سلسلة ابحاث جامعية يشرف على اصدارها الدكتور حامد طاهر

دراسات عربية وإسلامية

٥

* عقوبة السجن فى الشريعة الإسلامية . أ. د. محمد عبد الهادى سراج
* الوثائق الإسلامية . د. عبد التواب شرف الدين
* حركة التأليف فى العالم العربى المعاصر . أ. د. حامد طاهر
* حركة الروى فى القصيده العربية . أ. د. محمد حماسة عبد اللطيف
* الأصوات وأثرها فى المعجم العربى . د. رفعت الفرنوانى
* الثروة اللغوية العربية . د. سعيد حسن بحيرى
* نظرية الاكتمال اللغوى عند العرب . أ. د. أحمد طاهر حسنين
* منهج شوقى ضيف فى الدراسات الأدبية . أ. د. يوسف حسن نوفل
* قراءة القصة القصيرة . د. حسن البندارى

يشترك فى إصـــدار السلسلة :

أ . د . محمد حماسة عبد اللطيف — أ . د . محمد عبد الهادى سراج

د . رفعت الفـــــــرنوانى — د . ســـلوى ناظـــــم

د . حســـن البـــــنداري

المراسلات : أ . د . حامد طاهر – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة ج.م.ع.

تقـــــديم الجزء الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم

بتأييـــد من الله وتوفيقـه تواصل سلسلة « دراسات عربية وإسلامية » مسيرتها بصدور الجزء الخامس — معتمدة عـلى هدف محدد لا يغيب ، وهو « **الإيمان بمستقبل الفكر العربي والإسلامي** » . هـذا الهدف الذي يحفزنا إلى العمل الفعـال ، ببصيرة مستشرفة ترى أن ازدهار الثقافة العربية والإسلامية رهن بضرورة توفـير أقصى درجات الوعي الفردي والجماعي ، وأن دوام هـذا الازدهار يقتضي التنبه للمحاولات المغرضة التي تسعى إلى استقطاب الأعمال المتميزة وإحباطها .

ولذلك فإن « **الاعتصام بالوعي الحذر** » هو سبيلنا إلى توجيـه « نظرة فاحصة » في تلك المحاولات قصداً إلى تحييـدها لضمان تتابـع صدور هـذه السلسلة ووصولها إلى القارىء في هدوء ومن غير ضجيج ، تاركين له حينئذ مهمة التمييز بين عمل يحمل مقومات إرتفاعه ، وعمل ينطوي على أسباب هبوطه .

وإن « الإيمان بمستقبل الفكر العربي والإسلامي » و « الاعتصام بالوعي الحذر » — قد بلغا بهذه السلسلة إلى نتيجة حتمية وهي « **كسب تأييد العقول النزيهة** » التي تنتصر لكل عمل ثقـافي جاد — على نحو ما ظهر من مساندة بعض الهيئات الثقافية ، وعـدد من أساتذة الجامعات العربية والإسلامية ،

وطائفة من المتخصصين فى علوم اللغة والإسلام — مما جعلنا نتخذ من التأييد والمساندة دافعاً إلى بذل المزيد من الجهد للارتقاء بهذه السلسلة ، وإرساء القيم المثلى للبحث العلمى ، وخدمة اللغة العربية والعلوم الإسلامية .

والله ولى التوفيق .

صفــــر ١٤٠٧ هـ — **حامـــد طاهـــر**

أكتوبر ١٩٨٦ م

عقوبة السجن فى الشريعة الإسلامية

أ . د . محمد عبد الهادى سراج (*)

١ — تقديم :

يتنادى الناس فى العالم الإسلامى للعودة إلى أحكام الشريعة الإسلامية . و فى هذا السبيل تشتد الدعوات إلى أعادة صياغة القوانين الحالية لتنقيتها مما يخالف أحكام هذه الشريعة . والواقع أن خروج قوانين العالم الإسلامى من أزمة التبعية للتشريعات الغربية لن يتحقق على نحو كامل إلا بذلك . غير أنه يتحتم على المشتغلين بالدراسات الفقهية والقانونية العمل على استكشاف بعض السبل الأخرى التى تيسر — فى الظروف الراهنة — اقتراب القانونيين من التراث الفقهى الإسلامى وإعمالهم للأحكام الفقهية عن طريق استعمال حقهم فى تفسير المواد القانونيةالقائمة ووقوفهم على معانيها المحتملة . ذلك أن العمل القانونى يشبه جبلا من الجليد لا يبدو منه سوى عشره . وهذا العشر يقابل مواد القانون المدونة على حين يقابل ضمير القاضى ووعيه وثقافته وروحه الجانبالأعظم المغمور تحت سطح الماء من هذا الجبل . بذلك يستطيع القاضى المسلم ووكيل النيابة والمحامى الإسهام فى إحداث التغيير المنشود بيسر وسهولة — فى ظل الوضع القانونى القائم —إذا تسلح بالمعرفة الفقهية المناسبة وآمن بوجوب الامتثال لأحكام الله عز وجل .

وهذا المقال موجه إلى هؤلاء المشتغلين بالعمل القانونى من جهة وإلى طلاب الدراسات الفقهية كذلك لبيان أحكام عقوبة السجن من حيث المشروعية والهدف ومن حيث أنواع هذه العقوبة وما يجب شرعاً فى معاملةالمسجون مع المقارنة بين أحكام الشريعة والقانون كلما كان ذلك ضرورياً . وإنما اخترت هذه العقوبة دون غيرها لظنى أن عيوب التطبيق الجنائى فى البلاد الإسلامية فى الوقت الحاضر تدور حول سوء استعمال السلطة لهذه العقوبة وسوء معاملة المسجونين على نحو يخالف أحكام الشريعة الإسلامية . وفضلا عن الحرمة الدينية لهذه الممارسات السيئة ، فإن الكف عنها وتطوير القانون الجنائى المطبق حالياً ليتفق مع الأخلاق والمبادئ الإسلامية شرط أساسى لبناء العالم الإسلامى حضارته وليتبوأ مكانته اللائقة به .

(*) عميد كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية باسلام آباد — باكستان .

٢ — النظام العقابى فى الشريعة :

يقوم النظام الجنائى فى الشريعة على التفريق بين عقوبات الحدود والقصاص والتعزير ، وتعرف الجريمة لذلك بأنها كل فعل نهى عنه الشارع بحد أو قصاص أو تعزير . وتتنوع العقوبات إلى القتل والجلد والنفى والسجن وتغريم المال والقطع . وأهم المبادئ التى تحكم هذا النظام — طبقاً لما جاءت به نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية — موجزة فيما يلى :

(أ) براءة المتهم قبل ثبوت إدانته . دليله النصوص الواردة فى حرمة دم المسلم وماله وعرضه ، من مثل ما جاء فى خطبة الوداع التى أكد فيها النبى صلى الله عليه وسلم ذلك(١) . .

ويعبر أبو يوسف عن هذا المعنى بقوله : « ظهر المؤمن حمى إلا من حق يجب بفجور أو قذف أو سكر أو تعزير لأمر أتاه لا يجب فيه حد (٢) .

(ب) تفسير الشك لمصلحة المتهم . أساس ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : ادرأوا الحدود بالشبهات ما استطعتم ولأن يخطئ الإمام فى العفو خير من أن يخطئ فى العقوبة (٣).

(حـ) شرعية الجرائم والعقوبة . وهذا واضح من تعريف الفقهاء للجريمة المنقول سابقاً . فيشترط لاعتبار الفعل جريمة نهى الشارع عنه بحد أو قصاص أو تعزيز . ويدل ذلك على أن الفعل لا يعد جريمة إلا بتوافر أمرين : أولهما نهى الشارع عن الفعل . والثانى : أن يكون الشارع قد رتب عقاباً بالحد أو القصاص أو التعرير على الفعل الذى نهى عنه . ويدل على هذا المبدأ أيضاً قوله تعالى فى كتابه الكريم : وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا(٤)

(د) شخصية العقوبة : ومعناه أن الإنسان لا يؤخذ بفعل غيره . وقد دلت نصوص عديدة فى القرآن الكريم على اعتبار هذا المبدأ ؛ فكل نفس بما كسبت رهينة ، ولا تزر وازرة وزر أخرى ، من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره (٥) . ولم يتأكد وضع هذا المبدأ — مع ذلك — فى القوانين الغربية إلا فى أواخر القرن الثامن عشر بفضل تلك الجهود التى بدأها سيزارى بيكاريا . غير أن التاريخ ما يزال يذكر بعض الحالات التى انتقم بعض الغربيين من الجانى وذويه فى مطلع القرن العشرين كما فى حادثة دنشواى .

(هـ) التفريق بين الجريمة العادية والجريمة السياسية . وأساس ذلك قوله تعالى

(وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين) (٦) .

وبناء على هذا النص وغيره أفرد الفقهاء المسلمون البغاة بمباحث فقهية خاصة تتناول أحكام الخروج وحرية الرأى والفهم ووجوب التصدى لهم بشروط فساد تأويلهم وحملهم السـلاح .

(و) تفاوت العقوبة بتفاوت الجريمة فى تعبير ابن القيم الذى يرادف التعبير القانونى الحديث عن هذا المبدأ بالتناسب بين الجريمة والعقوبة . ويوضح ابن القيم هذا المبدأ ببيان أن « للجنايات مراتب متباينة فى القلة والكثرة ودرجات متفارتة فى شدة الضرر وخفته كتفاوت سائر المعاصى فى الكبر والصغر وما بين ذلك . ومن المعلوم أن النظرة المحرمة لا يصح إلحاقها فى العقوبة بعقوبة مرتكب الفاحشة ولا الخدشة بالعود بالضربة بالسيف ولا الشتم الخفيف بالقذف بالزنا والقدح فى الأنساب ولا سرقة اللقمة والفلس بسرقة المال الخطير العظيم. فلما تفاوتت مراتب الجنايات لم يكن بد من تفاوت مراتب العقوبات(٧)

(ز) تهدف العقوبات التى فرضتها الشريعة إلى غاية معينة هى حماية المصالح التى تقوم عليها الحياة الاجتماعية فيما أشار إليه الغزالى والشاطبى وابن القيم والعز بن عبد السلام وغيرهم . وتتمثل هذه المصالح فى ردع الجانى عن العود إلى ارتكاب ما ارتكبه وزجر غيره فضلا عن العمل على إصلاح الجانى نفسه بفتح باب التوبة أمامه وتقوية عزمه على عدم الوقوع فيما وقع فيه من خطأ. يدل على ذلك استبعاد الشريعة لعنصر الانتقام من الجانى والترغيب فى الستر على الجانى فى بعض جرائم الحدود والنهى عن المثلة بالجانى وتحريم تعذيبه عند معاقبته بالجلد .

وسنرى فيما يلى عمل هذه المبادىء فى صياغة الفقهاء لأحكام السجن فى الشريعة :

٣ — عقوبة السجن من الناحية التاريخية :

أفردت الكتب الفقهية الجامعة وكتب القضاء عقوبة السجن بفصول ومباحث اشتملت على بيان أحكام هذه العقوبة وطبيعتها وأنواعها وكيفية معاملة المحبوسين ، وذلك فى أبواب التعزير والقضاء والديون . ومعتقد جمهور الفقهاء أن السجن — ولو مع مراعاة آدابه — أشد من عقوبة الضرب وهم يعتبرونه لهذا من العقوبات البليغة التى ينبغى أن يتحرى القاضى ويحتاط قبل الحكم بها .

وقد عرفت البشرية العقاب بالسجن منذ أمد طويل قبل الإسلام ؛ ففي القرآن الكريم أن يوسف عليه السلام عوقب به ، كما أن فرعون توعد به موسى . فقال له : (لأجعلنك من المسجونين (٨) . وقد اختلفت الآثار والروايات فى قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر من بعده بسجن أحد من المتهمين والجناة ، فذكر بعضهم أنه لم يكن لهما سجن ولاسجنا أحداً (٩) . وهو الذى ينتصر له ابن حزم وبعض قليل من العلماء (١٠) . والجمهور على صحة الأثر الوارد فى أن النبى صلى الله عليه وسلم سجن رجلا فى تهمة يوماً وليلة ثم خلى سبيله (١١) لكن النبى صلى الله عليه وسلم لم يتخذ محبساً خاصاً، بل كان يحبس فى البيت والمسجد ، ولذا يذكر ابن القيم أن (الحبس الشرعى ليس هو الحبس فى مكان ضيق ، ولكنه تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه سواء كان ذلك فى بيت أو مسجد . . . وكان هذا هو الحبس على عهد النبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر الصديق رضى الله عنه ولم يكن له محبس معد لحبس الخصوم (١٢) » .

وكان الخليفة الثانى أول من اتخذ محبساً خاصاً ، « فإنه لما انتشرت الرعية فى زمن عمر ابتاع بمكة داراً وجعلها سجناً » وبناء على هذا ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يندب للإمام أن يتخذ سجناً للتأديب واستيفاء الحقوق لفعل عمر وعثمان وعلى ولم ينكره عليهم أحد من الصحابة (١٣) .

ولم يتخلف الأمريون عن سياسة اتخاذ السجون وبنائها ، كما يعرف من تاريخهم ، وإن شهدت سجونهم العديد من ألوان المظالم وخاصة ضد خصومهم السياسيين. وتابعهم وتابعهم العباسيون كذلك طبقاً لما تكشفه انتقادات أبى يوسف لهذه السياسة . وتتمثل أهم هذه الانتقادات فيما يلى :

(أ) ضرب المتهمين أثناء التحقيق معهم وإيداعهم السجن مدداً طويلة دون نظر فى أمرهم أو التحقيق فى الجنايات المنسوبة لهم . .

(ب) كثرة عدد المحبوسين الأمر الذى يرده أبو يوسف إلى قاعدة لاتتخلف فى رأيه ، هى أن أهل الحبس إنما يكثرون لإهمال التحقيق معهم وتأجيل النظر فى أمرهم . ويتوجه إلى الخليفة لذلك أن يأمر ولاته جميعاً « بالنظر فى أمر أهل الحبوس كل يوم ، فمن كان عليه أدب أدب وأطلق » .

(حـ) قيد المسجونين وتصفيدهم فى السلاسل والقيود الحديدية بما ينافى فى الآثار والسنن . ويروى أبو يوسف فى ذلك عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى بعض ولاته :

« لا تدعن فى سجونكم أحداً من المسلمين فى وثاق لا يستطيع أن يصلى قائماً ، ولا يتبين فى قيد إلا رجلا مطلوباً بدم » .

(د) انحطاط المستوى المعيشى للمسجونين حتى إنهم كانوا يضطرون للخروج فى أصفادهم وسلاسلهم إلى الطرق العامة لاستجداء الناس . ويوجب أبو يوسف على الخليفة إجراء ما يصلحهم فى طعامهم وكسوتهم وعلاجهم من بيت مال المسلمين ، مستدلا على ذلك بأنه الواجب شرعاً فى حق أسارى المشركين فلا يجوز النزول عنه فى حق هؤلاء المحبوسين الذين أذنبوا وأخطأوا وقضى الله عليهم ما هم فيه » (١٤) .

وفضلا عن ذلك فإن الدولة العباسية وغيرها من الدويلات التى ظهرت بعد ذلك قد اتبعت سياسة جنائية لا تتقيد فى كثير من الأحوال بأحكام الشريعة . وقد اتسمت هذه السياسة الظالمة بالعنف فى معاملة الخصوم السياسيين للدولة بشكل خاص ، كما تدل عليه قراءة سير بعض العلماء الذين اختلفوا مع الدولة وتعرضوا للسجن كأحمد بن حنبل وابن تيمية والشافعى وأبى حنيفة وغيرهم ممن اضطهدتهم الدولة وعذبتهم تعذيباً بشعاً أثناء سجنهم .

وقد كان الخروج على الأحكام الشرعية من أهم أسباب الاتجاه إلى تقنين الأحكام الجنائية الشرعية — وخاصة فى مجال التعزيرات — فى العصر الحديث . وأسفر هذا الاتجاه فى مصر عن صدور لائحة الفلاحة والزراعة التى طبعت فى بولاق (يناير ١٨٣٠) أيام محمد على . وقد أصدر محمد على كذلك فى أغسطس ١٨٣٧ م قانون السياسة الملكية الذى يجمع أحكام الجنايات والمخالفات الخاصة بالموظفين العموميين . كما صدر فى عهده كذلك بين ١٨٤٢ و ١٨٤٥ قانون المنتخبات ويشمل لائحة الجسور والقانون الذى أصدرته الجمعية الحقانية لمعالجة أحكام تزويز العملات والأختام والقتل العمد والخطأ والسرقة والحرابة وكيفيات تنفيذ العقوبات .

وفى هذه الفترة أصدرت الدولة العثمانية قانونها الجنائى الأول ١٨٤٠ م الذى طبق فى أجزاء الخلافة عدا مصر تشبثاً باستقلالها عن الخلافة سياسياً وتشريعياً . وكانت الحجة التى تمسكت بها مصر فى مفاوضاتها مع الباب العالى لوقف الجهود الرامية إلى إلزامها بتطبيق القانون الجنائى العثمانى أن لمصر ظروفها الخاصة بها التى وجدت التعبير عنها فى تقنيناتها السابقة وأن متابعتها للقانون الجنائى العثمانى سيؤدى إلى اختلال الأمن فى الصعيد وفى المناطق التى يسكنها البدو فى الشرقية ، على اعتبار أن العقوبات التى أخذت بها تقنينات محمد على كانت أشد وطأة وأكثر ردعاً إذا ما قورنت بنظيرها فى قانون ١٨٤٠ م العثمانى . وفى سنة ١٨٥١ م . صدر القانون الجنائى العثمانى الثانى الذى لا يختلف عن سابقه إلا فى تحديد

إجراءات محاكمة جناية القتل العمد . وفى ذلك أوجب هذا القانون الحصول على موافقة الخليفة فى إستانبول لتنفيذ حكم الإعدام . .

وجدد الباب العالى جهوده لتطبيق قانونه الجنائى فى مصر ، وفى ذلك أعلن الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) أن الخلافة لا تمانع فى تعديل بعض نصوص القانون المطبق فى مصر استجابة لظروفها الخاصة . ومن اللافت للنظر أن الحكومة البريطانية قد أرسلت إلى قنصلها العام فى القاهرة تطلب إليه أن يبذل مساعيه لدى الخديو عباس لحثه على تطبيق مبادئ القانون الجنائى العثمانى ومبادئه . ولم يلبث الخديو أن أرسل إلى دار الخلافة وفداً للتفاوض حول الأسس التى تطبق من هذا القانون والقدر الذى يضاف إليه من التقنينات المصرية . وقد وصل هذا الوفد المؤلف من أدهم باشا وخير الدين باشا إلى إستانبول فى ٢٤ من مايو عام ١٨٥١ . وكان من أهم نقاط الخلاف التى ثارت بين الفريقين مسألة حق الخليفة فى المصادقة على أحكام الإعلام قبل تنفيذها ، وأمكن حلها بالموافقة على اعتراف الطرفين من حيث المبدأ بحق الخليفة فى المصادقة على هذه الأحكام مع مع تفويض الخليفة حقه هذا للخديوى عباس مؤقتا لمدة سبع سنوات . وقد كان حل هذه المشكلة التى كادت تتعثر بسببها المفاوضات إيذاناً بالاتفاق على القدر الذى يجب على مصر أن تأخذه من القانون الجنائى العثمانى وما يجوز لها أن تدخله عليه من تقنيناتها الخاصة . وبالفعل تمكنت مصر من صياغة قانونها الجنائى الذى سمى بتنظيمات سعيد لصدورها فى عهده فى يناير عام ١٨٥٥ م . .

ويشترك القانون الجنائى العثمانى ١٨٥١ وتنظيمات سعيد ١٨٥٥ فى تحرى الأخذ بالأحكام الشرعية فى نصوص كثيرة وإن لوحظ اقتراب القانون الجنائى العثمانى من هذه الأحكام إذا قورن بالتنظيمات . والدليل على ذلك أن القانون العثمانى كان يعاقب الفلاح الذى يخفى محصول أرضه تهرباً من دفع الواجب عليه للدولة بتغريمه الضعف ، أسوة بالمتهرب من دفع الرسوم الجمركية . أما التنظيمات فقد قضت بالسجن على من يرتكب هذه الجريمة ، أو يتهرب من دفع أية ضريبة واجبة للدولة . كذلك فإن العمال الزراعيين الذين يقومون بسرقة البذور كانت تعد جريمتهم جريمة سرقة يعاقبون عليها بالغرامة بحيث يخصم ثمن البذور المسروقة من أجرتهم على حين اعتبرتها التنظيمات جريمة سرقة يعاقب عليها بالضرب وقد سكت القانون العثمانى عن السرقة بعد المرة الثانية ولم ينص على حكمها ، ولكن القانون المصرى أخذ فى العقوبة على هذه الجريمة بالنفى إلى السودان . وكانت عقوبة السكر ولعب القمار وإثارة الشغب والعدوان بآلة غير محدودة فى القانون الجنائى العثمانى تسعاً وسبعين جلدة أو السجن إلى ثلاثة أشهر طبقاً لما جاء فى المادتين الخامسة والسابعة من الفصل الثانى .

وقد اعترض المفاوضون المصريون على هذه العقوبة أول الأمر ، بناء على أنها غير كافية فى نظرهم لردع المدمنين ، ولكنهم اضطروا إلى الأخذ بها بعد رفض العثمانيين الاستجابة لرأيهم .

ومع ذلك فإن التنظيمات كانت أكثر توفيقاً أحياناً فى الاقتراب من التراث الفقهى . ذلك أنها أخذت بعقوبة النفى فى جريمة إثارة الشعب ضد الدولة . وفى ذلك أخذ القانون الجنائى العثمانى بعقوبة السجن مع الأشغال الشاقة من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة .

ولا تخفى فوائد تقنين الأحكام الجنائية فى تقييد السلطات القضائية وفرض بعض الضمانات للمتهمين . غير أن مجرد التقنين لايكفى لرفع مستوى السياسة الجنائية المأخوذ بها فى بلد من البلدان ، وعادة ما يحيل الاستبداد نصوص القانون الجنائى إلى أسواط وأدوات للفتك بخصومه وتنفيذ مطامعه وأهوائه . وفى عهد سعيد بلغ الخروج على نصوص تنظيماته مع هيئات القضاء والشرطة مبلغاً بعيداً ، حتى إنه اضطر لتوجيه بيان لوزارة الداخلية فى ١٨٥٨/٤/٢٣ م بأمرهم ألا يتجاوز العقاب بالضرب مائتى سوط ويخبر فيه أنه قد تواتر لديه عدم التقيد بنصوص القانون فى إيقاع هذه العقوبة . وفى عام ١٨٦١ م أعدم فى منوف شيخ بلد ارتكب جريمة إجبار الفلاحين على العمل عنده سخرة رغم أن المادة السادسة من الفصل الرابع فى التنظيمات نصت على عقوبة من يرتكب مثل هذه الجريمة بالجلد خمسين جلدة أو بالسجن خمسة وأربعين يوماً . ، كما أعدم على رؤوس الأشهاد فى مدينة طنطا عام ١٨٥٦ شيخ بلد قدم أحد الفلاحين إلى الجندية محل ابنه .

وفضلا عن ذلك اتجه سعيد إلى إضعاف صلة تنظيماته بالأحكام الشرعية ساعياً إلى تطبيق المفاهيم الجنائية الغربية ؛ ففى يوليو ١٨٦١ م أصدر أمره بمنع العقوبة بالضرب وإحلال عقوبة السجن محلها ، بناء على أن عقوبة الضرب غير رادعة للجناة عن ارتكاب الجرائم ، وأن الحاجة ماسة إلى عقوبة أغلظ من عقوبة الضرب . ولا شك فى أن هذه محاولة راضحة من سعيد للأخذ بمفاهيم العقاب التى اعتمدت عليها القوانين الغربية آنذاك والتى اتجهت إلى الانتصار لعقوبة السجن وتفضيلها على غيرها من العقوبات البدنية كالجلد والقتل من منطلق مختلف عن المنطلق الذى عبر عنه سعيد فى أمره المشار إليه سلفاً ، فقد رأت هذه القوانين أن اعتبار السجن هو الأداة الرئيسية للعقاب أمر يتناسب مع الاتجاه لتخفيف العقاب استجابة لما دعا إليه كبار المفكرين الغربيين من أمثال مونتسكيو وبيكاريا وفولتير وغيرهم . . .

غير أن الخديوى إسماعيل أصدر أمراً فى يناير عام ١٨٦٣ م عقب توليه الحكم

بأيام قليلة يبطل فيه قرار سلفه القاضي بإحلال عقوبة السجن محل عقوبة الجلد ، مؤكداً ، رغبته فى المتابعة الصادقة للقانون الهمايونى . وفى الثامن عشر من يناير ١٨٦٣ م زار الخديوى إسماعيل دولة الخلافة واصطحب معه لدى عودته نسخة من (الدستور) وهو مجموعة القوانين التى كانت الدولة أصدرتها قبل ذلك ، ويتضمن الجزء الأول من هذا « الدستور » القانون الجنائى العثمانى الثالث الصادر فى ١٨٥٨/٨/٩ م ، والذى أدخلت عليه بعض التعديلات عام ١٨٦٣ م . ولم يتحمس سعيد لوضعه فى مصر موضع التطبيــق .

وقد اقتفى هذا القانون الجنائى الثالث أثر القانون الجنائى الفرنسى من حيث الشكل والتنظيم كما جاءت بعض نصوصه ترجمة لنظيرها الفرنسى وإن اختلفا فى قدر قليل من الأحكام . وكانت هذه المتابعة للقانون الفرنسى سبباً فى خروج القانون العثمانى على الأحكام الشرعية كما يلاحظ بوضوح فى الحكم الخاص بعقوبة الزانية المحصنة وشريكها بالحبس مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى عامين بدلا من الحكم المقرر فى الشريعة لهذه الجريمة . ويشبه كذلك الحكم بعقوبة السارق بالسجن دون إشارة إلى العقوبة الشرعية : القطع . ولا ذكر لعقوبة الجلد فى هذا القانون ولا لجريمة السكر ولا الردة . ومع ذلك فإن المادة الأولى من هذا القانون قد اعترفت بحقوق المجنى عليه وذويه من قصاص ودية طبقاً لأحكام الشريعة فى جرائم القتل والجروح ، وهو الأمر الذى تشير إليه — على نحو غير اضح — المادة السابقة من القانون الجنائى المصرى الصادر عام ١٩٣٧ م والذى لا يزال موضع التطبيق إلى الآن ، حيث نصت على أنه « لا تخل أحكام هذا القانون فى أى حال من الأحوال بالحقوق الشخصية المقررة فى الشريعة الغراء » .

وبعد عودة إسماعيل من إستانبول بفترة قليلة أصدر أمره فى ١٨٦٣/٧/٥ م بوجوب الاستعداد لوضع القانون الجنائى العثمانى الثالث موضع التطبيق فى مصر والعمل على توفير عدد مناسب من نسخ هذا القانون الجديد . غير أنه قد عدل عن قراره هذا لاشتداد المعارضة ضد تطبيق ذلك القانون فى مصر ، فأصدر فى سبتمبر من العام نفسه قراراً آخر بوجوب الإبقاء على القوانين الجنائية المصرية التى ضمت إلى القانون الجنائى السابق لظروف البلاد الخاصة . لكنه اضطر آخر الأمر إلى إصدار قانون جنائى جديد يتبع القانون الجنائى العثمانى ، مع إضافة تلك المواد الخاصة بلظروف المحلية ، وقد رصد ذلك فى ١٦ من سبتمبر ١٨٧٥ م . وفى هذا القانون الجديد استبدلت عقوبة الحبس بعقوبة الجلد التى لم يرد لها ذكر مطلقا ضمن العقوبات المقررة فيه . وكذلك نصت مقدمة القانون المصرى على حق الدولة فى عقاب الأفراد الذين يعتدون على غيرهم

أو على حقوق الجماعة . وعلى الرغم من اشتمال الفقه الإسلامى على مفهوم التميز بين حقوق الأفراد والجماعة فى التشريع الجنائى فإن إيثار إطلاق الاصطلاح القانونى الوضعى على هذا المفهوم دليل على تأثر قانون ١٨٧٥ م بمصدر آخر غير أحكام الشريعة كذلك فإن عقوبة الجلد لا تذكر بين العقوبات التى اعترف بها هذا القانون متابعة للقانون الجنائى العثمانى المستمد بدوره من القانون الفرنسى . وباطراح عقوبة الجلد أصبحت العقوبة الأساسية فى هذين القانونين هى عقوبة سلب الحرية سواء بمجرد الحبس أو بالحبس مع الشغل فى الأعمال التى تعينها الحكومة أو بالأشغال الشاقة Peval servitude . وتعريف هذه العقوبة الأخيرة حسبما جاء فى قانون ١٨٨٣ م المشتق من قانون ١٨٧٥ م أنها : تشغيل الجانى فى أشق الأعمال التى تعينها الحكومة وهو مقيد بالحديد . وقد حذف وصف التقييد بالحديد فى تعريف المادة الرابعة عشرة من قانون ١٩٣٧ م لهذه العقوبة التى تركت ذلك لنصوص لائحة السجون التى تحدد أساليب تنفيذ العقوبات . وفى سنة ١٩٥٤ م صدر قانون برقم ٥٧ لتعديل بعض أحكام لائحة السجون المطبقة آنذاك ، ونص هذا القانون على أنه لا يجوز وضع القيد الحديدى فى قدمى المحكوم عليه داخل الليمان أو خارجه إلا إذا خيف هرب المسجون وكان لهذا الخوف ما يبرره ، وبناء على أمر يصدر من مديرعام مصلحة السجون(١٥) .

وينفى اعتراف القانون بعقوبة الأشغال الشاقة والحبس مع الشغل وإحلال ذلك محل العقوبات البدنية أى ادعاء للرحمة بالجانى كأساس للتغيير . ولقد كان الخديو سعيد أصدق تعبيراً عن دوافع هذا التغيير حينما أمر بالعقاب بالسجن بدلا من الجلد عام ١٨٦١ م على أساس الحاجة إلى عقوبات أغلظ وأروع للجناة . وفضلا عن ذلك فإن تطويل مدة السجن أو الحبس فى كثير من الجرائم — وخاصة السياسية — دليل على أن الهدف لم يكن — سوى تشديد قبضة الحكومة على رعاياها وتخويف كل من تسول له نكسه الخروج على إرادتها . ورغم الإعلان المستمر عن كون السجن للتهذيب والإصلاح وإعادة تكيف الجانى مع المجتمع فإن المقطوع به أن الجانى لا يستفيد من السجن سوى صقل وسائله للعودة إلى الجريمة كما أن المجتمع لا يستفيد فى أكثر الأحوال من تدمير بعض عناصره عن طريق حشدهم فى بيئة فاسدة .

وليس الهدف الإصلاحى المزعوم للسجون بالطريقة التى تدار بها إلا خدعة من الخدع وجدت نوعاً من التبرير لها فى ممارسات الكنيسة الغربية فى أواخر العصور الوسطى ، ذلك أن الكنسية كانت تحكم على القس الذى يرتكب خطأ بحبسه حبساً انفرادياً حتى يتذكر خطيئته التى ارتكبها ويتأمل ذنبه ويستغفر الله على ما فرط منه . وكان من غير

الجائز أن يشتغل فى هذه الأثناء بعمل من الأعمال حتى لا ينسى هدف العمل على التأمل والاستغفار . وفيما بعد أجازت الكنيسة البروتستانتية للسجين القيام ببعض الأعمال المفيدة فى تربيته وإصلاحه (١٦) . وتذكر ناالانتقادات الموجهة للسجون فى العالم الإسلامى الآن بتلك الانتقادات التى وجهها أبو يوسف فى القرن الثانى الهجرى . وتتمثل أنواع الحلول التى قدمها القانونيون الغربيون فى الفصل بين المحبوسين على أساس خطورتهم الإجرامية(١٧)، حتى لا يتعلم المبتدئ من معتادى الإجرام ما يدفعه فى طريق الجريمة . ومنذ فترة مبكرة فى تطور التشريع الجنائى الغربى نادى سيزارى بيكاريا بإلغاء عقوبة السجن الطويل الأمد (١٨)، وكذلك طالب بعض المفكرين الغربيين بإلغاء عقوبة الحبس القصير الأمد لضرره على الجانى إذ يتعرض لمخالطة المجرمين فربما يتأثر بهم ، ويوجه هؤلاء النصح للقضاة بأن يلجأوا إلى أية عقوبة أخرى كالتغريم بدلا من الحبس كلما كان ذلك مناسباً (١٩) . ويتجه كثير من هؤلاء المفكرين الغربيين إلى المطالبة بإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة (٢٠) . ويتفق الجميع على وجوب الإحسان إلى السجين فى المعاملة ورفع مستوى معيشته ومعاونته على إصلاح نفسه وإعادة تكيفه مع المجتمع . وبالاختصار فإن النظام الحالى للسجون بحاجة إلى مراجعة كاملة لتقديم مشروع أقدر على تحقيق المصالح الاجتماعية المنوطة بهذه المؤسسات فى ظل سياسة جنائية أقرب إلى مفهوم العدالة الشرعى . وإذا كانت أحكام الشريعة قد حمتنا فى الماضى من كثير من الممارسات العقابية التى تعرضت لها شعوب عديدة فإنها لقادرة اليوم على القيام بهذا الدور نفسه .

وأناقش فيما بقى من البحث أحكام السجن فى الفقه الإسلامى من حيث المشروعية والأنواع ومعاملة المسجون وحقوقه بما يعين على فهم الإطار الفقهى لهذه العقوبة .

٤ — مشروعية السجن :

ذهب جمهور الفقهاء إلى مشروعية السجن وجواز العقوبة به ، وعقد كثير من المؤلفين للكتب الفقهية الجامعة فضلا خاصاً لبيان أحكام هذه العقوبة . وأهم ما استدلوا به لمذهبهم فى مشروعية الحبس :

(أ) قوله تعالى فى حق المحاربين : « أو ينفقوا من الأرض » . والمراد به الحبس فيما ذهب إليه الأحناف ، وإنما اعتبر النفى حبساً لكونه تقييداً لحرية الشخص ومنعاً له من الوجود فى المكان الذى يريد (٢١) . وقد أشرت إلى اعتراف تنظيمات سعيد بهذه العقوبة . وكانت إنجلترا تأخذ بعقوبة النفى إلى مستعمراتها حتى منتصف القرن التاسع عشر ، وما تزال عقوبة النفى إلى الأماكن النائية مطبقة فى روسيا . ويقترب مفهوم النفى

من مفهوم السجن المفتوح الذى تأخذ به نظم قانونية عديدة الآن فى العالم تقوية لعلاقة الجانى بالمجتمع من حوله تحت إشراف إدارة السجن . ومن البلاد التى أخذت بنظام السجن المفتوح هولندا والحبشة . وفى السويد ينتقل السجين قبل الإفراج عنه بفترة من السجن المغلق إلى سجن مفتوح لتدريبه على الانخراط فى المجتمع قبل انتقاله إليه (٢٢) .

والنفى عند المالكية هو السجن أيضاً ؛ فقد روى ابن القاسم عن مالك أن قوله تعالى : أو ينفوا من الأرض معناه أن يؤخذوا إلى بلد آخر فيسجنوا فيه حتى تظهر توبتهم(٢٣). ويفرق بين المحاربين وقطاع الطرق فى الأماكن التى ينفون إليها لئلا يجتمعوا على المحاربة بعد خروجهم .

(ب) ويستدل الجمهور على مذهبهم فى مشروعية السجن كذلك بالسنن والآثار المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين . منها ما رواه بهز بن حكيم بن أبيه عن جده أن النبى صلى الله عليه وسلم حبس رجلا فى تهمة . وقد سبق هذا الحديث. وماروى عن أبى هريرة أنه صلى الله عليه وسلم حبس رجلا فى تهمة أو قال استظهاراً للحق يوماً وليلة. من طريق أبى مجاز أن غلامين من جهينة كان بينهما غلام فأعتقه أحدهما ، فحبسه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى باع غنيمة . ومنها ما رواه الحسن أن قوماً اقتتلوا فقتل بينهم قتيل فبعث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فحبسهم . ومنها كذلك ما أسلفت الإشارة إليه من اتخاذ عمر داراً للسجن .

وخالف ابن حزم وبعض الفقهاء فى مشروعية السجن للتهمة أو الحبس الاحتياطى لاستكمال التحقيق فى الاصطلاح القانونى ، ويضعف بهز بن حكيم وحديث أبى هريرة لضعف أحد رواته وهو خيثم بن عراك ويرد سائر السنن التى استدل بها الجمهور على مشروعية الحبس فى التهمة ، مبيناً أن التهمة وحدها لا تصلح أن تكون سبباً لهذه العقوبة الغليظة فإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً ، « وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث . وقد كان فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتهمون بالكفر وهم المنافقون فما حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أحداً (٢٤) » . ويرى ابن حزم أنه لا تجوز عقوبة المحدود بالحبس ، « لأنه قد أخذ حق الله تعالى منه الذى لا حق له قبله سواه ، فالزيادة على ذلك تعد لحدود الله تعالى . وهذا حرام(٢٥)» . وكذلك يذكر ابن حزم أنه لايصح الضغط على أحد أثناء التحقيق معه فى جناية من جنايات الحدود أو غيرها لحمله على الاعتراف بالجانى وعبارته فى ذلك : « لا يحل الامتحان فى شىء من الأشياء بضرب ولا بسجن ولا بتهديد لأنه . . قد منع الله تعالى من ذلك على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بقوله : إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم

حرام . فحرم الله تعالى البشر والعرض فلا يحل ضرب مسلم ولا سبه إلا بحق أوجبه القرآن أو السنة الثابتة .

وقال تعالى (فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه) فلا يحل لأحد أن يمنع مسلماً من المشى فى الأرض بالسجن بغير حق أوجبه قرآن أو سنة ثابتة (٢٦) » .

وهو إذ يرد الحبس فى التهمة لاستظهار الحق والعقوبة بالحبس فى الحدود والتهديد به للحمل على الاعتراف بالجانى فإنه لا يرى مشروعية السجن إلا فى حالة مطل المظنون غناه عن الوفاء بالدين الناشىء عن البيع أو القرض . وإنما يسجن المدين فى بيع أو قرض دون المدين بسبب آخر كإتلاف مال الغير ، لأنه قد ملك المبيع والقرض فيظن غناه استصحاباً لبقاء ما ملكه ، ويسجن حتى يثبت إعساره فإن ثبت ذلك أطلق سراحه (٢٧) . ومع ذلك فإن ابن حزم يفضل عقوبة المماطل المظنون غناه بالضرب بالسياط عشرة عشرة لحمله على الوفاء بدينه إلا إن ثبت إعساره فلا حق لأحد فى عقوبته بضرب ولا بغيره .

وقد ظن بعض الباحثين المحدثين أن ابن حزم ينكر مشروعية الحبس أصلا . ويصح نسبة ذلك إلى ابن حزم باستثناء واحد ، هو أن ابن حزم لا يمانع فى حبس المماطل فى الوفاء بالدين الناشىء عن البيع أو القرض . وينتصر الدكتور أبو المعاطى حافظ أبو الفتوح لما ظنه رأياً لابن حزم فى عدم مشروعية الحبس أصلا ، رغم أنه يعترف بصحة الأحاديث والآثار التى استدل بها الجمهور ، وإن وجهها على أنها «تصلح دليلا على مشروعية الحبس كإجراء من إجراءات التحقيق ، كما نقول فى لغة اليوم . ولكنها لا تصلح دليلا على مشروعية الحبس كعقوبة » ويستند فى مشروعية الحبس احتياطا أو استظهاراً ، كما جاء فى حديث أبى هريرة ، إلى الضرورة ؛ فليس من المعقول ولا من الشرع فى شىء أن يؤتى بالمتهم سارقاً أو قاتلا أو زانياً ، ولم يقم الدليل كاملا على ارتكابه الجريمة ، ثم يترك حراً طليقاً ، يفر أو يختفى قبل أن يتمكن القضاء من التثبت مما اتهم فيه وإصدار الحكم عليه . . وهنا فالحبس ليس مشروعاً فقط ولكنه ضرورى وواجب(٢٨) » . ويرد على وجهة النظر التى تبناها ابن حزم وانتصر لها الدكتور أبو المعاطى ما يلى :

(أ) السنن المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الدالة على أنه كان يعاقب بالسجن والتى يتعذر التشكيك فى صحتها جميعاً .

(ب) متابعة الخلفاء الراشدين وفقهاء الصحابة والتابعين لهذه السنن وتلقيهم لها بالقبول فتوى وقضاء .

(ح) تلقى جمهور الفقهاء لهذه السنن والآثار بالقبول إلا من شذ منهم كابن حزم ، وهو ما لم أطلع عليه لغيره .

(د) اقتراب عقوبة السجن من عقوبة النفى المذكورة فى القرآن الكريم .

والذى يستخلص مما سبق أن وجهة نظر جمهور الفقهاء فى مشروعية السجن أرجح دليلا وأقوى حجة .

٥ — أنواع الحبس المشروع عند الجمهور :

يفرق فى الحبس عند الجمهور بالنظر إلى سببه بين الحبس لاستظهار الحق فى التهمة وبين الحبس للحمل على الوفاء بدين أو حق وبين الحبس للعقوبة فى جناية من الجنايات . وأخص كل نوع من هذه الأنواع بكلمة موجزة فيما يلى :

(أ) الحبس فى التهمة لاستكمال التحقيق : يتضح من حديث بهز بن حكيم وأبى هريرة وغيرهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قد حبس رجلا اتهم فى سرقة يوماً وليلة ، ثم خلى سبيله بعد أن ظهر ضعف الأدلة على ارتكابه هذه الجريمة . وإذا كان هذا الحديث يدل على مشروعية السجن للتهمة فإنه يفيد كذلك وجوب العمل على تقليل مدة الحبس للتحقيق ، ففيه أنها كانت يوماً واحداً وليلة . ويجب اللجوء إلى الوسائل الأخرى كاتخاذ الضامن أو الكفيل بدلا عن الحبس كلما كان ذلك ممكناً ، لأن الحبس إنما جاز للضرورة التى أملاها التحقيق وحفظ الحقوق ، والضرورة تقدر بقدرها ، كما هو نص القاعدة الفقهية ، فإذا أمكن حفظ الحقوق بغير الحبس لم يجز اللجوء إليه . وقد ضبط الفقهاء أحكام كفالة المتهم وضمان إحضاره مجلس القاضى مما يدل على عنايتهم باكتشاف وسائل أخرى لضمان إحضار المتهم للتحقيق بعيداً عن الحبس . ويعين على تقليل مدة الحبس الاحتياطى — كما هو الاصطلاح القانونى الذى لا يبعد كثيراً عن التسمية المستخرجة من حديث أبى هريرة — أن يسارع القضاة إلى النظر فى التهمة ؛ فإن عدد المحبوسين يكثر هذه الكثرة المعيبة — فيما انتهى إليه أبو يوسف — لإهمال النظر فى التهم الموجهة إليهم ، وهذا لا يجوز شرعاً لحرمة إيذاء المسلم إلا بحق ، طبقاً لما جاء فى خطبة الوداع .

ولا يحبس للتهمة فى رأى كثير من الفقهاء إلا فى الجرائم الخطيرة ، وهى الحدود ؛ أما جرائم الأموال والتعازير فلا حبس فى التهمة فيها (٢٩) .

(ب) الحبس للمماطل فى الوفاء بالدين : يذهب جمهور الفقهاء إلى جواز حبس المدين المماطل فى الوفاء بدينه إذا تحرى القاضى عنه واقتنع من الأدلة المقدمة له بيسار المدين . أما إذا اطمأن إلى إعساره وعجزه عن الوفاء بالدين فلا يحل سجنه لأنه منظر بإنظار الله تعالى فى قوله (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) . وهذا إذا لم يكن له مال ظاهر ، فإن كان له مال ظاهر أخذه القاضى وحكم بإفلاس المدين وباع هذا المال وقسمه بين الغرماء . وعلى سبيل المقارنة فإن القوانين الغربية لم تصل إلى التفريق بين المدين الموسر والمعسر إلا فى بدايات العصر الحديث حينما حددت الهدف من قانون الإفلاس بتحريل سلطة الدائن من ذاته إلى ماله . أما قبل ذلك فكانت سلطة الدائن تشمل ذات المدين وأمواله على السواء . وهو ما يدل عليه شخصية المرابى اليهودى شيلوك فى تاجر البندقية لشكسبير . وجواز حبس المماطل فى الشريعة إذا ترجح لدى القاضى يساره ليس من قبيل تسليط الدائن على ذات المدين فإن حبسه ليس لعقوبته بل لحمله على الوفاء بالدين . ذلك أنه إذا بيع ما له ولم يبلغ وفاء بالديون — أو إذا ثبت للقاضى إعساره — فإنه لا سبيل للدائنين عليه . وفى إحدى القضايا التى رفعت للنبى صلى الله عليه وسلم أن رجلا أصيب فى ثمار ابتاعها فكثر دينه فتصدق الناس عليه ولم يبلغ ذلك وفاء بدينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك . وهذا الحصر لحق الغرماء فيما وجدوا من مال المدين لنفى توجههم إلى أى حق على المدين ، كحقهم فى استرقاقه وبيعه فى الدين ، طبقاً للتقاليد الثابته فى البلاد المجاورة للجزيرة العربية ، مما يحتمل أن يكون قد انتقل إليها وساد فيها قبل الإسلام وقد ذهب بعض الفقهاء — استدلالا بالحصر الوارد فى الحديث المذكور — إلى أنه لا سلطان للدائن على ما يجد من أموال للمدين بعد الحكم بتفليسه وقسمة الحاضر من ماله بين الغرماء بنسبة ديونهم .

ويشبه الحبس للمدين المماطل فى الشريعة ما يعرف فى القانون المصرى بلفظ الإكراه البدنى ومعناه طبقاً لما جاء فى المادة ٥٠٧ ، ٥١١ من قانون الإجراءات الجنائية أن للنيابة العامة أن تصدر أمراً بحبس الممتنع عن أداء الغرامة المحكوم بها عليه فى جريمة من الجرائم (٣٠) . والهدف من حبس المدين فى الشريعة والممتنع عن أداء الغرامة فى القانون واحد ، هو حث المماطل على الوفاء بما تعلق بذمته من مال . وفى ذلك يذكر السرخسى أن حبس المدين ليس حكماً عليه بالتفليس « لأنه دلالة القدرة على أداء الدين لا دلالة العجز . ولا يضرب المحبوس فى الدين ولا يقيد ولا يقام ولا يؤاجر ، لأن هذه عقوبات زائدة، ما ورد الشرع بها. وإنما قلنا بالحبس ليكون حاملا له على قضاء الدين(٣١)

(ح) الحبس العقوبة : يعاقب بالحبس فى الجرائم التعزيرية طبقاً لمذهب جمهور الفقهاء ، كما يعاقب به كذلك فى حد الحرابة على مذهب من فسر النفى فى آية الحرابة بالحبس ، وهو مذهب الأحناف والمالكية ، ولا يعاقب به فى جريمة أخرى من جرائم الحدود وهى السرقة إذا ارتكب الجانى جريمة السرقة للمرة الثالثة . ومفهوم الحبس عند الفقهاء —كما أشار إليه ابن القيم فيما سلف ذكره — يختلف عن مفهومه فى التفكير القانونى ؛ فإنه ينفى الترادف بين الحبس والسجن فى مكان ضيق ، لأن الحبس يعنى عنده تقييد حرية الشخص ومنعه من التصرف ، سواء كان ذلك بحبسه فى بيت أو مكان مغلق أو بإجازة مراقبة غريمه له ، أو بمنعه من الإقامة فى مكان معين ، كمافى النفى من موطن إقامته إلى غيره . وتبعاً لذلك فإن الحبس يشمل الأنواع التالية :

الأول : نظام المراقبة وتقييد حرية الانتقال فيما نص عليه الفقهاء بالنسبة للمدين حفظاً لحق الغرماء . ويستنتج مما ذكره الفقهاء فى السجن غير المحدد المدة والمقيد بصلاح الجانى وإقلاعه عما جناه جواز اتباع نظام المراقبة عندهم بالنسبة لبعض الجناة للتأكد من صلاحهم بعد خروجهم من السجن .

الثانى : الحبس المحدد المدة . ويعاقب بهذا النوع من الحبس فى الجرائم اليسيرة التى تصدر ممن لم يتعود الإجرام ، ذلك أن الفقهاء يميلون إلى فرض عقوبة الجلد على عتاة المجرمين أو الخطرين الذين لا تردعهم عقوبة الحبس . وأقل مدة هذا النوع من الحبس يوم واحد . أما حده الأعلى فيتركه الجمهور إلى رأى ولى الأمر ، بناء على تقديره لخطورة الجريمة وحال الجانى ، ويقدره الشافعى « بما دون الحول ولا بيوم واحد ، لئلا يصير مساوياً لتعزير الحول فى الزنا . وظاهر مذهب مالك أنه يجوز أن يزاد فيه على الحول(٣٢) » . ويرى أبو عبد الله الزبيرى من أصحاب الشافعى أنه لا يزاد على شهر فى الحبس الاحتياطى وستة أشهر فى الحبس العقوبة(٣٣) .

الثالث : الحبس مدى الحياة . ويعاقب به أولئك المجرمون الخطرون الذين يجب إيداعهم السجن مدة حياتهم . من ذلك جناية إمساك شخص لآخر ومنعه من المقاومة حتى يقتله القاتل ؛ فإن الممسك يعاقب بالحبس حتى وفاته ، طبقاً لما حكم به النبى صلى الله عليه وسلم (٣٤) . ولا يعد إحداث الممسك التوبة سبباً لإطلاق سراحه ، لأن عقوبته هى الحبس مدى الحياة ، وهذا هو معنى « الصبر » الوارد فى بعض الآثار .

الرابع : الحبس مدى الحياة إلا إذا تاب الجانى عن جريمته التى اقترفها ووثق القاضى بصلاح حاله فإنه يطلقه ويخلى سبيله . وإنما يعاقب بهذا النوع من الحبس المجرمون

الخطرون الذين لم تفلح العقوبات الأخرى فى ردعهم فيودعون السجن كفا لشرهم عن المجتمع فإن تغير حالهم وحسنت توبتهم فى رأى القاضى الذى يجب عليه أن يتصفح أحوالهم بصفة منتظمة أطلق سراحهم . وفى هذا النوع الأخير لا يفرض القاضى مدة معينة(٣٥) لسجنهم . وقد أخذت كثير من الولايات المتحدة الأمريكية بنظام الحكم بالسجن لمدة غير محدودة ، بحيث لا تنتهى إلا إذا تأكدت الإدارة المعاقبة بصلاح الجانى ولكن بعض هذة الولايات قد عدلت عن ذلك لفشل الإدارة فى تحقيق النتائج .

الخامس : النفى ، وهو من العقوبات المنصوص عليها فى جريمتى الحرابة وزنا غير المحصن ، كما أنه من العقوبات التعزيرية . ويتقيد إيقاع هذه العقوبة بعدم حدوث ضرر للجانى منع الشارع ، كالافتتان للنساء ، ولذا لا تنفى الزانية إذا خيف عليها الوقوع فى المعاصى . وكذلك الرجل إذا علم أن تغريبه يفسده وييسر عليه طريق الفساد فلا يجوز نفيه .

وقد أخذت القوانين الغربية بنظرية المعاقبة بالنفى وطبقته دول كثيرة كانجلترا التى كانت تبعد الجناة إلى أمريكا واستراليا واضطرت إلى إلغاء هذه العقوبة بعد اعتراض سكان المستعمرات ، وقد تبنى القانون الفرنسى الصادر سنة ١٨١٠ م هذه العقوبة كذلك . وينادى كثير من الشراح الغربيين بالأخذ بنظام السجن المفتوح الذى يشبه عقوبة التغريب بعد ازدياد حدة النقد الموجه للسجون ، من حيث فشلها فى تحقيق الأهداف العقابية المنوطة بها (٣٦) .

٦ — معاملة المسجون :

السجن من العقوبات الغليظة فى التصور الفقهى ، وعلى القاضى لذلك ألا يحكم به إذا كان الجانى يرتدع بما دونه من العقوبات الأخرى كالتعنيف والتهديف مما يمكن أن يدخل فى الحكم بالعقوبة مع وقف التنفيذ فى الاصطلاح القانونى . ولعل العقوبة بالغرامة المالية فى التصور الفقهى من العقوبات التى ينبغى التفكير فى إيقاعها قبل اللجوء إلى الحبس ، وخاصة فى تلك الجرائم التى تحقق للجانى كسباً مالياً ، كالامتناع عن أداء الزكاة فإن عقوبة ذلك هو التغريم بأخذ شطر مال الممتنع ، أو تلك التى تصيب المجنى عليه بخسارة يمكن جبرها (٣٧) بالمال . أما إذا لم تكن هذه العقوبات مفيدة فى ردع الجانى وزجر غيره فإن للقاضى أن يلجأ إلى فرض عقوبة فى السجن إن رأى أنها هى التى تحقق المصلحة المقصودة. وظاهر من ترتيب العقوبات الذى ساقه الماوردى وأبى يعلى أن عقوبة الضرب تلى عقوبة السجن فى الشدة والغلظة (٣٨) .

ويبدو من ذلك أن السجن عقوبة مستقلة عن عقوبة الضرب أو الجلد ، وأن أيا منهما لا تتضمن الأخرى ؛ فلا يجوز لهذا ضرب المسجون تبعاً للحكم بسجنه إلا إذا صدر حكم قضائى بعقوبته على جريمة ارتكبها بضربه .

ولا يصفد المسجون فيما نص عليه الفقهاء . والصفد ما تقيد به الأيدى . ولا يغل بقيد إلا إذا خيف فراره . والغل ما يوضع فى العنق والقيد ما يوضع فى الرجل . كما أنه لا يجرد من ثيابه فى السجن ، ولا يكلف عملا لا يرضاه ولا يريده . و قد روى عن ابن مسعود فى ذلك أنه قال : ليس فى هذه الأمة صفد ولا قيد ولا غل ولا تجريد (٣٩) . ويتضح من لفظ هذا الأثر وعلى الصحابة بأنواع الظلم التى كانت عليها السجون لدى الأمم الأخرى فى عصرهم وباختلاف معاملة المسجون فى الشريعة عما كانت عليه لدى هذه الأمم . وفى ذلك يذكر السرخسى ، مما سبق نقله ، أن المحبوس لا يضرب ولا يقام ولا يؤاجر (٤٠) . والحاصل أنه لا يجوز تعذيب المسجون ولا إهانته ولا إرغامه على عمل لا يريده بأى وجه من الوجوه .

ومنعا للفساد فإنه يجب إقامة سجون متنوعة للفصل بين فئات الجناة . وقد نص الفقهاء على وجود اتخاذ سجن خاص بالنساء نفياً للفتنة (٤١) . ويستنتج مما ذكروه أنه كان هناك سجن خاص لعتاة المجرمين هو المسمى « بسجن اللصوص (٤٢) » وآخر لأصحاب الزلات والهفوات . ويدل هذا التنويع لأماكن تنفيذ عقوبة السجن على اعتبار الفقه الإسلامى لظروف الجناة وشخصياتهم ، تجنباً للمساوىء التى تنشأ نتيجة اختلاط كبار المجرمين بالمبتدئين منهم بل بالمحبوسين للتحقيق ممن لم تثبت عليهم الجرائم بعد . وعلى سبيل المقارنة فإن التفكير القانونى الآن يتجه إلى وجوب العمل على تصنيف فئات المسجونين تبعاً لظروف شخصياتهم وبيئاتهم لا على أساس جسامة جرائمهم ، حتى لا تتحول السجون إلى مدارس لتعليم الإجرام (٤٣) . غير أنه يلاحظ أن معيار تنوع السجون ، طبقاً لما أخذ به الفقه الإسلامى ، أوضح من نظيره القانونى وأعون على تحقيق الهدف ، وهو الحيلولة بين عتاة المجرمين والمبتدئين منهم . ومع ذلك فإن التفكير القانونى يتجه إلى سياسة تنويع السجون ، موافقاً للتفكير الفقهى فى ذلك ، لتجنب الوضع الذى آلت إليه السجون بعد أن أصبحت عاملا مساعداً على انتشار الجريمة .

ومما نص عليه الفقهاء أن على الإمام تأمين نفقة المحبوس وما يحتاج إليه من طعام وكساء ودواء ، بحيث يكون ذلك من مال المحبوس إن كان موسراً ومن بيت مال المسلمين إن كان معسراً . ويستحسن أبو يوسف إجراء النفقة على المحبوس من بيت المال مطلقاً ، موسراً كان أو معسراً (٤٤) .

ومن حق المسجون الخروج من سجنه مؤقتاً لضرورة أو حاجة . وفى ذلك نص الفقهاء على جواز خروجه للمخاصمة فى دعوى عليه بدين أو غيره . وله أن يخرج من السجن للمعالجة إذا مرض مرضاً أضناه ولم يكن علاجه فى السجن ممكناً ، لما فيه من تعريض نفسه للتهلكة هذا هو رأى محمد بن الحسن . وفى رأى ابو يوسف أنه لا حق للمسجون فى الخروج للعلاج . والفتوى فى المذهب الحنفى على قول محمد . ومن الحاجة الخروج بكفيل لتشييع جنازة أصوله وفروعه لا غيرهم . وهذا هو المفتى به فى المذهب الحنفى(٤٥)

وقد ناقش الفقهاء كذلك حق المسجون فى زيارة أهله وأصدقائه وإخوانه ، ونصوا على أنه لا يمنع من ذلك لحاجته إليهم فى تسيير أموره ومعرفة شئونه . وفى هذا الصدد يبين الفقهاء أن زوار المسجون « لا يمكنون من المكث عنده حتى يستأنس بهم (٤٦)» لأن الغرض هو عقوبته أو حمله على الوفاء بالدين ، فينبغى أن يستشعر ألم السجن .

أما دخول امرأته عليه واختلائه بها فلا يمنع من ذلك إذا سمحت الظروف لإدارة السجن بتوفير مثل هذه الخلوة ؛ ففى حاشية ابن عابدين نقلا عن النهر أنه « إذا احتاج للجماع دخلت عليه زوجته أو أمته إن كان فيه (أى فى السجن) موضع سترة(٤٧) » . وهذا بعينه هو ما يتجه إليه التفكير القانونى حديثاً ؛ فقد تبنت كل من السويد والنرويج إقامة ما يسمى « حجرات الحب » فى سجونها ، كى يتمكن المسجون من الاختلاء بزوجته فى عطلة نهاية الأسبوع . وقد لوحظ على هذه التجربة أن اضطراب المسجونين وتوترهم النفسى قد خفت حدته بعد تطبيقها (٤٨) .

وإذا كان الفقهاء لم ينصوا على طريقة الحبس وأسلوبه وما إذا كان فردياً أو جماعياً فإنه يمكن معرفة شيء عن ذلك من إشارة وردت فى حاشية قليوبى وعميرة ، وفيها أنه لا يقفل على المحبوس باب إلا إذا رأى الإمام فى ذلك مصلحة(٤٩) ؛ إذ تدل هذه الإشارة على أن السجن الجماعى هو الأصل الذى لا يعدل عنه إلى السجن الانفرادى إلا إذا وجدت مصلحة ، كمنعه من الهرب أو لكف شره عن سائر المحبوسين أو ما إلى ذلك .

ومن جهة أخرى فقد سعى الفقهاء إلى تحقيق هدف الردع من هذه العقوبة ، ولذا منعوا المسجون من اتخاذ فرش موطأة أو ناعمة ، حتى لا ينتفى الهدف من حبسه ، وهو عقوبته أو حمله على الوفاء بالدين . وفى ذلك يقول ابن عابدين : « وصفته (أى الحبس) أن يكون بموضع ليس به فراش ولا وطاء ليضجر فيوفى . ومفاده أنه لو جيء له به منع منه » . والمراد بالفراش والوطاء فى بعض التفسيرات « المهاد الوطىء أى اللين السهل » ، فيمنع مما يدخل فى باب التنعيم والترفيه ، حتى لو جيء له به من بيته(٥٠) . ومقتضى ذلك

ألا يمنع المسجون للتهمة احتياطا من اتخاذ مثل هذا الفرش ، لأنه لم تثبت إدانته بعد ، ولا يعد سجنه عقوبة بل لاستظهار الحق .

وقد نص الفقهاء على منع سجن من لم تكتمل أهليته ، وهم الصبيان والمجانين ، لرفع المؤاخذة أو المسئولية الجنائية عنهم ، كما جاء فى حديث النبى صلى الله عليه وسلم . ومع ذلك فإنه يجوز للقاضى أن يأمر بحبسهم تأديباً لهم وإصلاحاً لحالهم ؛ ففى شأن الصبى يقول ابن عابدين : « ولا يحبس الصبى إلا بطريق التأديب لئلا يتجاسر إلى مثله ، إذا باشر شيئاً من أسباب التعدى قصداً ، فلو خطأ فلا ، كذا فى كفالة المبسوط . وفى المحيط للقاضى حبس الصبى التاجر تأديباً لا عقوبة . . فإن الصبى يؤدب لينزجر عن الأفعال الذميمة (٥١) ». والمجنون كذلك ليس أهلا للعقوبة ، ويؤدب أيضاً بالحبس إن رأى القاضى المصلحة فى حبسه . .

وإثباتاً للحق نقول إن سلامة « أسلوب التطبيق الجنائى » لعقوبة السجن ، رهن بتوفير أعلى درجة من الوعى — حال التنفيذ — بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها الأخلاقية فى فى هذا المجال ، تلك الأحكام التى تهدف إلى إنزال « الردع البناء » الذى يفتح للسجين باب الأمل فى التخلص من نزوعه إلى الجريمة ، فبهذا المستوى من الوعى تتوارى العيوب ، وتختفى الأخطاء ، فينجو النص القانونى من « التظلم » ، ويسلم المنفذ المطبق من صيحات التشكيك والمعارضة .

الهوامش

(١) وردت الخطبة فى صحيح البخارى كتاب الحج باب الخطبة أيام منى وفى كتاب الحدود باب ظهر المؤمن حمى إلا فى حد أو حق . انظر صحيح البخارى ط . الشعب : ٢/٢١٥٪ ١٩٨/٨ .

(٢) الخراج لأبى يوسف ص ١٨٠ .

(٣) الإسراء : ١٥ .

(٤) الزلزلة : ٧ ، ٨ .

(٥) الحجرات : ٩ .

(٦) إعلام الموقعين : ٢ /١١٥ .

(٧) الشعراء : ٢٩

(٨) معين الحكام للطرابلسى ١٩٦ .

(٩) المحلى : ١١ / ١٣١ .

(١٠) أخرجه أبو داود ولم يضعفه والترمذى وحسنه والنسائى والحاكم وصححه ، وهو وهو مروى عن بهز بن حكيم وله مشاهد من حديث أبى هريرة إعلاء السنن : ١٥ ٢٩٢

(١١) الطرق الحكمية لابن القيم ص ١٠٠ .

(١٢) إعلاء السنن : ١٥ / ٢٩٣ .

(١٣) الخراج ص ١٧٨ وما بعدها .

(١٤) قارن ذلك بنهى عمر بن عبد العزيز ولاته أن يصفدوا أحداً من الجناة مماسبقت الإشارة إليه فى هذا البحث .

(١٥) السجون فى النظام العقابى الحديث للدكتور غنام محمد غنام ط ١٩٨٥ بدون بيانات ص ٣٠ .

(١٦) العربى ١١٨٤ ص ٣٣ .

(١٧) مبادئ علم الإجرام للدكتور رؤوف عبيد . ط ٣ . دار الفكر العربى ١١٨٤ ص ٣٣ .

(١٨) السابق ص ٤٠٨ .

(١٩) السابق ص ٤٠٠ وما بعدها .

(٢٠) تفسير ابن كثير ط الشعب ٣/٩٤ ، والمبسوط : ٢٠/ ٨٨ وأحكام القرآن للجصاص ٢/٤١٢ .

(٢١) مبادئ علم الإجرام ص ٤٠٨ وما بعدها .

(٢٢) راجع تفسير المنار ٦/٢٩٩ ومنح الجليل ٤/٥٤٥ ، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى الكلبى الطبعة الأولى بمصر ١٣٥٥ هـ : ١/١٧٥ .

(٢٣) المحلى : ١١ ١٣٣ .

(٢٤) السابق : ١١/١٤٠ .

(٢٥) المحلى : ١١/١٤١ .

(٢٦) المحلى : ٨/١٧٢ .

(٢٧) النظام العقابى الإسلامى . . دراسة مقارنة ط ١٩٧٦ — دار الأنصار — ٥٠٨ .

(٢٨) فتح القدير للكمال بن الهمام : ٥/٣٥٠ .

(٢٩) راجع النظام العقابى الإسلامى للدكتور ابن المعاطى حافظ أبو الفتوح ص ٤٦٢ والمراجع التى أشار إليها .

(٣٠) المبسوط : ٢٠ / ٨٩ ؛ ٩٠ ، وانظر قليوبى وعميرة ٢/٢٩٢ .

(٣١) الأحكام السلطانية للماوردى ص ٢٢٦ .

(٣٢) السابق .

(٣٣) الطرق الحكمية لابن القيم ص ٥٦ .

(٣٤) السجون للدكتور . غنام محمد غنام ط . ١٠ ، ١٩٨٠ (أوفست) ص ٧٥ .

(٣٥) مبادئ علم الإجرام للدكتور رؤوف عبيد ص ٣٠٨ .

(٣٦) وذلك كسرقة أقل من نصاب فيغرم مثلى المسروق انظر الأحكام السلطانية لأبى يعلى ص ٢٨١ .

(٣٧) الأحكام السلطانية للماوردى ص ٣٦ ٢ والأحكام السلطانية لأبى يعلى الفراس ٢٧٩.

(٣٨) المبسوط للسرخسى : ٢٠/٩٠ .

(٣٩) السابق .

(٤٠) انظر حاشية ابن عابدين : ٥/٣٧٩ .

(٤١) حاشية ابن عابدين : ٥/٣٧٩ ، والفتاوى الهندية : ٣/٤١٤ .

(٤٢) مبادئ علم الإجرام للدكتور رؤوف عبيد ص ٣٠٣ .

(٤٣) الخراج ص ١٧٨ .

(٤٤) معين الحكام للطرابلسى الحنفى ص ١٩٧ — ١٩٨ .

(٤٥) حاشية ابن عابدين ٥٠ / ٣٧٧ ، ومعين الحكام ص ١٩٨ .

(٤٦) راجع السجون فى النظام العقابى الحديث للدكتور غنام محمد غنام ط ١٠، ١٩٨٥ بالأفست ص ٥٤ .

(٤٧) حاشية قليوبى وعميرة : ٢/٢٩٢ .

(٤٨) حاشية ابن عابدين : ٥/٣٧٧ .

(٤٩) السابق : ٥/٤٢٧ .

الوثائق الإسلامية

د . عبد التواب شرف الدين

مدخـــل :

ليس صحيحاً ما يقال أن الرواية الشفوية (١) هى وحدها التى اعتمد عليها فى أوائل الإسلام . إذ إن المسلمين قد أمروا أن يكتبوا جميع ما فيه حقوق العباد ويستشهدوا عليه ، فإن « ذلك أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ان لا ترتابوا » .

وعلى ذلك فقد حاول الباحثون جمع ما كتبه النبى محمد صلى الله عليه وسلم وكذلك الخلفاء الراشدون (٢) وغيرهم من الخلفاء فى العصور الإسلامية التالية ، حتى تتحقق الفائدة الكبيرة فى الاعتماد على هذه الوثائق الإسلامية .

ومن أجل ذلك بدأت الجامعات فى أيامنا الحالية بالاهتمام بتدريس علوم الوثائق ، والبحث عن الوثائق فى المكتبات ومراكز البحوث ، وإنشاء مراكز للوثائق تهتم بتنظيم الوثائق ، بجانب جمعها وتحليلها وفهرستها وتصنيفها .

وإذا كنا نتكلم عن الوثائق الإسلامية ، فإنه ينبغى أن نقرر بأن أصول أكثر الوثائق الإسلامية ضاعت نتيجة الحروب ، والحرائق ، وغارة التتار ، والفتن الداخلية فى البلاد الإسلامية .

وإذا كانت أكثر هذه الأصول قد ضاعت ، فقد حفظ لنا رواة الحديث والمؤرخون كثيراً منها فى شكل صور أو نسخ لها .

وربما يسأل البعض منا ، حول أهمية الوثائق الإسلامية (٣) فإننا نقرر أن الوثائق تعتبر من أهم مصادر المعلومات التى لا يمكن الشك فى محتوياتها ، لإنها تخضع فى أثناء إعدادها إلى مراعاة ضوابط الصحة الشرعية أو القانونية التى تضفى عليها الأهمية العلمية من ناحية ، والصحة القانونية من ناحية أخرى ، هذا فى بداية إعداد هذه الوثائق ، سواء كانت عامة ، أم وثائق خاصة .

(*) مدرس بقسم التاريخ والمكتبات – بكلية الإنسانيات – جامعة قطر .

كما أن الوثائق الإسلامية التى عثر عليها الباحثون فى المراجع الروائية يمكن الاعتماد عليها فى حالة خضوعها لعوامل النقد الوثائقى ، النقد الظاهرى ، والنقد الباطنى ، سواء كان هذا الأخير سلبياً أم إيجابياً (٤) .

وبعد الانتهاء من مراحل النقد، يستطيع العلماء الاعتماد على الوثائق واستقاء المعلومات الصحيحة منها .

وعلى ذلك فان الدول تأخذ على عاتقها محاولة جمع ما يتعلق بوثائقها، والاعتماد عليها فى كتابة تاريخها الاقتصادى والاجتماعى .

والدول الإسلامية تهتم بأمر الوثائق الإسلامية، لأنها المصدر الإسلامى بعد كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم الذى لا يكذب .

وإذا كنا نقدم هنا موضوعاً حول الوثائق الإسلامية ، فإنه ينبغى أن نبدأ بوثائق الرسول صلى الله عليه وسلم ، حيث كانت هجرته صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، وعقده معاهدة مع عدة قبائل يهودية ، ودخولهم فى دولة وفاقية تحت رياسته صلى الله عليه وسلم — أول هذا النوع من الوثائق الإسلامية الهامة .

كما أن الوثق التى نشأت نتيجة هجرة المسلمين من مكة إلى المدينة وبناء دولة إسلامية بها ، وهى تعبر عما حدث من توتر فى العلاقات بين المسلمين وقريش ونشوء الحروب بينهم وما حدث من وقائع بدر وأحد والخندق والحديبية وفتح مكة ، هذه الوثائق تعتبر حقبة هامة جداً فى التعرف على الأحداث الإسلامية فى بداية بناء الأمة وتأسيس الدولة الإسلامية.

كما أن علائق المسلمين السياسية مع الروم والفرس ومن تحتهم من الحبشة والغساسنة وأهل البحرين وعمان واليمن ونجران وحضر موت ومهرة وغيرها ، لم تبدأ إلا بعد الحديبية ، ولقد كتب الرسول صلى الله عليه وسلم وثائق إلى قيصر الروم وكسرى الفرس لدعوتهما إلى الإسلام ، كما كتب كذلك ، صلى الله عليه وسلم ، وثائق إلى الملوك والأمراء الذين تحت سيطرة هذين الحاكمين فمنهم من أجاب فأفلح ، ومنهم من دبر فهلك .

ولما حج رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، حجة الوداع فى آخر السنة العاشرة للهجرة خطب خطبته المشهورة فى عرفة على جبل الرحمة ، وبين فيها حقوق المسلمين وفرائضهم الأساسية ، فلم يدع شيئاً له أهمية إلا بلغه . فبشر الله المسلمين بقوله :

« اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً » .

فماذا عن وثائق الخلفاء الراشدين ، وما أهم مصادر دراسات الوثائق الإسلامية ، وما هى لغة الوثائق الإسلامية ، وما هى معايير صحة الوثائق الإسلامية، كلها أمور تحتاج إلى مزيد من الدراسة .

ثم لماذا لا نستغل هذه الوثائق الإسلامية فى مساعدتنا فى تغذية المنهج المدرسى ومساندته بمعلومات صحيحة بحيث يمكن لها أن تقوم بدور تربوى أخاذ (٥) .

ومن الموضوعات التى ينبغى ضرورة الاهتمام بها كذلك فى هذا العصر ما يمكن أن ينسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من وثائق كتبها للنصارى واليهود والمجوس ، ذلك أن هذه الوثائق لا تشتمل إلا على الحقوق دون الواجبات أو أنها لم تذكر أشياء لم توجد فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم ، فهى موضوعة .

إن الاهتمام بالوثائق الإسلامية ليست مهمة دارسى الوثائق أو المتخصصين فى علومها فحسب بقدر ما هى مهمة كافة العلماء والباحثين لمعالجة الموضوعات المختلفة التى تتضمنها، وخاصة كما سبق أن ذكرنا أن الوثائق من أهم مصادر المعلومات ، وأكثرها ضماناً وذلك بعد فقدها ووضعها موضع الدراسة والتحبيل ، لهذا بدأت أقسام التاريخ بجانب أقسام الوثائق والمكتبات والتوثيق بالجامعات بالاهتمام بهذه الدراسات التى تتعلق بالوثائق الإسلامية كما ذكرنا واعتبار الوثائق المصدر الحى والمتجدد وإذا كنا قد اعتمدنا على الكتب الروائية ، فإنه آن الأوان للبحث عن وثائقنا الإسلامية ، وسوف نتناوله فى شىء من التفصيل ، لأنه يستحق منا كل اهتمام حتى نتمكن من الوصول إلى أصول الوثائق الإسلامية (٦) .

أولا : الوثائق الإسلامية والسياسة الخارجية للرسول صلى الله عليه وسلم :

لعبت الوثائق الإسلامية فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم دوراً هاماً فى السياسة الخارجية للدولة الإسلامية وخاصة عند نشأة الدولة الإسلامية .

ورغم أن الذى وصلنا من هذه الوثائق نسخاً وليست أصولا ، إلا أنه من الثابت لدى العلماء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب هذه الوثائق التى تتلخص فى دعوة قيصر الروم وكسرى فارس والملوك والأمراء الذين يتبعونهما وكذلك شعوبهم إلى الإسلام .

وهناك الكثير من الدراسات والاعتراضات حول ما يمكن أن يسمى من الأصول الوثائقية والتى ترجع إلى عهد الرسول صلى الله عايه وسلم ، سواء كانت هذه الأصول دعوة منه صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام ، أو كانت عهوداً إلى النصارى واليهود والمجوس.

وقضية الأصول الوثائقية التى ترجع إلى عهد الرسول ، ينبغى أن تخضع إلى معايير البحث العلمى والتكنولوجى وخاصة نحن فى عهد وعصر التقدم الهائل العلمى والتكنولوجى.

ومن الأمور الواجب إبرازها هنا هو السياسة الخارجية للرسول صلى الله عليه وسلم ، ودور الوثائق الإسلامية فى ذلك ، ومن البلاد التى كتب صلى الله عليه وسلم إليها وثائق « أهل عمان » يدعوهم إلى الإسلام ، وعلى أهل الريف منهم عبد وجيفر ابنا الجلندى ، وكان أبوهما الجلندى — قد مات فى ذلك العصر ، وكان كتابه ، صلى الله عليه وسلم « من محمد رسول الله إلى أهل عمان ، أما بعد فأقروا أن لا إله إلا الله ، وأنى محمد رسول الله . أقيموا الصلاة ، وأدوا الزكاة ، واعمروا المساجد ، وإلا غزوتكم » (٧) .

وتزخر كتب التاريخ وكتب السيرة بالكثير من هذه الوثائق السياسية ، ومن أهم الوثائق التى يؤكد الباحثون أن الرسول صلى الله عايه وسلم عمل على إرسالها ، هى وثائق دعوة كل من النجاشى ملك الحبشة، وهرقل عظيم الروم ، والمقوقس عظيم القبط ، وكسرى عظيم فارس إلى الإسلام .

وقد وردت الرسائل بروايات مختلفة — وبصيغ مختلفة — ، كما حدث تبادل بين الرسول عصلى الله عايه وسلم وبين هؤلاء الملوك ، وقد وصلتنا مجموعات كبيرة من هذه الوثائق التى تدل على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم وإخلاصه فى دعوته ، فمن ذلك كتابه صلى الله عليه وسلم إلى النجاشى ملك الحبشة : (٨) .

« بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب من محمد النبى إلى النجاشى الأصحم عظيم الحبشة ، سلام على من اتبع الهدى وآمن بالله ورسوله ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له لم يتخذ صاحبة ولا ولدا وأن محمداً عبده ورسوله .

وأدعوك بدعاية الإسلام فإنى رسول الله فأسلم تسلم « يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أربابا من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون » . فإن أبيت فعليك إثم النصارى من قومك »

ومن الوثائق الهامة كذلك إلى هرقل عظيم الروم : (٩)

« بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم .

سلام على من اتبع الهدى . أما بعد فإنى أدعوك بدعاية الإسلام ، أسلم تسلم وأسلم يؤتك الله أجرك مرتين ، فإن توليت فعليك إثم الأريسيين . و « يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون » .

وهذه وثيقة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المقوقس عظيم القبط : (١٠) .

« بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد عبد الله ورسوله إلى المقوقس عظيم القبط .

سلام على من اتبع الهدى . أما بعــد : فإنى أدعوك بدعاية الإسلام : أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين . فإن توليت فعليك إثم القبط « يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضاً بعضاً أو بابا من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون .

(علامة الختم) | الله
رسول
محمد » .

وهذه وثيقة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى كسرى عظيم فارس (١١) :

« بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد رسول الله إلى كسرى عظيم فارس .

سلام على من اتبع الهدى وآمن بالله ورسوله وشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله .

وأدعوك بدعاء الله فإنى أنا رسول الله إلى الناس كافة لأنذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين . فأسلم تسلم فإن أبيت فإن إثم المجوس عليك .

والوثائق الإسلامية التى نقلتّها جزء من كل ، حيث أهتم العلماء والباحثون فى الفترة الأخيرة بهذا النوع من الوثائق ، وهو ما ينقلنا إلى موضوع جديد حول **مصادر المعلومات** فى الوثائق الإسلامية ، نأمل دراسته تفصيلياً فى بحث مستقل .

ثانياً — مجموعات الوثائق الإسلامية :

قدمت فيما سبق علاقة الوثائق الإسلامية بالسياسة الخارجية للرسول صلى الله عليه وسلم . وهو موضوع هام يحتاج منا إلى تقديمه وإفراده فى بداية دراستنا حول الوثائق الإسلامية .

ويمكننا دراسة مجموعات الوثائق الإسلامية التالية :

١ — الوثائق النبوية الخاصة (١٢) .

٢ — وثائق الخلفاء الراشدين (١٣) .

٣ — وثائق العصور الإسلامية الأولى حتى القرن الخامس الهجرى (١٤) .

٤ — وثائق العصور الوسطى (١٥) .

٥ — وثائق العصر الحديث (١٦) .

ولقد حاول الباحثون جمع الوثائق التى تتعلق بهذه المجموعات فى هذه العصور المختلفة ، وقد نشرت أخيراً مجلدات كاملة (١٧) جامعة لهذه الوثائق ، محاولة الوصول إلى تحليل لمحتوياتها .

وكما سبق أن أشرت فى بداية هذه الدراسة إلى أن أصول الوثائق الإسلامية لم يصل إلينا إلا القليل النادر منها ، لهذا كان على الباحثين الرجوع إلى المراجع الروائية التى جمعت هذه الوثائق .

والرجوع إلى المراجع الروائية يحتاج منا إلى ضرورة تحكيم قواعد النقد الوثائقى والاستفادة من المعايير التى وضعها علماء المسلمين فى نقد النصوص وتصحيح الأصول (١٨)

وجدير بالذكر أن الباحثين توصلوا أخيراً إلى العثور على مجموعات هائلة من الوثائق التى تحتاج منا إلى تقرير ونقد حول نسبتها إلى العصر الذى صدرت فيه ومدى صحة البيانات العلمية التى تشتمل عليها ، ومن هذه المجموعات :

— وثائق الوقف التى تتعلق بالمسلمين (١٩) .

— وثائق الوقف التى تتعلق بغير المسلمين (٢٠) .

— الوثائق العامة فى الأديرة (٢١) .

— الوثائق العامة فى الخارج (٢٢) .

ويمكننا أن نقرر بأن الوثائق بنوعيها قد وضع الباحثون أيديهم عليهما ، وهذان النوعان هما :

الرسمى : ويشتمل على المعاهدات والقوانين والمراسيم والفرمانات وغير ذلك مما يتصل بشئون الحكم .

الخاص أو الشعبى : ويشتمل على سجلات الحساب والعقود والخطابات وغير ذلك مما يتصل بالعلاقات الاجتماعية والأنشطة الخاصة للأفراد والجماعات .

وإن دراسة هذه المجموعات الوثائقية لابد أن يتناول الموضوعات التالية :

١ — مدى أصالتها وانتمائها إلى العصر الذى صدرت عنه وإثبات صحتها من عدمه .

٢ — إبراز الجوانب الاجتماعية والأهداف العامة والخاصة من وراء إصدار هذه الوثائق الهامة التى تتعلق بجوانب خفية من التراث الإسلامى .

٣ — طرق حفظ وفهرسة وتصنيف هذه الوثائق وصيانتها .

٤ — إعداد الكوادر البشرية إعداداً علميا عن طريق التوسع فى تدريس مناهج علوم الوثائق والتوثيق وكذلك تدريب القوى العاملة بهدف الاستفادة من محتوياتها .

٥ — الإهتمام بطرق جمع الوثائق المحفوظة خارج البلاد العربية الإسلامية .

ثالثاً — الأهمية الاجتماعية للوثائق الإسلامية :

لقد برزت الأهمية الاجتماعية للوثائق الإسلامية فى الفترة الأخيرة وخاصة فيما يتعلق بما تتضمنه وثائق الوقف الإسلامى حيث برزت دراسات تتناول هذا الموضوع وخاصة فى مجال التعليم والثقافة (٢٣) والمكتبات (٢٤) .

وكان كل واقف يشترط فى وقفه أن يصرف ريع الوقف فى مصارفه الشرعية بعد أن يحددها فى وثائق الوقف .

وبصفة عامة فإن مجموعة الوثائق الإسلامية الخاصة ، تعتبر من الوثائق الهامة التى تلقى الضوء على تاريخ البلاد الإسلامية لأنها تصور الحالة الاقتصادية والاجتماعية ، وتوضح لنا الأحياء والأماكن فضلا عن الألفاظ الاصطلاحية الخاصة بصناعة البناء وموارده المختلفة وغير ذلك من مصطلحات العمارة والفنون الزخرفية .

ومن الموضوعات الحيوية التى توضحها الوثائق الإسلامية ، نظام القضاء ، فكانت الوثائق توثق طبقاً للأصول والأحكام الشرعية الإسلامية ، سواء كانت تتعلق بحقوق المسلمين أم بغير المسلمين من أهل الذمة كما توضحها وثائق الأديرة (٢٥) .

وكان إذا جليس القاضى للحكم استعان بالأعوان ، ومن أعوان القاضى « العدول » ومهمتهم القيام بالشهادة فيما لهم وما عليهم ، ومراعاة دقة عبارات السجلات والعقود ومطابقتها للشرع ، تزكية الشهود ، وقد حددها ابن خلدون بقوله :

« العدالة وظيفة دينية تابعة للقضاء ، ومن مواد تصريفه ، وحقيقة هذه الوظيفة القيام عن أذن القاضى بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم ، تحملا عند الإشهاد وأداء عند التنازع وكتبا فى السجلات ، تحفظ به حقوق الناس وأملاكهم وديونهم وسائر معاملاتهم وشرط هذه الوظيفة الاتصاف بالعدالة الشرعية ، والبراءة من الجرح ثم القيام بكتب السجلات العقود من جهة عباراتها وانتظام أصولها ومن جهة أحكام شروطها الشرعية ، وعقودها »(٢٦)

ذلك أن القضاة كانوا ينظرون فى مصالح الأوقاف بحفظ أصولها ، وتثبيت فروعها وقبض ريعها ، وصرفه فى مصاريفه ، وقبض المال الموصى به لتنفيذ الوصية ، كما عهد إليهم تسلم أموال المواريث المتنازع عليها وأموال من يموتون غرباء وحفظها حتى يحضر ورثتهم .

لهذا فإن الوثائق الإسلامية تعتبر من أهم مصادر المعلومات فى التعرف على نظام التوثيق فى العصور الإسلامية المختلفة ، مما يفيد منه طلاب الدراسات العليا فى علوم الوثائق والتوثيق والمكتبات والمعلومات ونظام التوثيق العقارى وكذلك رجال القانون والشريعة الإسلامية ، والباحثين عن الجوانب الاقتصادية فى وثائق البيع والاستبدال والإيجار وكذلك الجوانب الاجتماعية التى تبرزها الوثائق الإسلامية كالتعليم والعلاج والزواج والثقافة .

رابعاً — الوثائق الإسلامية والنقـــد :

لقد كان للعلماء المسلمين دور كبير فى تصحيح المعرفة النقلية وتوثيقها، وتصحيح المعرفة وتوثيقها وتمييز الصحيح من الزائف لا يتم بدون النقد .

وقد كانت الوثائق الإسلامية مجالا حيوياً لتطبيق القواعد التى وضعها علماء المسلمين فى مجال النقد .

وبدأت مهمة علماء المسلمين فى مجال النقد فى مرحلتين :

أولاهما : النقد الخارجى : ويتضمن تصحيح الوثيقة ، ونقد المصدر ، والترتيب النقدى للمراجع ، ونقد التحصيل ، وهذا النقد يقابل نقد السند عند علماء المسلمين .

ثانيهما : النقد الباطنى أو الداخلى : وهذا النقد نوعـــان :

(أ) نقد باطنى سلبى ، وهو تحرى الأمانة والدقة ، ويقابل عند المسلمين العدالة والضبط .

(ب) نقد باطنى إيجابى ، ويطلق عليه نقد التفسير ، والتفسير نوعان :

(أ) تفسير يقوم على تحديد المعنى الحرفى للنص .

(ب) تفسير يقوم على تحديد المعنى الكلى الذى يتضمنه النص .

وهذا النقد الباطنى بخطواته ومراحله وأنواعه المختلفة ، يقابل نقد المتن عند المسلمين.

لقد كان أكثر المؤرخين المسلمين طيلة القرون الثلاثة الأولى للهجرة ، وحتى القرن الرابع وما بعده ، يقتصرون فى تاريخهم على مجرد الرواية فحسب دون النقد والتفسير والتعليل ، وهذا لاتصال التاريخ الإسلامى فى بداية نشأته بالدين والتشريع الإسلامى (٢٧) .

وفى القرن الثامن الهجرى جاء « ابن خلدون » ووضع نظرية فى النقد التاريخى ، يظن أنه سبق بها كثيراً من فلاسفة التاريخ ونقاده فى العصر الحديث ، وهذه النظرية تقوم على الشك فى المعرفة التاريخية القديمة وفى منهج المؤرخين المسلمين ، الذى يقوم على الرواية والنقل فحسب دون النقد والتفسير والتعليل، ولا يكفى فى التاريخ مجرد الرواية بل لابد من النقد والتفسير والتعليل ، وبذلك يفطن ابن خلدون إلى المرحلة الثانية من النقد التاريخى وهى التركيب ، أما الأولى فهى التحليل (٢٨) .

وبهذا يكمل بناء منهج النقد التاريخى الإسلامى ، ومن الذين نادوا بضرورة درس هذا المنهج والتأريخ له فى أيامنا المعاصرة ودرس قواعده وأصوله على ضوء قواعد النقد العلمى فى العصر الحديث (٢٩)

علماء التاريخ أثناء دراساتهم لمناهج البحث التاريخى .

ويبدوا أن أول من عالج هذا الموضوع وهو دور علماء المسلمين فى النقد « أسد رستم » فى كتابه « مصطلح التاريخ » (٣٠) ، ثم جاء بعده « حسن عثمان » فى كتابه « منهج البحث التاريخى » (٣١) وبدأ الباحثون كذلك يتوسعون فى تناول هذا الموضوع فى دراساتهم (٣٢) ومحاضراتهم (٣٣) .

ونحن عند دراستنا للنقد لا نستطيع أن نفصل بينه وبين الرواية ، ذلك أن الرواية أسبق ظهوراً من النقد .

وكان علم الحديث هو أساس العلوم فى وضع قواعد للنقد مما استفاد منه العلماء استفادة كبيرة ، لهذا اهتم المسلمون الأوائل برواية الخبر ونقد الخبر ونقد السند وما يعبر عنه بالجرح والتعديل أو نقد الرجال ونقد المتن وتصحيحه وتفسيره قبل نقده .

ونحن نترك الآن دراسة النقد لدى علماء المسلمين ونكتفى بتوضيح دورهم فى بعض المجالات . فمن ذلك النقد الباطنى الإيجابى ، والنقد الباطنى السلبى :

فينبغى الاعتراف بفضل علماء التفسير المسلمين فى هذا المجال فهم قد تذرعوا بعدة وسائل فى تفسير نصوص القرآن الكريم ، واتبعوا فى ذلك أسساً علمية صحيحة ، ووجدوا أن من أصح طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن ، فما أجمل فى مكان فقد فسر فى مكان آخر ، وما اختصر فى موضع فقد بسط فى آخر . كما يفسر القرآن الكريم كذلك بالسنة التى وردت فى مناسبات مختلفة لكى توضح ما غمض على المسلمين فى أمور دنياهم ودينهم .

كما تساعد أقوال الصحابة على فهم نصوص القرآن الكريم ، وكذلك أقوال التابعين لها دور هام فى تفسير القرآن الكريم .

ومن أهم المؤلفات التى يمكن الاستفادة منها فى بيان هذا الدور فى النقد الباطنى الإيجابى لتفسير النصوص وخاصة تفسير القرآن الكريم ، كتاب « ابن تيمية » : « مقدمة فى أصول التفسير » (٣٤) .

وكان لعلماء المسلمين دور هام فى مجال النقد الباطنى السلبى للوثائق ، والإمام « الغزالى » فى كتابه « المستصفى من علم الأصول » (٣٥) ، قسم الخبر إلى ما يجب تصديقه ، وإلى ما يجب تكذيبه ، وإلى ما يجب التوقف فيه .

ويدرس « ابن الصلاح » فى « مقدمته لعلوم الحديث » (٣٦) أنواع الحديث ، ومن يحتج بروايته وشروط الراوى .

وكتاب « ابن الصلاح » سالف الذكر من أهم الكتب التى ينبغى الرجوع إليها فى مجال توضيح دور علماء المسلمين فى مجال النقد الباطنى السلبى .

كما كان لكتاب « أبو حاتم الرازى » « الجرح والتعديل » (٣٧) من أهم مصادر المعلومات فى هذا المجال .

ومما يفيد كذلك فى مجال النقد الباطنى السلبى ، أو فى العدالة والضبط ، الإلمام ببعض ما أورده « ابن خلدون » فى « مقدمته » (٣٨) ، من الآراء الخاصة بالبحث فى التاريخ فى نطاق دراسته للمجتمع الإنسانى .

فهو يحاول أن يتجنب الأخطاء التى يقع فيها المؤرخ ، بتحديد العوامل التى تؤدى إلى الوقوع فى الخطأ ، فيذكر أنه « لما كان الكذب متطرفاً للخبر بطبيعته ، وله أسباب تقتضيه ، فمنها التشيعات للآراء والمذاهب ، فإن النفس إذا كانت على حال من الاعتدال فى قبول الخبر ، أعطته حقه عن التمحيص والنظر ، حتى يتبين صدقه من كذبه ، ومن الأسباب المقتضية للكذب فى الأخبار أيضاً الثقة بالناقلين ، ومنها الذهول عن المقاصد، ومنها توهم الصدق، ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع ، لأجل ما بداخلها من التلبيس والتصنع ، ومنها تقرب الناس فى الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب بالثناء والمدح . . . » .

ويرى ابن خلدون أنه لابد للمؤرخ من معرفة طبائع العمران ، لأن لكل حادث من الحوادث طبيعة تخصه فى ذاته ، وفيما يعرض له من أحواله ، فمعرفة طبائع العمران تساعد المؤرخ فى تمحيص الأخبار ، وفى تمييز الصدق من الكذب .

وهكذا نرى أن النقد فى نظر علماء المسلمين ، كان له دور كبير فى التحرى عن النصوص وتحليلها وتركيبها وتفسيرها ، مما كان له أكبر الأثر فى الوثائق الإسلامية .

ذلك أن القواعد التى وضعها علماء المسلمين فى تفسير القرآن الكريم وفى تصحيح نصوص الأحاديث النبوية ، اتبعت كما اسلفت فى كل العلوم فى الإسلام ، ومن ذلك الوثائق الإسلامية .

وفى نفس الوقت ، فإننا نؤكد سبق المسلمين الأوائل فى نقد الوثائق ، وليس صحيحاً ما يقال بأن « النقد التاريخى » أو « الوثائقى » اقتصرت جهوده على الأوربيين فقط .

ومنهج علماء المسلمين فى مجال النقد يعلمنا كيف نتثبت ونتحرى ، ولا نتسرع فى إصدار الحكم ، بمجرد الرؤية العابرة والنظرة السطحية ، هذا بجانب أهمية هذا المنهج فى البحث والدرس حيث تتميز البحوث والدراسات بالصدق والموضوعية والنزاهة وذلك بتطبيق هذه القواعد فى النقد فى إعداد هذه البحوث والدراسات ، وإلا أصبحت البحوث التى لا تخضع لقواعد منهج النقد الوثائقى ، بحوثاً روائية قابلة للصدق والكذب . لهذا فإن الوثائق والوثائق الإسلامية تعتبر من أهم مصادر المعلومات لخضوعها لقواعد ومنهج علماء المسلمين فى النقد .

خامساً — نتائج وتوصيات الدراسة :

بعد دراستنا للوثائق الإسلامية استطعت أن أصل إلى النتائج والتوصيات التالية :

(أ) نتائج الدراسة :

١ — ضرورة حصر وتجميع الوثائق الإسلامية ، وإعداد الفهارس اللازمة وتعريف الباحثين بها .

٢ — تلعب الوثائق الإسلامية دورا حيوياً فى الجوانب الاجتماعية فى التعليم والاقتصاد والتكافل الاجتماعى .

٣ — لعب علم الحديث دوراً هاماً فى وضع منهج للنقد استفادت منه الوثائق الإسلامية ، فى درسها للنقد الوثائقى ، وهى بذلك اسبق من المنهج الأوربى فى النقد الوثائقى .

٤ — للوثائق الإسلامية دورٌ سياسى هام ، ينبغى الاهتمام به ، وإعادة توضيحه من خلال الوثائق المتعلقة به .

٥ — ينبغى التأكيد على مظان الوثائق الإسلامية وأماكن تواجد ها فى خارج الدول الإسلامية ، وفى الأديرة .

٦ — ضرورة إدراج مادة « الوثائق الإسلامية » فى مناهجنا التعليمية ، وخاصة فى المرحلة الجامعية .

٧ — يلاحظ ضعف برامج التدريب وتحقيق ونشر الوثائق الإسلامية .

٨ — عدم وجود هيئة رسمية مسئولة عن تبنى مشروعات البحث وصيانة وتدريس الوثائق الإسلامية .

٩ — ضرورة الاستفادة من معطيات التكنولوجيا ووسائل الاتصال وخاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات .

(ب) توصيات الدراسة :

ومن أجل تحقيق نتائج هذه الدراسة يوصى بما يلى :

١ — ضرورة الاهتمام بقضية « البحث عن الوثائق » ولن يتيسر الاهتمام بهذه القضية بدون وجود فهارس كافية عن الوثائق والوثائق الإسلامية ووضع القواعد الموحدة لفهرسة الوثائق وتصنيفها بما يضمن إعداد مثل هذه الفهارس .

٢ — الاهتمام بتدريس الوثائق والوثائق الإسلامية ، ورسم البرامج اللازمة لهذا الغرض . ولا يمكن تصور دراسة موضوع من الموضوعات بدون توافر وثائق لازمة لإعداده .

وكافة الدراسات التى تخلو من الوثائق تكون ضعيفة وتنقصها الدقة والصدق اللازمين فى إعداد البحوث العلمية .

٣ — إنشاء معهد عربى لتدريس الوثائق والوثائق الإسلامية وليكن تابعاً لجامعة الدول العربية .

٤ — ضرورة استخدام الحاسبات الالكترونية فى خزن واسترجاع المعلومات اللازمة لإعداد البحوث والمتضمن فى الوثائق ، وكذلك تصوير وتسجيل الوثائق .

٥ — الاهتمام بنشر وتحقيق الوثائق بأسلوب علمى دقيق يهتم بالمحافظة على نص الوثيقة الأصلية والمحافظة على مادته التى وجد فيها وكذلك المحافظة على مجموعته أو ما يسمى بالوحدة الأرشيفية ، وكذلك نتائج الدراسة وتوصياتها .

٦ — ضرورة إخضاع الوثائق التى يعثر عليها لمناهج علماء المسلمين فى النقد مما يخدم الوثائق الإسلامية .

٧ — الاهتمام بوثائق الأديرة والوثائق الإسلامية خارج البلاد الإسلامية وتصويرها .

ملحـــق

نماذج من وثائق إسلامية مصورة

المصـــدر :

مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة : محمد حميد الله الحيدر ابادى
— بيروت : دار الإرشاد للطباعة والنشر ، ١٩٦٩ .

كتابه صلى الله عليه وسلم إلى المنذر بن ساوى ، وثيقة (٥٧) (—) بإذن المجلة الألمانية ZDMG

بسم الله الرحمن الرحيم .

من محمد رسول الله إلى المنذر بن ساوى :

٢ سلام عليك ، فإنى أحمد الله إليك الذى لا إله غيره ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد : فإنى أذكرك الله عز وجل ، فإنه من ينصح فإنما ينصح لنفسه ، وإنه

٦ من يطع رسلى ويتبع أمرهم فقد أطاعنى ومن نصح لهم فقد نصح لى . وإن رسلى قد أثنوا عليك خيراً . وإنى قد شفعتك فى قومك ، فاترك للمسلمين ما أسلموا عليه .

٩ وعفوت عن أهل الذنوب ، فاقبل منهم . وإنك مهما تصلح فلن نعزلك عن عملك . ومن أقام على يهوديته أو مجوسيته فعليه الجزية .

علامة الختم

الله
رسول
محمد

كتابه عليه السلام إلى المقوقس ، وثيقة (٤٩) . (بإذن مدير متحف توب قابى بإستانبول).

بسم الله الرحمن الرحيم .

من محمد عبد الله ورسوله ، إلى المقوقس عظيم القبط .

٢ سلام على من اتبع الهدى ، أما بعد : فإنى أدعوك بدعاية الإسلام أسلم تسلم ، يؤتيك الله أجرك مرتين ، فإن توليت ، فعليك إثم القبط . « يا أهل الكتاب

٦ تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ، ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ، فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون » .

علامة الختم

الله
رسول
محمد

كتابه صلى الله عليه وسلم إلى كسرى ، وثيقة (٥٣) .

(بإذن مالكه السيد هنرى فرعون) .

(بسم الله الرحمن الرحيم) .

من محمد رسول الله إلى كسرى عظيم فارس :

سلام على من اتبع الهدى ، وآمن بالله ورسوله ، وشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله .

وأدعوك بدعاء الله فإنى أنا رسول الله إلى الناس كافة ، لأنذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين ، فأسلم تسلم ، فإن أبيت فإن إثم المجوس عليك :



الهوامش :

(١) منهج النقد التاريخي الإسلامى والمنهج الأوربى / عثمان موافى – الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، (١٩٧٦) ص ١٣ – ٧٣ .

(٢) مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافةالراشدة / محمد حميد الله الحيدرابادى – بيروت : دار الإرشاد للطباعة والنشر ، ١٩٦٩ .

(٣) لا يزال كثير من الباحثين لا يهتمون بتضمين دراساتهم نصوصاً من الوثائق الإسلامية ، وهو أمر يدعو للقلق ، مما جعل كثير من العلماء يفكرون فى إعادة كتابة التاريخ من خلال الوثائق .

(٤) رغم أن كثيراً من الوثائق الموجودة فى المراجع (الروائية يمكن الاستفادة منها ألا أن المحاذير فى محتوياتها من الحقائق تحتاج إلى نقد أولا وقبل كل شيء .

(٥) استفاد إبراهيم سلامة ، من الوثائق الإسلامية فى إعداد دراسته حول التعليم ، وهى محفوظة باللغة الفرنسية فى جامعة القاهرة .

(٦) قضية الأصول بالنسبة لوثائق الرسول صلى الله عليه وسلم ما زالت موضع خلاف بين الباحثين رغم توافر عوامل النقد الوثائقى ومعطيات العصر فى التكنولوجيا والكشف عن المواد وإرجاعها إلى عصورها الأصلية .

انظر : مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى . . . المرجع السابق ذكره وقد ظهرت احدى الدراسات الجامعية بعنوان: تطور الكتابات والنقوش فى الحجاز منذ فجر الإسلام حتى منتصف القرن السابع الهجرى : محمد فهد عبد الله الغفر – جدة : تهامة ، ١٩٨٤ وهى رسالة ماجستير فى الحضارة الإسلامية من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة . عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ – ١٩٧٩ / ١٩٨٠ .

وفى هذه الرسالة يشك الباحث فى الرسائل والعهود التى تظهر بين حين وآخر وتنسب إلى سول الله صلى الله عله وسلم على أنها الأصل .

(٧) تاريخ أهل عمان / تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور – عمان : وزارة التراث القومى والثقافة ، ١٩٨٠ – ص ٤١ .

(٨) مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة . . المرجع السابق ذكره : ص ٧٧ .

(٩) المرجع السابق ذكره : ص ٨١ .

(١٠) المرجع السابق ذكره : ص ١٠٦

(١١) المرجع السابق ذكره : ص ١١٠ .

(١٢) أوضح لنا محمد حميد الله فى مجموعته للوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة مصادر معلوماته حول هذه الوثائق مما يفيد نا كثيراً .

(١٣) لا يزال الأمر بالنسبة لوثائق الخلفاء الراشدين فى حاجة ، ماسة إلى كشف وبحث وتفتيش عن وثائق تلك الفترة .

(١٤) حاول ماهر حمادة تجميع ما أمكنه جمعه من خلال الفهارس وكتب التاريخ والأدب واوثائق الإسلامية فى هذه الفترة .

(١٥) قام قسم الوثائق والمكتبات بجامعة القاهرة — كلية الآداب فى الفترة الأخيرة بمنح رسائل المساجستير والدكتوراة فى العصور الوسطى ويحتاج التعرف عليها ضرورة الرجوع إلى قائمة أو فهرس الرسائل الجامعية للكلية، أو فهارس الرسائل الجامعية الذى أصدره مركز التنظيم الميكروفيلم التابع لجريدة الأهرام والذى صدر أخيراً .

(١٦) بجانب رسائل الماجستير والدكتوراه بقسم الوثائق والمكتبات بجامعة القاهرة ، فإن أقسام التاريخ بالجامعات المصرية اهتمت بوثائق العصر الحديث اهتماماً ملحوظاً .

(١٧) من ذلك رسالة الماجستير للباحث :

دراسة لكتب المصطلح وطريقة إعداد الوثائق الديوانية ، ١٩٧٠ ورسالته للدكتوراه :

الوثائق العربية الخاصة فى مكتبة ديرساتت كاترين : دراسات ونشر ، ١٩٨٢ .

وقد حصل عليهما من قسم الوثائق والمكتبات — كلية الآداب — جامعة القاهرة وكذلك ماقام بنشره المرحوم جمال الدين الشيال ، مجموعة الوثائق الفاطمية ، وكذلك الدكتور عبد اللطيف إبراهيم على حول الوثائق العربية فى العصور الوسطى ، ووثائق دير سانت كاترين .

(١٨) منهج النقد التاريخى الإسلامى والمنهج الأوربى . . . المرجع السابق ذكره ، المقدمة.

(١٩) وخاصة ، ما هو متوافر منها فى ارشيفات وزارة الأوقاف فى الدول الإسلامية .

(٢٠) وخاصة ما هو متوافر منها فى الإدارة ، انظر رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحث السابق الإشارة إليها وما نشره أحمد دراج، فى كتابه المنشور بعنوان « وثائق دير صهيون »

(٢١) وقد نشر منها د . عبد اللطيف إبراهيم ، الكثير فى مجلة جامعة أم درمان الإسلامية ، العدد الأول ، ١٩٦٨ .

(٢٢) وقد حصر هذه الجهود المبذولة فى البحث عن الوثائق خارج البلاد الإسلامية أحمد دراج فى أبحاث الندوة الدولية للاحتفال بمرور ألف عام على القاهرة .

(٢٣) انظر دراسة إبراهيم سلامة المشار إليها سابقاً .

(٢٤) — نشر عبد اللطيف إبراهيم دراسة موضوعها :

الوثائق الإسلامية : دراسات فى الكتب والمكتبات الإسلامية ، القاهرة : دار الشعب ، ١٩٦٢ ، وانظر محمد الأمين : حول الدور الاجتماعى لوثائق الوقف .

(٢٥) انظر رسالة الدكتوراة الخاصة بالباحث ، المشار إليها سابقاً .

(٢٦) ابن خلدون ، عبد الرحمن : المقدمة .

(٢٧) منهج النقد التاريخى الإسلامى والمنهج الأوربى . . . المرجع السابق ذكره ، المقدمة

(٢٨) نفس المرجع السابق ذكره .

(٢٩) من الباحثين الأوربيين الذين اهتموا بهذا الجانب : فرانزروزنتال :

مناهج البحث عند العلماء المسلمين . بيروت ١٩٦١ . ولانجلوا وسينيبوس : النقد التاريخى . القاهرة ١٩٦٣ .

(٣٠) أسد رستم : مصطلح التاريخ . — بيروت : ١٩٣٩ .

(٣١) حسن عثمان : منهج البحث التاريخى — القاهرة : ١٩٦٥ .

(٣٢) منهج النقد التاريخى الإسلامى . . . المرجع المذكور سابقاً . .

(٣٣) محاضرات المرحوم أمين الخولى ، والدكتورة عائشة عبى الرحمن « بنت الشاطئ » .

(٣٤) ابن تيميه ، أحمد بن عبد الحليم (١٢٦٣ — ١٣٢٨ م (مقدمة فى أصول التفسير) دمشق ، ١٩٣٦ .

(٣٥) الغزالى ، محمد بن محمد أبو حامد (٤٥١ — ٥٠٥ هـ (المستصفى من علم الأصول) القاهرة : ١٣٢٢ هـ .

(٣٦) ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن (٥٧٧ — ٦٤٣ هـ (مقدمة فى علوم الحديث) تحقيق عائشة عبد الرحمن « بنت الشاطئ » ، نشر دار الكتب المصرية .

(٣٧) الرازى ، عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن أبى حاتم (٢٤٠ — ٣٢٧ هـ) : (الجرح والتعديل) .

(٣٨) ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ولى الدين : المقدمة القاهرة : ١٩٣٠ ، ص ٢٩ .

حركة التأليف فى العالم العربى المعاصر
(محاولة للتشخيص)

أ . د . حامد طاهـر *

أتيح لى ، منذ عدة سنوات ، أن أشارك فى مشروع علمى ، يهدف إلى اختيار مجموعة من النصوص العربية لطلاب الجامعات الأمريكية الذين يدرسون اللغة العربية المعاصرة فى بلادهم (١) . وقد تطلبت طبيعة عملى فى هذا المشروع أن أقوم بعملية « مسح » واسعة لكل ما كتب باللغة العربية ، فى شكل كتب أو مقالات ، منذ بداية القرن العشرين حتى مطلع الثمانينات (٢) . وقد كان من الطبيعى أن استخلص لنفسى ، نتيجة الاطلاع على هذا الحشد الهائل من المؤلفات ، عدة ملاحظات ، راحت تتأكد بكثرة الشواهد ، التى قمت — مع زملائى بعد ذلك — بتحليلها تحليلا دقيقاً لاختيار أنسب النصوص من بينها (٣) .

ومن ناحية أخرى ، كنت أتابع عن قرب معارض الكتب التى أقيمت فى القاهرة وبعض العواصم العربية خلال السنوات الأخيرة (٤) . ولابد من الاعتراف بأن هذه المعارض قد أصبحت بالفعل « مهرجانات شعبية للكتاب » يتم فيها طرح ما لدى العالم العربى من إنتاج علمى وثقافى على مختلف المستويات ، ويقبل عليها جمهور غفير ، وتحقق مبيعاتها أرقاماً قياسية من الارباح . ففيها تعرض كتب التراث المحققة ، أو المصورة عى طبعات قديمة ، وكذلك المؤلفات الحديثة والمترجمة عن اللغات الأجنبية ، والمعاجم ، والدوريات ، بالإضافة إلى كتب التثقيف الشعبى ، أو التعريف العام بمجالات معينة فى فى العلوم والآداب . وقد ساعدتنى الأدلة المطبوعة لهذه المعارض مساعدة حقيقية فى تطوير بعض ملاحظاتى السابقة أو تأكيدها .

كذلك لابد من الإشارة إلى إفادتى البالغة من متابعتى لحركة التأليف الفرنسية التى عايشتها ، أثناء إقامتى فى باريس منذ سنة ١٩٧٤ حتى ١٩٨١ . فقد كلفتنى مجلة « البيان » الكويتية بأن أكتب لها رسالة شهرية عن الحركة الثقافية فى فرنسا (٥) ، فكان إعداد هذه الرسالة يتطلب منى اطلاعاً متنوعاً على حركة العلوم والآداب والفنون الغربية ،

(*) أستاذ الفلسفة الإسلامية المساعد بكلية دار العلوم جامعة القاهرة .

والتى تعتبر باريس مركزاً نشيطاً لها ، مما كان له أثر كبير على استخلاص بعض الملاحظات الأخرى التى ساعدتنى بصورة مباشرة ، وأحياناً غير مباشرة ، فى بلورة فكرتى عن حركة التأليف فى العالم العربى .

وسوف أقسم هذه الملاحظات إلى قسمين ، يتناول الأول الظواهر الخارجية المرتبطة بحركة التأليف العربية ، أما القسم الثانى فيتصل بصميم الظواهر الأساسية فى عملية التأليف ذاتها .

الظواهـــر الخارجية :

أول ما يبدو أن الانتاج الثقافى المكتوب فى العالم العربى ضخم جداً . ولكن هذه الضخامة ما تلبث أن تتضاءل كثيراً إذا ما قورن حجم هذا الإنتاج بالإنتاج العالمى . فتبعاً لإحصائية حديثة قامت بها هيئة اليونسكو فى بداية السبعينات (٦) ، تبين أن العالم العربى ينتج $\frac{١}{١٠٠}$ من نسبة الإنتاج الثقافى العالمى . وأن ٧٥٪ من هذه النسبة الضئيلة جداً يتمثل فى الكتب الدراسية والتعليمية . ومن المعروف أن هذا النوع من الكتب لا يحسب فى حركة الإنتاج الثقافى لشعب من الشعوب .

فإذا تجاوزنا الآن مسألة الكم ، وجدنا أن الإنتاج الثقافى العربى متنوع إلى حد كبير . لكن هذا التنوع لا يمكن وصفه **بالتوازن** المعقول بين العلوم التجريبية والعلوم الإنسانية . ومن الواضح أن مجموعة العلوم الإنسانية — بما فيها الآداب — تحظى بالنصيب الأوفر من جانب المؤلفين والناشرين معا . ولا شك فى أن هذه الظاهرة تعتبر انعكاساً واضحاً لواقع غير متوازن فى العالم العربى نفسه .

وملاحظة أخرى تتصل بتنوع الإنتاج الثقافى العربى ، وهى أنه لا يمكن وصفه أيضاً **بالتكامل** ، بمعنى أن الفروع المختلفة لا تتعاون فيما بينها لتمثيل المعرفة الإنسانية فى إطار متناسق . ففى نفس الوقت الذى تصدر فيه مؤلفات قيمة للغاية عن الاقتصاد المعاصر ، ووسائل تحليل المعلومات ، وإمكانيات الحاسب الآلى فى مجال المعرفة ، نلاحظ استمرار ظهور مؤلفات عربية تتناول السحر ، والتنجيم ، وأسرار الحروف مما يدخل فى باب العلوم السرية القديمة .

وتقودنا هذه الملاحظة الأخيرة إلى مشكلة أخذت فى السنوات الأخيرة تبرز بوضوح على الساحة الثقافية ، وهى ما يطلق عليها « مشكلة الأصالة والمعاصرة » . وتكمن جذور

هذه المشكلة فى وجود نوعين من المؤلفات ، بدأ التنافس بينهما منذ ظهور المطبعة فى العالم العربى ، وهما : كتب التراث ، والكتب المترجمة . ومن الطبيعى أن يكون لكل منهما فريق ، وأن يتحمس كل فريق لما يجيده ، لكن المشكلة تفاقمت عندما راح كل فريق ينكر على الآخر ما يفعله . وبدلا من أن يبحث الفريقان معاً عن أسلوب مناسب للتعايش المثمر يمزج بين القديم والحديث ، زادت حدة النزاع بينهما ، واتسعت مسافة الخلاف إلى حد القطيعة تقريباً . وهذا هو أحد الأوضاع السيئة التى تعانى منها الثقافة فى العالم العربى المعاصر .

وإذا أردنا الاسترسال فى آثار تلك الظاهرة إلى النهاية ، وجدنا وضعاً آخر أكثر سوءاً . فقد أصبح الناشرون العرب يقبلون على نشر أى كتاب قديم ، حتى لو كان عديم القيمة ، باعتباره من « التراث » ، واعتماداً على أنه يجد إقبالا من جمهور القراء ، فى حين أنهم يترددون كثيراً فى قبول أو نشر أى مؤلف حديث ، حتى لو كان جيد المحتوى ، خوفاً من الإقدام على مغامرة مجهولة العواقب .

إننا لا نتجاوز الحقيقة حين نعلن هنا أن معظم الناشرين العرب يلعبون دوراً كبيراً فى إفساد الحركة الثقافية فى العالم العربى . فبدلا من أن يقوموا بواجبهم المهنى فى تسهيل مهمة الكاتب بنقل ما لديه إلى القراء ، أصبحوا — نتيجة ظروف متعددة ومتشابكة نحجم هنا عن ذكرها — هم الذين يتحكمون وحدهم فى توجيه الحركة الثقافية كلها .

إننا نتصور « عملية التأليف الصحيحة » تتم فى حركة دائرية مفتوحة ، وتحتوى على عدة عناصر أساسية تتوالى على النحو التالى :

١ — وضع علمى وثقافى معين .

٢ — مؤلف يتأثر به ، ويستلهمه ، ويحاول تطويره أو تغييره أو تجاوزه .

٣ — ناشر يقوم بنقل ما يكتبه المؤلف إلى القراء .

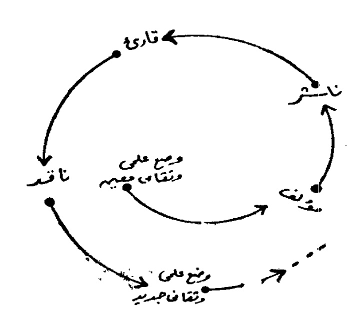
٤ — قارئ يستجيب ، أولا يستجيب ، لما يقدم إليه .

٥ — ناقد يساعد القارئ ، وينبه المؤلف إلى مواطن القوة والضعف ، فيساعد بذلك على إيجاد :

٦ — وضع علمى وثقافى جديـــد . . .

وهذا الوضع الجديد إما أن يدفع المؤلف السابق إلى معاودة الكتابة مرة أخرى ،

أو مؤلفاً آخر ، يتفق معه أو يختلف ، إلى الكتابة من جديد (٧) وهكذا تمضى حركة التأليف فى دائرة مفتوحة تأخذ فى الاتساع شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى الازدهار المنشود . وفيما يلى رسم تقريبى يوضح هذه العملية :



إن كل عنصر من العناصر المذكورة أساسى فى تنشيط حركة التأليف ، ولا شك فى أن غياب أى منها ، أو عدم أدائه لدوره المخصص له . أو خروجه عن مكانه المحدد له فى الترتيب السابق — يحدث اضطرابا فى الحركة ، وغالباً ما يصيبها بالضعف أو التوقف فمثلا إذا جاء دور الناشر قبل دور المؤلف (كما يحدث حالياً فى العالم العربى حين يكلف الناشر أحد المؤلفين بالكتابة فى موضوع معين ، لأنه هو الموضوع الذى يقبل عليه القراء ، ويحقق مبيعات كبيرة) فإن الوضع العلمى والثقافى لن يحدث فيه أى تغيير ، بل على العكس سيزداد سوءاً ، وبذلك يتصل طرفاً الدائرة أحدهما بالآخر ، فتنغلق ، ولا ينتج عنها الاتساع الذى أشرنا إليه .

لكننا قد نظلم الناشرين العرب إذا اتهمناهم — وحدهم — بإفساد حركة التأليف فى العالم العربى المعاصر . فهناك متهم آخر ينبغى ألا نغفل عن خطورته ، وهو ذلك النظام التعليمى المتبع فى كثير من الجامعات العربية ، ذات الأعداد الكبيرة . فقد ساعد هذا النظام على أن يكتب أساتذه الجامعات « مبادئ العلوم » التى يدرسونها للطلاب فى شكل « مذكرات » ؛ مرقومة فى البداية على الآلة الكاتبة ، ثم مطبوعة بعد ذلك فى هيئة كتب . ولأن هذه « المذكرات » مضمونة التوزيع فان الناشرين يتسابقون على طبعها . والتفنن فى إخراجها ، وطرحها فى المكتبات ومعارض الكتب ، بعد أن كانت محصورة فى نطاق الجامعات فقط .

إن هذه المذكرات تمثل نسبة كبيرة جداً مما تقدمه المطبعة العربية فى الوقت الحاضر : وخطورتها تكمن فى أنها مجرد مختصرات أو تلخيصات منزوعة الهوامش ، والمراجع ، والمصادر فى معظم الأحيان ، أى أنها غير موثقة ، بالإضافة إلى أن نسبة الإبداع الشخصى فيها تكاد تكون منعدمة . وهو الأمر الذى ساعد ، فى الفترة الأخيرة ، على شيوع سرقتها ، وتبادل الاتهام بين أصحابها .

لقد قدمنا حتى الآن عدة ملاحظات خارجية تتعلق بظواهر عامة تصاحب حركة التأليف العربية . ومن الملاحظ أن بعض هذه الظواهر لا يمكن اعتبارها من صميم عملية التأليف ذاتها ، وإنما هى من الأمور المعارضة لها ، لكنها تؤثر فيها تأثيراً بالغاً ، كماهو الحال بالنسبة إلى دور الناشرين .

أما بالنسبة إلى المجموعة الأخرى من الملاحظات ، فهى تتعلق بظواهر أساسية فى حركة التأليف ذاتها . وسوف نكتفى بالحديث عن « عشر ظواهر فقط » ، نعتبرها ذات أهمية خاصة فى محاولة التشخيص التى نقوم بها :

الظاهرة الأولى : غياب المتخصص فى موضوع واحد فى مجال معين :

لماذا يبدو المؤلف العربى الحديث ملولا إلى هذا الحد ؟ ! فهو لا يصبر طويلا على الاهتمام بموضوع واحد فى علم من العلوم . وهو دائما متنقل بين موضوعات كثيرة ، وأحيانا متباعدة جداً ، لا شك فى أنها تشتت جهده ، ولا تصل به فى أغلب الأحيان إلى حد الإجادة التامة فى موضوع بعينه ، بل على العكس تضفى على دراسته طابع التسطيح ، وتبعدها عن التعمق والتأصيل .

ويكفى أن نسأل عن واحد فقط من الدراسين العرب كرس كل جهوده — مثلا — لدراسة شاعر كبير كالمتنبى . إن عشرات الكتب والمقالات الجيدة ظهرت عن المتنبى ، ولكننا ، على الرغم من تقدم البحث الأدبى الحديث ، لا نستطيع عند الحاجة أن نستفتى منها واحدة تكون هى « المرجع المعتمد » فى عصر الشاعر ، وحياته ، وشعره ، وأثره فيمن جاء بعده ، وبالجملة : نرجع إليه عندما نريد أن نعرف أى شىء عن المتنبى .

ونحن لا ننكر على الكاتب أن يتناول أى موضوع يرى من نفسه الرغبة فى تناوله ، والقدرة على دراسته ، لكننا نقرر فقط أننا نفتقد الكاتب المتخصص الذى « يستمر » اهتمامه بالموضوع الواحد إلى أن يتمكن من وضع الدراسة — الأم فيه ، ثم تأتى بعد ذلك

وجهات النظر المختلفة أو الدراسات الجانبية كما تشاء : تعلق أو تنقد أو تصحح ، وهكذا يعلو باطراد بناء المعرفة ، بدلا من أن تتناثر لبناته دون نظام .

الظاهرة الثانية — المؤلف يكتب فى موضوعات مختلفة ، أو متباعدة فى موضوع معين :

من الواضح أن هذه الظاهرة هى الوجه الآخرى للظاهرة الأولى . ومن المعروف أن النصف الأول من القرن العشرين قد شهد مجموعة من خيرة الدارسين والكتاب فى العالم العربى ، وأن عدداً منهم لا تقصر قامته عن أمثاله من الكتاب العالميين الذين ظهروا تقريباً فى نفس الفترة (مثال : الدور الثقافى الذى أداه العقاد فى مصر لا يقل أبداً عن الدور الثقافى الذى أداه بول فاليرى فى فرنسا) .

لكننا نلاحظ أن معظم هؤلاء الكتاب قد وزعوا اهتماماتهم بين موضوعات كثيرة جداً ، وهو أمر كانت تتطلبه طبيعة عصرهم بدون شك . فقد كان تطبيق المنهج فى الدراسات الإنسانية ناشئاً ، والوضع الثقافى والعلمى بحاجة إلى التعريف بكل الجوانب ، ولو تعريفاً خاطفاً . وهذا هو الحال مثلا بالنسبة إلى « التأريخ للأدب العربى » فى عصوره المختلفة . فقد قام بهذا العمل كل من جورجى زيدان ، والرافعى ، والزيات ، وأحمد أمين من منطلقات مختلفة ، ولكن ما تركوه لم يخرج عن كونه مجرد مختصرات تبتعد قليلا أو كثيراً عن التأريخ الحقيقى العربى فى كل مظاهره منذ نشأته حتى الوقت الحاضر .

أما المثال الأكثر تعبيراً عن الظاهرة التى تهمنا هنا ، فيمكن تقديمه من أعمال أستاذ جليل ، هو الشيخ محمد أبو زهرة ، الذى عمل تقريبا فى مجال واحد هو ، مجال الفقة الإسلامى (٨) ، وكتب فى ذلك عدة مؤلفات قيمة عن أصحاب المذاهب الفقهية المشهورة فى العالم الإسلامى : أبو حنيفة ، مالك ، الشافعى ، ابن حنبل ، ابن حزم الظاهرى . . ومن الواضح أنه كان يريد أن يملأ فراغات كثيرة فى الثقافة العربية والإسلامية المعاصرة . لكننا نتساءل فقط : ماذا كان يحدث لو أعطى الشيخ أبو زهره كل جهوده لمذهب واحد فقط من هذه المذاهب . . إذن لأصبحت لدينا الآن فيه الدراسة — الأم ، ولأمكن لمن جاء بعده أن يضع الدراسة الثانية ، والثالثة ، وهكذا .

الظاهرة الثالثة : المؤلف الواحد يكتب فى أكثر من مجال :

تعتبر هذه الظاهرة امتداداً طبيعياً للظاهرة الثانية . ولكنها أخطر منها بكثير . فاذا

كانت الموضوعات المختلفة أو المتباعدة فى المجال الواحد مشتتة للجهد ، ومبعدة عن التأصيل المنشود ، فإن المجالات المختلفة أكثر تشتيتاً ، وأسوأ أثراً .

ومن أبرز نماذج هذه الظاهرة : العقاد ، الذى ملأ الدنيا وشغل الناس فى عصره . فقد كتب شعراً ، ورواية ، ومقالات سياسية ، ونقداً أدبيا ، ودراسات إسلامية . وكذلك د . طه حسين ، الذى هز الحياة الثقافية فى عصره هزًّا عنيفاً : كتب روايات ، ونقداً تاريخياً ، ونقداً أدبياً ، ودراسات إسلامية ، كما ترجم عدداً من المسرحيات الإغريقية ، وشارك فى تحقيق عدد من كتب التراث العربى .

ويمكن القول بأن كلا من العقاد وطه حسين يبقى بكل « أعماله » على وجه العموم ، ولكنه لا يبقى بواحد منها على نحو خاص . وهذا يفسر لنا أننا درسنا بالفعل أشياء كثيرة ، ولكننا عند الفحص الدقيق ما زلنا نكتشف أنها بحاجة إلى معاودة الدراسة من جديد : بل إننا نذهب إلى أبعد من ذلك حين نعلن أن هذين الكاتبين كان لهما تأثيرهما الشديدفى تأكيد وشيوع ظاهرة عدم التخصص التى ما زالت موجودة حتى اليوم فى الثقافة العربية المعاصـــرة .

الظاهرة الرابعة : المؤلف الواحد يكتب بمستويات متفاوته فى مجال واحد أو فى مجالات متعددة :

يرجع شيوع هذه الظاهرة ، فى المقام الأول ، إلى انتشار « الصحف والمجلات » التى أصبحت مجالا مفتوحاً لكل المؤلفين العرب ، إلى جانب الكتب التى كانت فيما مضى هى المجال الوحيد لنشر دراساتهم المتخصصة . ولا شك فى أن الصحافة بالحاحها اليومى أو الشهرى تتطلب من هؤلاء المؤلفين أن يقدموا إليها « أشياء مبسطة ، وعلى وجه السرعة » لإرضاء رغبة القارئ المتعجل .

وإذا كنا لا نسمع عن اسم مؤلف عربى واحد يحجم عن نشر آرائه من خلال الصحف والمجلات ، فإننا على العكس نرى الكثير منهم مندفعاً فى هذا التيار ، السريع التدفق ، والذى أصبح له ، مع الأسف ، تأثيره الشديد على حركة التأليف العربية :

فما الذى يدفع باحثاً إلى أن ينفق عدة سنين أو شهور فى بناء تصميم جيد لموضوع ينشره فى كتاب ، فى حين أن الفرصة أمامه متاحة لكتابة عدة مقالات ، يومية أو شهرية ، تنهض على الملاحظات الشخصية ، وأحياناً على الذكريات (٩) ، دون الحاجة إلى الرجوع إلى المصادر ، أو الاستعانة بالوثائق ؟ !

وبالمناسبة ، نحن لسنا ضد تبسيط المعرفة لجمهور القراء ، ولكننا ضد التبسيط المخل الذى يفقد الباحث قدرته الأساسية على التعمق فى حقائق الأشياء . وتحديد المشكلات أو مناقشتها ، وتقديم الحلول المناسبة لها . وهذا ما لا يتأتى غالباً فى إطار الصحافة اليومية أو الشهرية .

إننى أقدر كثيراً مؤلفاً غزير الإنتاج هو الأستاذ أنور الجندى فهو يحسن تجميع الوثائق حول موضوع واحد ، ويجيد عرضه ، ولكننى أجده يعتبر مثالا واضحاً على الظاهرة التى نتحدث عنها.فقد راح ينشر فى الآونة الأخيرة عدداً كبيراً جداً من الكتيبات ، الصغيرة الحجم ، التى تحمل عناوين ضخمة ، لا يمكن بحال أن تعالج فى مثل هذا المستوى ونكتفى هنا بذكر عناوين بعض هذه الكتيبات : « الخلافة الإسلامية » ، « مصححو المفاهيم الإسلامية : الغزالى ، ابن تيمية ، ابن حزم » ، « الفنون والمسرح » ، « حركة الترجمة » (١٠) .

ومرة أخرى نقول إن التبسيط عمل ضرورى . ونحن محتاجون إليه ، وخاصة فى مرحلتنا الثقافية الحالية ، لكنه ينبغى ألا يجذب إليه الباحثين الذين تحتاجهم الدراسات الجادة ، والأعمال الكبيرة المتعمقة .

الظاهرة الخامسة : العناوين الفضفاضة :

يساعد الجو العلمى والثقافى ، أثناء تدهوره ، على شيوع عدة ظواهر متشابكة تعتبر ظاهرة « العناوين الفضفاضة » من أبرزها ، وتنتشر هذه الظاهرة عند ما يستمر صمت النقاد عما يقدم عليه بعض المؤلفين من وضع عناوين أكبر من الموضوعات التى يتناولونها كتبهم ، إما رغبة فى الشهرة ، أو مجاراة للأسلوب الصحفى الذى يسعى لجذب انتباه القراء ، أكثر من سعيه إلى تعليمهم . ومن الواضح أن الدافعين لا يتعارضان .

إن كمية ضخمة جداً من المؤلفات العربية فى القرن العشرين تتسم بهذه الظاهرة التى يكون فيها عنوان الكتاب غير مطابق تماماً لمضمونه . وسوف أكتفى هنا بمثال واضح ، أكن لصاحبه كل احترام ، لكن هذا لا يمنعنى من نقده ، وهو كتاب « مناهج البحث عند مفكرى الإسلام » للأستاذ الدكتور على النشار . وإنما اخترت هذا الكتاب بالذات لأنه يحظى بمكانة طيبة لدى كل الدارسين المحدثين تقريبا . والواقع أنه كتاب جيد ، بل رائد فى بابه . ومن الطبيعى أن يتوقع القارئ من عنوانه أن المؤلف يتناول فيه (كل مناهج البحث لدى مفكرى الإسلام) ولكنه حين يدرسه أو يقرأه يتبين له أن موضوعه الأساسى ينحصر فى « نقد ابن تيمية لمنطق أرسطو » . ولا شك فى أن هذا الموضوع الأخير

يعتبر جزءاً صغيراً جداً من مناهج البحث الإسلامية . وهكذا يتضح أن العنوان أكبر بكثير من المحتوى الحقيقي للكتاب .

الظاهرة السادسة — موضوعات لا تعبر عن مشكلات حقيقية :

تشيع فى حركة التأليف العربية نسبة كبيرة جداً من المؤلفات التى تتناول موضوعات لا تساير ما يمر به العالم العربى من مشكلات واقعية ، أو يتطلع إليه من آمال . ومن الغريب أن الجامعات العربية كان عليها أن تولى هذا الأمر عناية خاصة غير أن ما يصدر عنها — هى نفسها — من رسائل الماجستير والدكتوراه — التى تنشر بعد ذلك فى كتب — يعكس قدراً كبيراً من اللامبالاة بالمشكلات الحقيقية التى تتعلق بالأمة العربية والإسلامية فى ماضيها وحاضرها ومستقبلها . (١١) .

والواقع أن هذه الظاهرة تبدأ مع بداية تخصص طلاب الجامعات فى مرحلة الدراسات العليا . فكثيراً ما نجدهم حينئذ حيارى أمام « موضوع يختارونه للدراسة » وهذا يعنى — فى حد ذاته — غياباً للإحساس بالمشكلات الحقيقية فى مختلف مجالات دراساتهم السابقة. وهناك عدد كبير من طلاب الدراسات العليا يتركون لأساتذتهم أو لزملائهم اختيار الموضوع الذى يدرسونه .وهنا تتدخل اللوائح العقيمة فى إبعاد بعض الطلاب عن موضوعات تمت دراستها من قبل ، ولكنها مازالت بحاجة إلى دراسات جديدة ، وتوجيههم إلى « موضوعات لم تدرس من قبل » حتى ولو كانت عديمة القيمة والفائدة العلمية .

ومع ذلك فإن هذه العمليات قد تكون مفيدة للطلاب أنفسهم ، وخاصة فى مرحلة تدريبهم على منهج البحث وأساليبه ، ولكن مخاطرها تبدو عندما تنشر أعمالهم فى شكل كتب من المفروض أنها تمثل الإنتاج العلمى والثقافى فى العالم العربى .

إن الأمثلة على هذه الظاهرة أكثر من أن تحصى ، لكن الاستشهاد عليها بالأمثلة سوف يجرنا إلى مشكلات لا نود الدخول فيها . ويكفى أن نشير هنا — على سبيل التندر إلى ما نجده فى توصيات إحدى رسائل الدكتوراه ، التى درس فيها الباحث أحد علماء البلاغة العرب » فقد « اكتشف » أن ألف سنة قد مرت على وفاة صاحبه ، وأنه لذلك يقترح إقامة مهرجان عالمى للاحتفال به !

الظاهرة السابعة — غياب الحلول المبتكرة أو الرؤى الجديدة : —

يذكر حاجى خليفة فى مقدمته الممتازة لكتاب «كشف الظنون» أن «التأليف» على سبعة أقسام ، لا يؤلف «عالم عاقل» إلا فيها ، وهى :

إما شىء لم يسبق إليه فيخترعه ،

أو شىء ناقص يتممه ،

أو شىء مغلق يشرحه ،

أو شىء طويل يختصره ، دون أن يخل بشىء من معانيه ،

أو شىء متفرق يجمعه ،

أو شىء مختلط يرتبه ،

أو شىء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه » (١٢) .

ويهمنا هنا القسم الأول الذى تحتاج إليه حركة التأليف العربية احتياجاً شديداً ، وقد وضعنا إلى جانب الحلول المبتكرة للمشكلات : الرؤى الجديدة لها ، بمعنى أن طرح المشكلة طرحاً صحيحاً يساعد كثيراً على حلها ، تماماً كما أن الملاحظة الجيده للظواهر مما يؤدى إلى صحة تفسيرها .

لكن الملاحظ أن الكثرة الغالبة من المؤلفات المتخصصة فى الدراسات اللغوية ، والأدبية ، والدينية تقوم على ما يشبه «الاتباع» . ويبدو ذلك بوضوح من المادة التى تتناولها . فهى تتناقل فيما بينها عدداً محدوداً من النصوص المأخوذة من كتب التراث ، دون السعى إلى اكتشاف نصوص أخرى غيرها تفجرّ تفسيرات جديدة ، وتدفع بالتالى إلى التطور المنشود فى هذه الدراسات .

ومن المعروف أن الابتكار يعتمد على القدرة على إطلاق الفروض الكبيرة ومحاولة إثباتها . وقد كان حدثاً علمياً مثيراً عندما نشر المستشرق الأسبانى آسيد بلاثيوس دراسته عن تأثير دانتى فى الكوميديا الإلهية بعناصر إسلامية ، (١٣) ويقرب منه ما اقترحه لمستشرق الفرنسى بلاشير من ضرورة وضع تقسيم جديد لتاريخ الأدب العربى ، لا يقوم على ما جرى العرف عليه من تقسيم هذا الأدب تبعاً للدول والعصور السياسية (١٤) .

ولا يفوتنا فى هذا الصدد أن نشير إلى أن الدارسين الغربيين ، أو المستشرقين ، ما زالوا هم الذين يملكون زمام المبادرة فى ميدان الابتكار ، على حين أن المؤلفين العرب يكتفون إما بمتابعة آرائهم ، أو بالرد عليها وتفنيدها .

وهذا يقودنا إلى ما شاع فى السنوات الأخيرة مما يمكن أن نطلق عليه « ظاهرة الرد على آراء المستشرقين » . . ولا جدال فى أن هذا عمل جيد فى حد ذاته ، وخاصة عندما يتم باللغة التى يكتب بها المستشرقون أنفسهم . لكن الذى يحدث أننا نسعى بأنفسنا إلى نقل بعض ما كتبوه إلى اللغة العربية ، ثم نستنفد وقتاً وجهداً كبيرين فى الرد عليه ، وتفنيده باللغة العربية أيضاً . ومن الآثار السلبية لهذه الظاهرة أنها أدت إلى وقوف المؤلفين العرب فى موقف الدفاع ، ينتظرون ما يتساقط على أرضهم من كتابات المستشرقين لكى يقوموا بعد ذلك بتفنيده ، دون أن يتقدموا هم أنفسهم فى مجال الابتكار ، أو التفسير الجديد للظواهر التى يدرسونها .

أما فى مجال العلوم التجريبية فلسنا بحاجة إلى التأكيد على أن المؤلفين العرب يتبعون المؤلفين الغربيين « حَذْوَكَ النعلَ بالنعل » كما يقول التعبير العربى القديم ، وتكاد تكون المؤلفات العربية فى هذه المجالات ترجمة أمينة ، أو أحياناً حرفية ركيكة لما فى المؤلفات الغربية .

إن الابتكار فى مجال التأليف على الرغم من أنه قد يحدث فجأة ، إلا أنه يكون عادة وليد سنوات طويلة من الجهد الفردى ، ونتيجة لجو علمى وثقافى معين (١٥) ، ومن الواضح أن الوضع العلمى والثقافى الحالى فى العالم العربى لا يشجع كثيراً على مثل هذا الابتكار . ومع ذلك ، فمن الضرورى تجاوز هذه الدائرة المحكمة .

الظاهرة الثامنة : عيوب لغة التأليف :

نقصد باللغة هنا معناها الواسع الذى يشمل اختيار الألفاظ ، وصيغ الأفعال ، وأدوات الربط ، وبناء الجمل ، واستخدام المصطلحات ، وطرائق التعبير العلمى المتعارف عليها ، وبالجملة : الأداة الأساسية التى يقدم بها مضمون العمل العلمى أو الثقافى .

ولا شك فى أن لغة التأليف العربى قد تعرضت خلال نصف القرن الأخير لتغيرات جذرية تحتاج حقاً إلى مزيد من الدراسة . ويكفى أن نشير هنا إلى نوعين من التأثير ساعداً على هذه التغيرات ، وهما :

(أ) تأثير اللغات الأجنبية ، والأعمال المترجمة عنها .

(ب) تأثير اللهجات العامية .

وقد نسلم بالقول الفرنسي المشهور « إن الأسلوب هو الرجل » ، وذلك فى مجال الفنون والآداب ، ولكننا فى مجال البحث العلمى ، والدراسات المتخصصة نتطلب مستوى شبه موحد من اللغة التى يتفاهم بها المشتغلون فى ميدان معين ، إن لم يكن فى مجموعة متقاربة من المجالات . وأهم خصائص هذه اللغة أن تكون واضحة ، ودقيقة .

والملاحظ أن العالم العربى قد أصبح يحتوى حاليا على أكثر من « لغة عربية » إن صح — فهناك لغة فى المشرق العربى يمثلها كتاب سوريا ولبنان ، ولغة فى المغرب يمثلها كتاب المغرب وتونس ، وبينهما تتردد لغة مصر التى راحت هى الأخرى تتأثر بلغة كلا الفريقين . وهذا هو السبب فى أنه عندما ظهرت مجلة « فصول » فى مصر ، فوجئ المثقفون بلغة مختلفة تماماً عما ألفوه فى مجال النقد الأدبى . ومما بلغنى فى هذا الصدد أن الكاتب الروائى نجيب محفوظ قد اندهش من مقال نقدى مكتوب فيها عن أحد أعماله ، واعترف بأنه لم يفهمه !

فإذا انتقلنا إلى اللغة ذاتها فوجئنا بضروب من الفوضى المنتشرة على نحو واسع . ولا شك فى أن أحد أسباب انتشارها : صمت النقاد الذين لا يجرؤون ، فيما يبدو ، على تناول هذا الجانب الحساس . أجل ! فإن « اللغة » لدى المؤلف العربى ما زالت تعتبر جزءاً من « خصوصياته » التى لا يقبل لأحد أن يتعرض لها . . اللهم إلا بالمديح ! ومع ذلك ، فما أشد إهماله لها ، وعدم حرصه على استخدامها الاستخدام الصحيح !

إن المؤلفات العلمية الجيدة مكتوبة دائماً بلغة جيدة . وقد قال كونديالك إن « العلم الجيد ليس إلا لغة أجيد رصفها » ، وسوف نسجل هنا بعض ملاحظاتنا فى هذا الصدد على سبيل « الإشارات التحذيرية » ، تاركين لعلماء اللغة دراسة هذا الموضوع الحيوى :

(أ) إهمال علامات الترقيم مما يحدث فوضى فى العبارات ، وعدم ترابط بين الجمل ، كما يساعد على الاستطرادات المخلة .

(ب) الأخطاء المطبعية ، ورغم أننا ننسبها دائماً إلى عمال المطبعة ، فإن المؤلف يتحمل مسئولية كبيرة فى ضرورة متابعة عمله ، حتى مراحلة الأخيرة ، ومنها مراجعة تجارب الطباعة (١٦) .

(حـ) الأسلوب الإنشائى الفضفاض الذى يعتمد على التشبهات والمجازات فى غير موضعها الذى تتطلبه . ويحضرنى مثال على ذلك : فقد وصف أحد المؤلفين الحالة الثقافية المزدهرة فى العصر العباسى بأنها « بستان تفتحت فيه شتى الورد والرياحين » !

(د) اختلاط لغة الأدب بلغة البحث العلمى . . ومن المقرر أن كلتا اللغتين تختلف عن الأخرى . فبينما تقترب الأولى من الذاتية تنزع الثانية إلى الموضوعية ، وبينما يغلب على الأولى الطابع العاطفى والانفعالى تتسم الثانية بالطابع العقلى والمنطقى . . الـخ .

(هـ) إهمال مطالع الفقرات بعدم مراعاة الدقة فى استخدام العبارات العلمية المتعارف عليها فى البحث العلمى من أمثال : (لاشك) ومن المقرر (ومن الواضح)

(ومهما يكن من شىء) (وفى رأيى أو فى رأينا) (ونؤكد) (ونحسب (ونظن) (وترجح) . . . إلخ .

إن هذه العبارات — على الرغم من إهمال المؤلفين العرب لها فى أغلب الأحيان — هى التى تعطى للبحث أو المقال تماسكة المنطقى ، وتدفع أفكاره إلى التطور المطلوب ، الذى ينتهى دائماً إلى نتيجة محدودة .

ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن لغة الصحافة العربية ربما كانت أكثر استجابة للمضمون الذى تقدمه للقراء . ونعتقد من جانبنا أنه إذا بحثنا عن أسباب ذيوع بعض كبار الصحفيين العرب لوجدنا أن « لغتهم » تأتى فى مقدمة هذه الأسباب . وعموماً فإن هذه النقطة تحتاج إلى دراسة أوسع .

الظاهرة التاسعة : غياب الأعمال الأساسية ، والأدوات اللازمة للبحث العلمى :

ونقصد بها دوائر المعارف العامة ، والمتخصصة ، والمعاجم اللغوية ، الموحدة اللغة والثنائية ، والمعاجم الموضوعية التى يختص كل منها بمجال معين . . ولسنا ننكر وجود « بعض » هذه الأعمال ، المكتوبة باللغة العربية ، كما لا ننكر جهد من قاموا بها إلا أننا نلاحظ أنهم غالباً أفراد تنوء قدراتهم بمثل هذه الأعمال التى تتطلب فرقاً كاملة من العلماء والمتخصصين .

إن وضع القاموس فى العصر الحاضر لم يعد مهمة فرد واحد ، بل إنه مهمة هيئة متكاملة تضم إلى جانب العلماء : الإداريين ، والفنيين ، والرسامين ، والمصورين ، وحتى المطبعة اللازمة لإنجاز مثل هذا العمل .

وهذا هو السبب فى أن الأعمال العربية المتناثرة فى هذا المجال لا يمكن الاعتماد الكامل عليها . فهى ناقصة ، كما لا تجرى متابعتها ، لأن القاموس أو دائرة المعارف ليس مجرد كتاب يؤلفه صاحبه ويمضى . . إنه عمل مفتوح يتطلب استمرار تصحيحه ، وتنقيحه ، والاختصار منه ، والإضافه إليه .

أليس من المؤسف حتى الآن عدم توافر قاموس أساسى « معتبر » للغة العربية ، يساعد القراء والمتخصصين على الإفادة السريعة منه ، كما هو الحال بالنسبة إلى القواميس الأساسية فى معظم لغات العالم ؟

فإذا انتقلنا إلى الموسوعات ، وجدنا ظاهرة أخرى . فبالإضافة إلى أنها فى الغالب تقوم على جهود فردية ، نجدها لا تقدم المعلومات بالحياد الكامل ، بل على العكس تتبنى وجهة نظر الكاتب . ومن أحدث الأمثلة على ذلك « الموسوعة الفلسفية » التى أصدرها أ . د . عبد الرحمن بدوى ، والتى جمع فيها عدداً كبيراً من المواد والشخصيات الفلسفية ، ولكنها يغلب عليها طابع « الدراسة » التى تحمل وجهة نظر صاحبها دون أن تكتفى بتقديم المعلومات الأساسية فى الموضوع الذى تتناوله . ونتيجة للفردية فى وضع مثل هذه الموسوعة نجدها « غير مستوعبة » لمواد وشخصيات أساسية فى المجال الفلسفى .

كذلك يحتاج البحث العلمى إلى كشافات الكتب ، والموضوعات ، والمؤلفين ، والأعلام . . إلخ . ومن الواضح أن هذه الكشافات لا تتوافر على النحو اللائق فى العالم العربى . وما يوجد منها لا يخرج عن كونه مجرد محاولات متناثرة ، إذا لبت حاجة الدارس فى نقطة واحدة ، فإنها لا تسعفه فى كثير من النقاط . وهنا تكمن إحدى صعوبات البحث العلمى فى العالم العربى .

الظاهرة العاشرة — عدم متابعة حركة التأليف بالتصنيف والنقـــد :

العالم العربى مشغول ، فى الوقت الحاضر ، بمشكلات كثيرة ، ومعقدة ومتشابكة . ولا شك فى أن هذه المشكلات تأخذ من اهتمام أبنائه الكثير ، كما أنها تضعهم فى حالة من « اللامبالاة » التى تشهدها فى جميع المجالات تقريبا . ولا تشذ حركة التأليف عن هذه الحالة . فالمتابعة فيها ، سواء بالسيطرة على الإنتاج الثقافى أو بالنقد ، تكاد تكون معدومة ومما يساعد على ذلك صعوبة الاتصالات بين المؤلفين فى البلد العربى الواحد ، فضلا عن البلاد العربية المختلفة . وقليل هم الباحثون الذين يلمون إلماماً كافياً بكل ما يصدر فى مجالهم الخاص : وما أشد حيرة طلاب الدراسات العليا بعد أن يقع اختيار الواحد منهم على

موضوع معين ، ثم يضطر للتأكد من أن هذا الموضوع قد تمت دراسته من قبل أم لا ، فلا يجد من (أو ما) يدله على ذلك !

وإذا كانت مهمة التصنيف تقع فى المقام الأول على عاتق دور الكتب ، ودور النشر ، ومراكز البحوث (وهذه كلها مقصرة كما هو واضح) فإن مهمة النقد من صميم عمل النقاد . وهؤلاء شبه غائبين ، أو أنهم موجودون لكنهم صامتون .

إن عملية النقد فى داخل حركة التأليف هى التى تمنحها الحيوية ، وتبعث فيها مزيداً من النشاط . وهذا أمر معروف فى ثقافتنا العربية القديمة فقد كان المتنبى واحداً من أكبر شعراء العربية ، ومع ذلك فقد تم نقد شعره بعنف ، كما تم أيضاً الدفاع عنه ، وتفنيد هذا النقد . ومحيى الدين بن عربى ، الصوفى المحير ، هوجم ودوفع عنه ، وفى كلا الحالين كسبت الثقافة العربية والإسلامية من وراء ذلك الكثير .

وفى النصف الأول من القرن العشرين ، ظهر فى العالم العربى كتابان أثارا عاصفة من النقد والتعليقات ، هما « فى الشعر الجاهلى » لطه حسين ، و « الإسلام وأصول الحكم » لعلى عبد الرازق . ولا ينكر علينا أحد أن النقد الذى ووجه به هذان الكتابان قد بعث الكثير من الحركة ، والحيوية فى الفكر العربى الحديث .

لكن خفوت صوت النقد فى العالم العربى المعاصر يجعل حركة التأليف تسير فى طريق مسدود ، فضلا عن استمرار ما يشيع فيها من ضروب الفوضى ، وانعدام الضوابط الأولية ، التى تعتبر من أساسيات البحث العلمى . ولا شك فى أن هذه الخفوت له أسبابه وليس من المستحيل الكشف عنها ، وتوضيحها ، تمهيداً لتجنبها .

* * *

وأخيراً فإن الظواهر التى ذكرناها فيما يتعلق بحركة التأليف العربى قد تدعو إلى اليأس ، لأنها فى مجموعها سلبية . ولكنها كأى حركة ، غير متوقفة ، لن تلبث أن تجد وسط هذه الفوضى طريقها الصحيح ، بفضل المتابعة المستمرة من جانب النقاد الذين ينبغى أن يؤدوا دورهم بقدر كبير من الجدية ، بل والفدائية وكذلك من جانب المؤلفين الذين ينبغى أن يواجهوا المشكلات الحقيقية فى مجتمعهم متجنبين الانجراف فى تيار وسائل الأعلام السريعة ، ثم من جانب الناشرين الذين ينبغى عليهم أن يحترموا مهنتهم الأصيلة ، وميثاق شرفها غير المعلن . وفى النهاية ، من جانب القارئ ، الذى بيده أن يضع حداً لكل

المهازل التى تجرى أمامه فى حركة التأليف ، ويعتبر هو أيضاً مسئولا عن المشاركة فى استمرارها .

إن حركة التأليف العربية هى المقياس الحقيقى لحركة العقل العربى ، وقدرته على متابعة التطور والتقدم . وليست مشكلات الثقافة الحالية فى العالم العربى إلا النتائج المباشرة لحركة التأليف نفسها . لذلك فإن محاولة الاقتراب من هذه الحركة ، بتشخيص أمراضها ، وملاحظة تطوراتها ، ثم اقتراح الحلول المناسبة لها — أمر على درجة كبيرة من الأهمية ، إن لم نقل إنه المفتاح الحقيقى لحل كثير من مشكلات التخلف التى يعانى منها العالم العربى فى الوقت الحاضر .

* * *

الهــوامش :

(١) اشترك معى فى هذا المشروع الذى استمر عامين كل من د . اليزابيث سارتين ، وهى باحثة إنجليزية متخصصة فى دراسة السيوطى ، وتقوم حالياً بتدريس التاريخ الحديث فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، والباحثة الأمريكية كريستين بريستاد التى تقوم حالياً بإعداد رسالتها للدكتوراه فى جامعة هارفارد بالولايات المتحدة .

(٢) كانت مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة هى ميدان العمل الأساسى لهذا المشروع . وهى مكتبة حديثة ومنظمة . وقد استعنت أيضاً بمكتبة جامعة القاهرة ، وكذلك مكتبة كلية دار العلوم ، الغنية بمجموعة من أندر المطبوعات العربية .

(٣) من بين أكثر من خمسمائة نص ، قمنا باختيار ثمانين نصاً فقط ، تمثل جوانب النشاط العربى والإسلامى فى الوقت الحاضر . وكانت عملية الاختيار تخضع لمقاييس موضوعية ، ثم يجرى بعدها شرح الألفاظ والعبارات المشكلة فى النص ، وأخيراً تم ترجمة معظم مفرداته إلى اللغة الإنجليزية .

(٤) من أهمها : معرض الكتاب الدولى الذى تم فى مدينة الدوحة بقطر — فبراير ١٩٨٦ .

(٥) نشرت هذه الرسالة بعنوان « رسالة أوربا » فى مجلة البيان التى تصدرها رابطة الإدباء بالكويت على مدى عامين : ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ .

(٦) عدد خاص من مجلة الكاتب الجزائرية — مايو ١٩٧٣ .

(٧) وهذا يشبه ما يطلق عليه علماء التربية المحدثون مصطلح **Feedbaek** ويترجمونه بالتغذية المرتجعة .

(٨) بالإضافة إلى مجال الفقه ، كتب عن المذاهب الإسلامية (علم الكلام) ، والمسيحية (مقارنة أديان) .

(٩) من أهم الأمثلة على ذلك مجموعة كبيرة من المقالات كتبها الأستاذ عباس خضر تحت عنوان « هؤلاء عرفتهم » ونشرت فى مجلة الثقافة .

(١٠) كلها من مطبوعات دار الاعتصام بالقاهرة .

(١١) انظر الفصل الذى كتبناه عن « المشكلات الحقيقية والمشكلات الزائفة فى الفلسفة الإسلامية » ص ٩٥ — ١١١ ، فى « مدخل لدراسة الفلسفة الإسلامية » . القاهرة ١٩٨٤ .

(١٢) كشف الظنون ، ص ٣٥ .

(١٣) نشر هذا البحث بالأسبانية سنة ١٩٢٩ . ولم يترجم حتى الآن إلى اللغة العربية ، رغم استفادة كثير من الدارسين العرب منه . انظر آخر دراسة بالعربية ظهرت فى هذا الموضوع للدكتور صلاح فضل بعنوان « العناصر الإسلامية فى الكوميديا الإلهية » القاهرة ١٩٨٢ .

(١٤) ترجم هذا البحث الجيد زميلى الدكتور أحمد درويش بعنوان« تقسيم جديدللأدب العربى » فى « دراسات عربية وإسلامية » الجزء الثانى ص ١٠٢ — ١١٦ .

(١٥) انظر فى هذا الموضوع دراستنا بعنوان « نظرية الاختراع ودورها فى البحث العلمى « المنشورفى حوليات كلية دار العلوم ص ٢١٣ — ٢٣٠ — العدد العاشر ١٩٨٣ .

(١٦) من الأمور اللافتة للنظر أن الكتب الأجنبية تكاد تخلو تماماً من مثل هذه الأخطاء المطبعية . وليس هذا بالأمر العجيب . فإن مراجعتها وتصحيحها يتمان بدقة ويقظة بالغتين .

حركة الروى فى القصيدة العربية

وقضية الفصل بين الشعر والنثر فى التقعيد النحوى

د . محمد حماسة عبد اللطيف (*)

ليس من غايتى فى هذا البحث أن أتناول الشعر تناولا فنياً أو نقدياً . وإن كان الجانب الذى أود أن أجليه فيه — وهو حركة الروى وما تثيره من قضايا نحوية وشعرية — يعد أحد مقومات كون الشعر فناً مستقلا متميزاً ، وهو من أظهر العناصر الشكلية فى القصيدة العربية من حيث طريقة صياغتها وتشكيلها اللغوى . والحديث هنا مقصور على الشعر الذى اصطلح حديثاً على تسميته بالشعر العمودى أو الشعر القديم فى مقابل الشعر الحر ، بل على مرحلة من مراحله اصطلح قديماً على وصفها بأنها فترة الاستشهاد أو الاحتجاج اللغوى ، وهى الفترة التى حددها النحويون واللغويون القدماء لدراسة مادتها اللغوية واستصفاء القواعد اللغوية المختلفة منها .

ولعل حركة الروى فى القصيدة العربية تثير عدداً من القضايا النحوية والشعرية التى تحتاج إلى مناقشة وإعادة نظر . وإنى أعتقد أن الحديث عن الشعر من أية زاوية من زواياه يعد حديثاً عن الفن الشعرى بمستوى ما من مستوياته ، وأن كل جانب من جوانبه — مهما بدا فى ظاهره بعيداً عن الفن الشعرى — يمكن أن يجر إليه — شاء أم أبى — بقية الجوانب الأخرى بدرجة تتفاوت فى القرب من الفن أو البعد عنه حسب المعالجة المطروحة لأن قضية النسج اللغوى الشعرى معقدة متشابكة ، ولابد لتحليلها وفهمها من فك الخيوط أو فك بعضها على أية حال .

وإذا كان الشعر — كما يقول مالارميه — يبنى من الكلمات لا من الأفكار ؛ فإن أية معالجة للشعر ينبغى أن يقوم أساسها الأول على التعامل مع اللغة التى يقال بها الشعر ، وقواعد أى فن لابد أن تكون نابعة من هذا الفن نفسه ، وهذا ما عبر عنه الشاعر صلاح عبد الصبور بقوله « ولما كان الشعر لا يكتب بالأفكار ، وأيضاً لا يكتب بالصور العيانية كالأحلام ، ولكن بالكلمات ؛ فلابد من اللجوء إلى رموز الكلام ، لكى يستطاع وصف هذا العالم الجديد المتفتح فجأة » (١) ولذلك يرى الناقد رينيه ويلك أن مدرسة النقد

(*) أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد بكلية دار العلوم جامعة القاهرة .

الحقيقية هى التى ينبغى أن تتعامل بجديةمع مقولة مالارميه السابقة (٢)، ويلاحظ أن الهوة كانت واسعة بشكل يدعو للأسى بين علم اللغة والنقد الأدبى ، وأن اللغويين لا النقاد هم الذين اهتموا اهتماماً واسعاً بقضايا الأسلوب ولغة الشعر . (٣) .

ومن المنطلقات الأساسية فى تناول أية ظاهرة لغوية فى الشعر أن يكون هناك اعتراف كامل بأن الشاعر الحق سواء أكان قديماً أم معاصراً هو الذى يمتلك اللغة ، وهو الذى يبدع بها وفيها . والشعراء أو الفنانون هم الذين يفهمون النحو ، أو هم الذين يبدعون النحو — —كما يقول الدكتور مصطفى ناصف — (٤) وكل إبداع مغامرة —كما يقول أحد الشعراء المعاصرين — والشاعر الذى لا يدخل كل يوم فى مغامرة جديدة مع اللغة التى يكتب بها يسجن نفسه فى دائرة من الطباشير تضيق عليه يوماً بعد يوم حتى تقتله ، ويقول نزار قبانى « إن الشعراء — لا اللغويين ولا النحاة ولا معلمى الإنشاء — هم الذين يحركون اللغة ويطورونها ويحضرونها ويعطونها هوية العصر »(٥) » . والشعراء يستخدمون القواعد النحوية بوصفها نقطة انطلاق ينطلقون منها ، يوترونها ، ويجربون بها محاولة الحصول على أكثر الطرق فاعلية وتأثيراً لقول ما يريدون (٦) . لذلك ينبغى أن نراجع أنفسنا كثيراً قبل أن نصف تعبيراً شعرياً ما بأنه خطأ ، ويحق لنا أن نتردد أكثر فى قبول ما ردده ابن فارس فى كتابيه الصاحبى وذم الخطأ فى الشعر (٧) ، لأن الشاعر هو الذى يعلمنا كيف نتعامل مع الفن الشعرى ، واللغة بالنسبة له أداته وغايته ، وهو يعانى فى سبيل الإبداع بها معاناة حاول بعض قدامى الشعراء أن يصفوا لنا طرفاً منها . يقول ذو الرمة (٨) :

وشعر قد أرقت له طريف ... أجنبه المساند والمحالا

ويقول عدى بن الرقاع العاملى : (٩)

وقصيدة قد بت أجمع بينها ... حتى أقوم ميلها وسنادها

نظر المثقف فى كعوب قناته ... حتى يقيم ثقافه منآدها

ويقول سويد بن كراع (١٠) :

أبيت بأبواب القوافى كأنما ... أصادى بها سرباً من الوحش نزعاً

أكالئها حتى أعرس بعدما ... يكون سحيرا أو بعيد فأهجعا

ويروى ابن جنى قول الشاعر : (١١)

أعددت للحرب التى أعنى بها ... قوافياً لم أعى باجتلابها

حتى إذا أذللت من صعابها ... واستوسقت لى صحت فى أعقابها

وهذه المعاناة فى سبيل التجربة الشعرية تهون أمام الغاية المتوخاة منها ، فالشعراء يعتقدون — بتعبير بعض الشعراء المعاصرين — أن « الشعر هو اغتصاب العالم بالكلمات » وأن الشاعر هو الطفل الذى يسمح له فى المجتمع العربى أن يلعب باللغة (١٢) . واللعب باللغة فى هذا السياق يعنى الإبداع بها . ويجب أن يسمح له النحويون بهذا أيضاً .

وإذا كان المتكلم باللغة — أية لغة — عليه أن يعرف مفردات هذه اللغة ودلالتها ، والنظام التركيبى لهذه اللغة ، وقوانين الاختيار بين المفردات بعضها والبعض الآخر ، فإن الشاعر عليه أن يضيف إلى هذا كله قوانين وضع هذا كله فى نظام مقطعى معين يعرف بالوزن ، ونظام صوتى خاص يعرف بالقافية . والقافية هى التى تختم كمية معينة من المقاطع تشكل دائرة متساوية مع الدائرة المقطعية التى تليها ، وكل دائرة منها تسمى البيت ، حتى تتم القصيدة .

والوزن والقافية من أظهر العناصر الشكلية للشعر ، وهما يمثلان الجانب الموسيقى البارز فيه ، وغريزة الموسيقى أو الإحساس بالنغم أحد دافعين يدفعان إلى قول الشعر فى رأى أرسطو(١٣) . وقد عرف ابن سينا الشعر فقال : إن الشعر هو كلام مخيل مؤلف من أقوال موزونة متساوية ، وعند العرب مقفاة . ومعنى كونها موزونة أن يكون لها عدد إيقاعى . ومعنى كونها متساوية هو أن يكون كل قول منها مؤلفاً من أقوال إيقاعية ، فإن عدد زمانه مساو لعدد زمان الآخر . ومعنى كونها مقفاة هو أن يكون الحرف الذى يختم به كل قول منها واحداً (١٤) .

وكان يقصد بالإنشاد — وهو طريقة إلقاء الشعر قديماً — إلقاء القصيدة بطريقة تبرز موسيقاها وتظهر جودة النغم فيها . وكان لا يقال « ألقى قصيدة » أو «كتب قصيدة » وإنما كان يقال : « أنشد قصيدة » وذلك « لأن المنشد يرفع بالمنشد صوته » كما يقول صاحب أساس البلاغة — والنشيد : رفع الصوت ، ومن هذا إنشاد الشعر ، إنما هو رفع الصوت (١٥) . وكان بعض الشعراء يغنى فى شعره ، والأعشى أحد هؤلاء « فكانت العرب تسميه صناجة العرب » (١٦) ولعل المقصود من الغناء بالشعر إنشاده بأناة وترسل ، وتمهل وتؤدة تبين موسيقاه « لأن الشعر وضع للغناء والترنم »(١٧) كما يقول سيبويه وهم يترنمون بالشعر ويحدون به « ويقع فيه تطريب لا يتم إلا بمد الحرف » (١٨) ولذلك كان الوقف على أواخر الأبيات مختلفاً عن نظام الوقف فى النثر ، وقد عقد سيبويه فى كتابه باباً سماه « باب وجوه القوافى فى الإنشاد » قال فيه : أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون

الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون ؛ لأنهم أرادوا مد الصوت ، وذلك قوله (وهو امرؤ القيس) :

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزلى

وقال فى النصب ليزيد بن الطثرية :

فبتنا تحيد الوحش عنا كأننـــــا قتيلان لم يعلم لنا الناس مصرعا

وقال فى الرفع للأعشى :

هريرة ودعها وإن لام لائمـــو

هذا ما ينون . وما لا ينون فيه قولهم لجرير :

أقــلى اللــوم عاذل والعتــابا

وقال فى الرفع لجريـر :

متى كان الخيام بذى طـــــلوح سقيت الغيث أيتها الخيامــــو

وقال فى الجر لجرير أيضاً :

أيهات منزلنا بنعف سويقة كانت مباركة من الأيامى

وإنما ألحقوا هذه المدة فى حروف الروى لأن الشعر وضع للغناء والترنم فألحقوا كل حرف الذى حركته منه » (١٩) وهناك وجوه أخرى للإنشاد تكشف عن اختصاص الشعر بنظام مخصوص ، ومن ذلك تحريك الفعل المجزوم فى القافية بالكسر كقول امرئ القيس :

أغرك منى أن حبك قاتلى وأنك مهما تأمرى القلب يفعـل(٢٠)

وكذلك تحريك الفعل الساكن بالكسر كقول طرفة بن العبد :

متى تأتنى أصبحك كأساً روية وإن كنت عنها فى غنى فاغن وازدد (٢١)

فقد كسرت اللام فى الفعل (يفعل) المجزوم ، والفعل (ازدد) المبنى على السكون لإطلاق القافية ووصلت بحرف المد للترنم ، وقد يترتب أحياناً على مد الحرف خروج عن البنية المألوفة للكلمة « ولعل ذلك لإقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه » (٢٢) كما يقول ابن فارس نفسه .

ولما كان الوزن « هو أن تكون المقادير المقفاة تتساوى فى أزمنة متساوية لا تفاقها فى

عدد الحركات والسكنات » (٢٣) كما يقول حازم القرطاجنى — التزم فى الشعر العربى الوزن الواحد والقافية الموحدة فى القصيدة الواحدة من أول بيت فيها إلى آخر بيت ، إذ إن البيت هو الوحدة الموسيقية للقصيدة العربية . ولم يحدث أن خلط شاعر قديم بين وزن وآخر أو بين قافية وأخرى فى القصيدة الواحدة لما يترتب على ذلك من نشاز وخروج عن اطراد الكمية المتساوية فى الترتيب والزمن .

ووحدة القافية تكون بالتزامها أمرين — أولهما : الروى الواحد وهو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه فيقال قصيدة رائية وقصيدة دالية (٢٤) إلخ . وثانيهما المجرى الواحد وهو حركة الروى سواء أكانت فتحة أم كسرة أم ضمة .

وقد كان للعرب اهتمام خاص بالقافية . يقول ابن سينا « فلا يكاد يسمى عندنا بالشعر ما ليس بمقفى » (٢٥) ولذلك حافظوا على اطراد حركة الروى حتى تتساوى أواخر الأبيات « لأن الشعر موضع الترنم والغناء وترجيع الصوت ولا سيما فى أواخر الأبيات » (٢٦) وبالغ بعضهم فى ذلك حتى إنهم ليطلبون إلى الشاعر أن يلتزم حركة ما قبل الروى أيضاً ليكون ذلك أدعى لاتفاق الصوت ، ومجانسة الحركة . ويتوخون فى القافية أن تكون عذبة الحرف سلسة المخرج ، وأن يقصد لتصيير مقطع المصراع الأول فى البيت الأول من القصيدة مثل قافيتها ، فإن الفحول المجيدين من الشعراء القدماء والمحدثين يتوخون ذلك ولايكادون يعدلون عنه ، وربما صرعوا أبياتاً أخر من القصيدة بعد البيت الأول . وذلك يكون من اقتدار الشاعر ، وسعة بحره »على حدو صف قدامة بن جعفر (٢٧)

ويقول أبو الفتح ابن جنى : « ألا ترى أن العناية فى الشعر إنما هى بالقوافى لأنها المقاطع ... وكذلك كلما تطرف الحرف فى القافية ازدادوا عناية به و محافظة على حكمه (٢٨) وحكمه الذى يحافظ عليه هو حكمه من حيث التماثل الصوتى مع بقية الأبيات ومن حيث التوافق الحركى كما سوف نرى بعد قليل .

إن للقافية الموحدة فى القصيدة العربية دوراً أبعد من كونها ذات نهاية صوتية متماثلة للدوائر المقطعية — أى الأبيات — فى الشعر . وليس الهدف هنا بطبيعة الحال عقد مقارنة بين الشعر القديم والشعر الحر . فإن الشعر الحر تحرر من الالتزام بالقافية الموحدة فى القصيدة ، وبذلك اختلف دور القافية فيه ، ويمكن أن يلتمس لها وظيفة مختلفة عن وظيفتها فى القصيدة القديمة .

إن القافية الموحدة للقصيدة تقوم بدور كبير فى اختيار الصور التى تتشكل منها القصيدة . وكلما كانت الكلمات المشتملة على روى القصيدة متباعدة فى مجالاتها الدلالية

كان ذلك أدعى إلى ضم المتباعدات فى إطار واحد ، لأن الشاعر حينئذ مضطر إلى محاولة التوفيق بين هذه المتباعدات والتماس أوجه المشابهة والتآلف التى تسوغ جمع هذه الصور جنباً إلى جنب فى قصيدة واحدة مما يقيم توازناً بين عناصرها المختلفة من صور وتقرير وموسيقى « وهذا التوازن موهبة تستطيع القصيدة الجيدة أن تحققها بأسلوبها الخاص (٢٩)» وهذا معنى ما يرويه صاحب الموشح من أنه « ليس كل من عقد وزنا بقافية فقد قال شعراً . الشعر أبعد من ذلك مراماً وأعز انتظاماً » (٣٠) . وليس هناك معنى لما يسميه أدونيس « الإغراق فى الشكلية » الذى يؤدى — من وجهة نظره — « إلى تفكك القصيدة أى إلى وجود الإيقاع بشكل مستقل عن الصور والأفكار وإلى أن تكون له وظيفة مختلفة عن وظيفة القصيدة »(٣١) ، لأن وظيفة القصيدة جامعة لكل جوانبها اللغوية والفكرية فى وحدة متلاحمة لا يمكن فصلها .

إن اتحاد حركة الروى فى القصيدة يؤدى إلى طريقة تركيب البيت الشعرى تصويراً وتركيباً بحيث تتوافق حركته — إذا كانت للإعراب أو البناء أو غيرهما — مع الحركة التى يختارها الشاعر مجرى لروى قصيدته . فعندما نقرأ مطلع معلقة طرفة مثلا :

لخولة أطلال ببرقة ثهمـــــد تلوح كباقى الوشم فى ظاهر اليد

علينا أن نتوقع أن المقطع الصوتى الذى سينتهى به كل بيت فيها هو (دى) وسوف يتوارد على الذهن كذلك الكلمات التى تنتهى بهذا المقطع ويكون جزءاً من المتعة الفنية أن نرى كيف ينجح الشاعر فى سلك هذه الكلمات فى إطار صوره . وعندما نقرأ مطلع قصيدة لبيد :

عفت الديار محلها فمقـــامها بمنى تأبـد غولها فرجامهـــا

نتوقع أن المقطعين الأخيرين (م / ها) مع جزء من المقطع السابق عليهما وهو الفتحة الطويلة ، أو الألف ، لابد أن تتكرر فى بقية أبيات القصيدة (ـامها) ولابد أن تكون الميم مضمومة متصلة بضمير الغائبة المؤنثة ،والقصيدة ثمانية وثمانون بيتاً ، دون أن تتكرر كلمة من هذه الكلمات .

وتكاد حركة الروى تكون مفتاحاً للبيت كله ، لأن الكلمة فى آخر البيت لابد أن تأخذ مكانها مطمئنة مستقرة من حيث النحو من جانب ، ومن حيث التماثل الصوتى والحركى مع بقية الأبيات من جانب آخر ، فهى تخدم فى اتجاهين متعاونين : تركيب البيت النحوى ، وإيقاع القصيدة الصوتى .

ومن المعروف بداهة أن جزءاً من عبقرية الشاعر أن يؤائم فى تناسق فريد بين متطلبات العرف اللغوى للجماعة اللغوية التى يعيش بينها ، والصياغة الشعرية لقصيدته . ولا يمكن الفصل بين أجزاء لحظة الخلق الشعرى ، بحيث يمكن القول بأن صياغة البيت من الشعر تكون نتيجة لعدد من التفاعلات المختلفة التى يموج بها ذهن الشاعر . وهى عمليات ذهنية معقدة متشابكة لا يمكن تبين مراحلها وأجزائها ، حتى الشاعر نفسه لا يستطيع ذلك (٣٢) .

ومع قدرة الشاعر الخاصة على الخلق والابتكار لا يمكن أن ننسى أنه عضو فى جماعة لغوية لها عرفها ونظامها اللغويان اللذان لا تستطيع مخالفتهما بسهولة ، أو الابتعاد عنهما ، وإلا فقد وظيفة التوصيل والإبلاغ . والجماعة اللغوية من ناحية أخرى تنظر إليه بوصفه شخصاً متميزاً وبوصفه أيضاً قادراً على تغيير بعض هذا المألوف من نظامها وتسمح له بذلك ، وهى — أى الجماعة اللغوية — مهيأة لتقبل ما يأتى به الشاعر . وعلى هذا يحق لنا أن نفترض أن ما ورد لنا من الشعر القديم الذى تناقلته الرواة جيلا بعد جيل حتى عصر التدوين قد لقى القبول من الجماعة اللغوية ، وأن النظام اللغوى لهذا الشعر يقره أفراد هذه البيئة اللغوية ، بحيث يصبح على النحاة — وهم المعنون باستصفاء قواعد اللغة من نماذجها اللغوية الموجودة بالفعل ، كل مستوى على حدة — ألا يفترضوا أو يشترعوا نظماً جديدة وأن يكون بحثهم فى إطار ما وجد ، لا فيما ينبغى أن يوجد .

إن قواعد « نحو الشعر » كما يقدمها لنا « الشعر » تختلف فى كثير من مظاهرها عن القواعد التى قدمها لنا النحويون . وقد بدأت المشكلة عندما حاول النحويون فرض القواعد على الشعر من خارجه . وكان عليهم — وقد أكثروا من الاستشهاد بالشعر — أن يدركوا أن للشعر بوصفه « فناً » قواعد خاصة به قد تتفق مع ما استخلصوه من النثر أو تختلف (٣٣) ، وإن كان يمكن القول بأنهم عندما قرروا أن للشعر « ضرورات » يعترفون بأن هذا نظام مخصوص ، غير أن تسميته « ضرورة » قد تدعو إلى تجنبه والنفرة منه ، مع أن الضرورة جانب من جوانب كثيرة فى هذا النظام الشعرى . إن النحاة عندما أنكروا بعض الظواهر النحوية فى الشعر ، أنكروها لأنهم قاسوها على المطرد فى النثر ، أى أنهم فرضوا على الشعر قواعد من خارجه ، ولو أنهم فصلوا الشعر عن النثر فى التقعيد لما أنكروا من الشعر ما أنكروا « على أن كثيراً مما أنكر فى الأشعار قد احتج له جماعة من النحويين وأهل العلم بلغات العرب ، وأوجبوا العذر للشاعر فيما أورده منه ، وردوا قول عائبه والطاعن عليه ، وضربوا لذلك أمثلة قاسوا عليها ، ونظائر اقتدوا بها ، ونسبه بعضهم إلى ما يحتمله الشعر أو يضطر إليه الشاعر » (٣٤) .

هل كان يمكن للشاعر أن يخالف بين حركات الروى فى القصيدة الواحدة ؟ وإذا تعارض نظام الشعر مع نظام النحو فأيهما يؤثر الشاعر ؟ وهل يمكننا — إذا ورد من الشعر القديم مايعد مخالفاً للنظام النحوى الذى حدده النحويون — أن نخطئ الشاعر فى نظام الإعراب أو أن علينا فى هذه الحالة أن نصحح قواعد الإعراب — فى الشعر خاصة — بما يقول الشاعر ولا سيما إذا كان هذا الشاعر ممن عاشوا فى فترة الاستشهاد اللغــوى ؟

لعل أصول الوصف اللغوى الصحيح تدعونا إلى عدم تخطئة الشاعر لأن الشاعر بالنسبة إلى النحوى راو لغوى informant على النحوى أن يصف ما يقوله فحسب دون أن يعترض على ما يقول ، وهذا المبدأ اللغوى المهم تنبه له الفرزدق قديماً عندما قال قولته المشهورة « علىّ أن أقول وعليكم أن تتأولوا » .

ومن جانب آخر لا يمكن للشاعر أن يضحى بقواعد الشعر أو مراعاة أحكام القصيدة فى سبيل شىء آخر ، ولا يمكن للشاعر أن يخالف بين حركات روى القصيدة الواحدة ، فقد كان الشاعر ينطق قصيدته بما يوافق نظام الشعر . قد يجد النحاة وغيرهم فيما بعد وفقاً لنطقهم هم أن بعض الأبيات لا تتفق نهاياتها مع قواعد النحو . ولكن هذه المسألة تحتاج إلى مناقشة وإعادة نظر ، على أننا لا نلغى دور الرواة وما قاموا به فى هذا الصدد ، ولا النحاة أنفسهم . فى تعليق المرزوقى على بيت تأبط شراً :

فأبت إلى فهم ولم أك آيبــــاً وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

أشار إلى رواية ابن جنى له وهى « فأبت إلى فهم وما كدت آيباً » وعابها عليه قائلا : واختار بعضهم أن يروى « فأبت إلى فهم وما كدت آيباً » وقال : كذا وجدته فى أصل شعره . قال : ومثله فى أنه رد إلى الأصل ووضع اسم الفاعل موضع الفعل قول الآخــر :

أكثرت فى العذل ملحا دائمــا لا تكثرن إنى عسيت صائماً

والمثل السائر « عسى الغوير أبؤساً(٣٥) » ولا أدرى لم اختار هذه الرواية ؟ لأن فيها ما هو مرفوض فى الاستعمال شاذ ، أم لأنه غلب فى نفسه أن الشاعر كذا قاله فى الأصل ؟ وكلاهما لا يوجب الاختيار . على أنى نظرت فوجدت أبا تمام قد غير كثيراً من ألفاظ البيوت التى اشتمل عليها هذا الكتاب . ولعله لو أنشر الله الشعراء الذين قالوها لتبعوه وسلموا له (٣٦) » فالمرزوقى لا يرى أنه إذا غلب فى النفس أن الشاعر قال ما قال فى أصله لا يعد موجباً للاختيار . فماذا نختار إذن ؟ هل نختار أية رواية أخرى تتوافق مع قياس النحويين وكفى ؟ إننى أتفق مع ابن جنى فى أن ما يقوله الشاعر إذا غلب فى النفس ذلك بوسائل التوثيق المضبوطة ينبغى أن يكون هو الأصل ، ولا يصح أن يعدل عنه .

إن هناك كثيراً من الشواهد جاءت فيها حركة الروى متوافقة مع روى القصيدة ، ومخالفة فى الوقت نفسه لما يقتضيه نظام الإعراب ، ولكن النحويين أفسحوا لها مجال التأويل ، واستقرت قاعدة فى بطون كتب النحو . وإن كان استعمالها فى الشعر فحسب جعلها مقصورة عليه . وسوف أقدم عدداً من هذه الشواهد التى تتضمنت ظواهر شعرية خاصة .

١ — نون جمع المذكر السالم وما ألحق به مفتوحة دائماً ولكن ابن هشام يقول : «وكسرها جائز فى الشعر بعد الياء » (٣٧) وقد ورد من ذلك قول ذى الإصبع العدوانى :

كل امرئٍ راجع يوماً لشيمته   وإن تخالق أخلاقاً إلى حين
إنى أبى أبى ذو محافظة   وابن أبى أبى من أبيين (٣٨)

وقول جرير :

عرين من عرينة ليس منا   برئت إلى عرينة من عرين
عرفنا جعفراً وبنى أبيه   وأنكرنا زعانف آخرين (٣٩)

وقول سحيم بن وثيل :

عذرت البزل إن هى خاطرتنى   فما بالى وبال ابنى لبون
وماذا يدرى الشعراء منى   وقد جاوزت رأس الأربعين (٤٠)

وقول الفرزدق :

إنى لباك على ابنى يوسف جزعاً   ومثل فقدهما للدين يبكينى
ما سد حى ولا ميت مسدهما   إلا الخلائف من بعد النبيين (٤١)

٢ — ما يسميه النحاة « الجر على الجوار » هو فى حقيقة أمره موافقة حركة روى البيت لحركة روى القصيدة كلها ، وقد تجاوز النحاة عن ذلك ووضعوا لهذه الظاهرة هذا المصطلح . ومن ذلك قول دريد بن الصمة فى رثاء أخيه ، والقافية على روى الدال المكسورة :

وكنت كذات البوريعت فأقبلت   إلى جذم من مسك سقب مجلد
فطاعنت عنه الخيل حتى تبددت   وحتى علانى حالك اللون أسود (٤٢)

و (أسود) نعت لكلمة (حالك) المرفوعة .

ومن ذلك قول امرىء القيس فى معلقته يصف جبلا غب مطر :

كأن طمية المجيمر غـــدوة　　من السيل والغثاء فلكة مغزل
كأن أباناً فى أفانين ودقـــه　　كبير أناس فى بجاد مزمل (٤٣)

و « كبير الأناس » هو المزمل فحق مزمل أن تكون مرفوعة ولكنها جرت موافقة لروى القصيدة وقال النحاة فى الاحتيال لها إنها جرت على الجوار .
وقـال زهـير :

لعب الرياح بها وغـيرها　　بعدى سوافى المـور والقطـر

فخفض « القطر » على الجوار — كما يقول صاحب الإنصاف — وإن كان ينبغى أن يكون مرفوعاً ؛ لأنه معطوف على « سوافى » ولا يكون معطوفاً على « المور » — وهو الغبار — ، لأنه ليس للقطر سواف كالمور حتى يعطفه عليه . وقال الآخر :

كأنما ضربت قدام أعينهـــا　　قطناً بمستحصد الأوتـار محلوج

فخفض « محلوج » على الجوار ، وكان ينبغى أن يقول « محلوجاً » ؛ لكونه وصفاً لقوله « قطناً » ولكنه خفضه على الجوار ، وقال الآخر :

كأن نســج العنكبوت المرمـــل

فخفض « المرمل » على الجوار ، وكان ينبغى أن يقول « المرملا » لكونه وصفاً للنسج لا للعنكبوت (٤٤) . والنسج مذكر والعنكبوت أنثى كما يلاحظ سيبويه (٤٥) .

إن مسألة « الجر على الجوار » هذه مسألة اصطنعها النحويون لتفسير هذه الأبيات التى لم يجدوا بها سبباً يؤدى إلى جر الكلمات المجرورة وفقاً لنظام القافية أو حركة الروى بها ، وليست بطبيعة الحال ظاهرة مطردة فى كل اسم مجرور يليه اسم آخر ، وإلا كان من حقنا أن ننطق كل اسم — إذا وقع بعد اسم مجرور — مجروراً . الجر على الجوار أو المجاورة إذا قضية خاصة تتصل بهذه الأبيات دون غيرها ، وقد أوجدتها محافظة الشعراء على توحد حركة الروى ، وعدم اعتراف النحويين بأنه يمكن أن يخالف نظام الإعراب فحاولوا أن يجعلوا من هذه المخالفة « نظاماً » أو جزءاً من النظام . وهم فى ذلك محقون تماماً ، لكن كان عليهم أن يجعلوا ذلك خاصاً بالشعر وحده ، ويكون من حق الشاعر

أن يستخدمه إذا استطاع أن يقنع قارئيه ومتلقى شعره به . إننا لا نكاد نجد غرابة من نوع ما فى قراءة هذه الأبيات وبخاصة إذا قرئت فى قصائدها ، وقد يكون إلف هذه الأبيات هو الذى ينفى عنها الغرابة ، وقد يكون الاستغراق فى نغمة بحرها وإيقاع قافيتها هو الذى يؤدى إلى عدم لفت الانتباه إلى ما فيها من مخالفة إعرابية ، وقد يكون التهيؤ التلقائى لما يقول الشاعر هو الذى يغطى على ما فى هذه الأبيات أو تلك من مخالفة فى الإعراب . قد يكون هذا أو ذاك أو غيرهما أو كل ذلك معاً ، ولكن السبب الأهم من هذا كله هو أن تمكن الشاعر من أدوات فنه وقدرته الإبداعية الخاصة واستقلاله دوننا بهذا الإبداع هى التى تسوغ ذلك وتبيحه له .

٣ — نصب الجزءين بعد « إن » أو إحدى أخواتها . ورد من ذلك قول قيس بن الملوح :

نعب الغراب ببين ليلى غدوة   إن الكتاب ببينهم مخطوطاً
أصبحت من أهلى الذين أحبهم   كالسهم أصبح ريشه ممروطا (٤٦)

وقول عمر بن أبى ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن   خطاك خفافاً إن حراسنا أسداً (٤٧)

وقول العجاج :

ياليت أيام الصبا رواجعا (٤٨)

وقد حاول النحويون أن يخرجوا هذه الأبيات بما يجعلها مندرجة تحت القاعدة المطردة فقال بعضهم إن ذلك لهجة معينة ، وخصها بعضهم بليت وحدها وجعل ذلك من لهجة بنى تميم (٤٩) وتأول بعضهم هذه الشواهد متابعة لسيبويه . والملاحظ أن هذه الأبيات كلها وردت فيها هذه الظاهرة فيما يتعلق بحركة الروى فحسب .

٤ — ما يسميه النحويون « الإجراء على الموضع » وهو العطف على المحل .

كقول عقيبة الأسدى :

معاوى إننا بشر فأسجح   فلسنا بالجبال ولا الحديدا
أديروها بنى حرب عليكم   ولا ترموا بها الغرض البعيدا

حاول سيبويه أن يفسر نصب كلمة (الحديد) مع أنها معطوفة على كلمة مجرورة

هى (بالجبال) فقال « لأن الباء دخلت على شىء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ، ولم يحتج إليه ، وكان نصباً » (٥٠) أما الشاعر فإنه يريدها كذلك لأنها تتفق مع روى قصيدته .

٥ — جاء فى نوادر أبى زيد أبيات للكلحبة اليربوعى منها :

أمرتهمو أمرى بمنعرج اللوى ولا أمر للمعصى إلا مضـــيعا
إذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا(٥١)

والروى مفتوح —كما ترى — ، واقتضى ذلك أن ترد كلمة « مضيعا » منصوبة ، وحقها الرفع كما يرى ابن الأنبارى إذ يقول : « ولو رفع فى غير هذا الموضع لجاز بجعله خبراً لـ (لا) » وقد قدم الخليل وسيبويه والنحاس والشنتمرى والرضى تفسيرات مختلفة لجعل الكلمة منصوبة (٥٢) .

٦ — الحكم بزيادة (كان) وهى غير مستوفية للشروط التى حددت لزيادتها كأن تكون بلفظ المضارع مثل قول أم عقيل بن أبى طالب :

أنت — تكون — ماجــد نبيل إذا تهب شمأل بليل (٥٣)

سببه أن حركة حرف الروى فى هذا الرجز ليست مفتوحة ، وكذلك إذا كانت متصلة بضمير مثل قول الفرزدق :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا — كانوا — كرام (٥٤)

ولعل كسر حركة الروى فى قول الشاعر :

فى غرف الجنة العليـــا التى وجبت لهم هناك بسعى كان مشـــكور (٥٥)

هو الذى دعا النحويين إلى القول بزيادة كان بين الصفة والموصوف أيضاً .

٧ — إن حركة الروى هى السبب فى إجازة أن يكون اسم كان نكرة وخبرها معرفة مع أن سيبويه يقول « ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة . ألا ترى أنك لو قلت : كان إنسان حليماً ، أو كان رجل منطلقاً ، كنت تلبس لأنه لا يستنكر أن يكون فى الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس » (٥٦) ولكنه أمام ما يجد من شواهد الشعر التى يلزم فيها أن يكون حرف

الروى مضموماً (ولا أعنى بالضم هنا علامة البناء بطبيعة الحال ولكننى أخشى أن أقول (مرفوعاً) لأن الرفع تكون علامته الضمة أوغيرها والمقصود هنا الضمة على وجه الخصوص) يقول : « وقد يجوز فى الشعر وفى ضعف من الكلام » ومن ذلك قول خداش ابن زهير :

فإنك لا تبالى بعد حول أظبى كان أمك أم حمار

وقول حسان بن ثابت :

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

وقول أبى قيس بن الأسلت الأنصارى :

ألا من مبلغ حسان عنى أسحر كان طبك أم جنون

وقول الفرزدق :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميماً بجوف الشام أم متساكر

فإن عطف (حمار) على (ظبى) فى البيت الأول والاحتياج إلى حركة الروى المضمومة ، وعطف (ماء) على (عسل) والاحتياج إلى حركة الروى المضمومة كذلك ، وعطف (جنون) على (سحر) وعطف (متساكر) على (سكران) والاحتياج فى كل ذلك إلى حركة الروى المضمومة ، أدت إلى وجود هذه المسألة . وهو ما دفع سيبويه إلى أن يقول « وقد يجوز فى الشعر وفى ضعف من الكلام » ولكنه لم يذكر «كلاماً» آخر شاهداً على ذلك سوى الشعر الذى نقلته عنه .

٨ — وردت عدة ظواهر خاصة بالفعل المضارع حيث نصب وهو مستحق للرفع ، أو جزم وهو مستحق للرفع ، أو رفع وهو مستحق للنصب أو الجزم . وقد اتسع تفسير النحويين لهذه الظواهر المختلفة ، وأدرجوه ضمن نظام القواعد ، دون أن يشيروا — إلا قليلا — إلى أن السبب فى ذلك هو أن الروى لابد أن مجراه على الحركة الواردة فى البيت . وسوف أشير إلى عدد من هذه الشواهد المختلفة فيما يأتى :

(أ) ما قاله النحاة عن نون التوكيد الخفيفة التى تتحول إلى ألف فى الوقف يعد — فيما أرى — وسيلة من النحويين لاحتواء هذه الظاهرة حتى لا يقولوا إن الفعل نصب دون داع ومن ذلك ما أورده سيبويه (٥٧) من قول ليلى الأخيلية :

تساور سواراً إلى المجد والعلا   وفى ذمتى لئن فعلت ليفعـــلا

وقول النابغة الجعـــدى :

فمن يك لم يثأر بأعراض قومه   فإنى ورب الراقصات لأثـــأرا

وقـــول الآخـــر :

وأقبل على رهطى ورهطك نبتحث   مساعينا حتى ترى كيف نفعـــلا

وقول النجاشى وقد كان حق الفعل أن يكون مجزوماً :

نبتم نبات الخيزرانى فى الثرى   حديثاً متى ما يأتك الخير ينفعـــا

وقول ابن الخـــرع :

فهما تشأ منه فزارة تعطكـــم   ومهما تشأ منه فزارة تمنعا (٥٨)

وقول الراجز — وكان حق الفعل أن يكون مجزوماً : —

يحسبه الجاهـل ما لم يعلمـــا
شيخاً على كرسيه معممـــاً (٥٩)

لقد عولجت الشواهد السابقة تحت المضارع الذى أكد بالنون الخفيفة التى تحولت ألفاً عند الوقف ، وأما قول الراجز — وهو زياد الأعجم — :

عجبت والدهر كثير عجبـــه   من عنزى سبنى لم أضربـــه

فقد عالجه سيبويه تحت باب الساكن الذى تحركه فى الوقف إذا كان بعده هاء المذكر الذى هو علامة الإضمار ليكون أبين لها (٦٠).

وقد ورد المضارع منصوباً وكان حقه الرفع فى عدد من الشواهد حاول النحاة أن يلتمسوا لها وجوها مختلفة من التأويل حتى يسلكوها فى نظام القواعد ، ومن ذلك قول طرفة بن العبد :

لقد علم الأقوام أنا بنجـــــوة   علت شرفاً من أن تضام وتشتما
لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها   ويأوى إليها المستجير فيعصما (٦١)

يقول سيبويه « وقد يجوز النصب فى الواجب فى اضطرار الشعر . ونصبه فى الاضطرار من حيث انتصب فى غير الواجب وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة . فمما نصب فى الشعر اضطراراً قوله :

سأترك منزلى لبنى تميم ... وألحق بالحجاز فأستريحا

وقال الأعشى وأنشدناه يونس :

ثمت لا تجزوننى عند ذاكم ... ولكن سيجزينى الإله فيعقبا

وهو ضعيف فى الكلام (٦٢) « والكلام » هنا فى مقابل الشعر ، أى أن نصب المضارع غير سائغ فى النثر إذا كان بعد الفاء غير المسبوقة بنفى أو طلب محضين . وإذا عاملنا « الاضطرار » على أنه نوع من نظام الشعر الخاص كان ذلك مدعاة إلى فصل نظام الشعر وحده ، لأن الحكم بالاضطرار هنا ناتج من مراعاة قواعد النثر ، والشاعر هنا مضطر أن ينطق حركة الروى بما يتناسب مع القصيدة كلها فهو إذن اضطرار موسيقى أو قل : اضطرار شعرى لا نحوى ، وإلا فما الذى يدعو إلى نصب هذا الفعل (وتحبل) فى قول قحيف العقيلى :

ولو أنكرت ضيماً حنيفة حلقت ... بها المغرب العنقاء حولا مكملا

وفى الصحصحيين الذين ترحلوا ... كواعب من بكر تسام وتحبلا

أخذن اغتصاباً خطبة عجرفية ... وأمهرن أرماحاً من الخط ذبلا (٦٣)

يقول أبو زيد : « وقوله تسام وتحبلا أراد النون الخفيفة فإذا وصلت كانت نوناً وإذا وقفت كانت ألفاً »(٦٤) ولكن ، مع شىء من التأمل ، هل يمكن أن يأتى الشاعر بفعلين يعطف أحدهما على الآخر فيؤكد ثانيهما ولا يؤكد أولهما ؟ فضلا عن أن توكيد الفعل فى هذه الحالة — وهى حالة الواجب — غير مطرد وينظرون إليه على أنه ضرورة ، وأبو زيد نفسه يقول « والتنوين (يقصد نون التوكيد) إذا وقع فى الأمر وما كان مثله من الأفعال غير الواجبة كان جيداً . فإذا وقع فى الفعل الواجب كان ضرورة من الشاعر . لو قلت : يقومن زيد لم يجز إلا فى اضطرار شاعر كما قال هذا (تحبلا) » (٦٥) إنها — كما أسلفت وسيلة نحوية حتى لا يضطروا إلى القول بنصب الفعل دون ناصب ، ولا يوجد عمل بدون عامل فى نظرهم .

إن هذه الوسيلة السابقة لم تصلح فى تفسير قول عامر بن جوين الطائى :

ألم تركم بالجزع من ملكاننا وما بالصعيد من هجـان مؤبله

فلم أر مثلها خباسة واحـــد ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله

حيث يقول سيبويه فى تفسير نصبه « فحملوه على (أن) لأن الشعراء قد يستعملون أن ههنا مضطرين كثيراً » (٦٦) وتفسيره هنا يؤدى إلى تداخل الضرورات ، إذ جعله مضطراً إلى استخدام أن الناصبة ثم جعله مضطراً إلى حذف أن الناصبة وإبقاء النصب بها.

(ب) ورد الفعل المضارع فى قافية بعض الشعر مرفوعاً وكان حقه أن ينصب ، ومن ذلك قول مجنون ليلى :

بنفسى من لابد لى أن أهاجـره ومن أنا فى الميسور والعسر ذاكره

وهذا البيت — كما ترى — مصرع ، والتصريع يبيح فى تفعيلة العروض ما يباح فى الضرب ، فكأن الفعل (أهاجره) فى القافية ؛ لأن هذا الشطر مقفى . ولم يتعرض النحويون لهذا البيت ، ولكنهم تعرضوا لقول أبى محجن الثقفى :

إذا مت فادفنى إلى ظل كرمة تروى عظامى فى التراب عروقها

ولا تدفننى فى الفـلاة فإننى أخاف إذا ما مت ألا أذوقها

فنقل الأشمونى أن سيبويه والأخفش يجريان « أن بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف (٦٧)» وأما بيت المجنون فليست (أن) فيه واقعة بعد علم أو خوف ، وفى تعليق الصبان على بيتى أبى محجن يقول « برفع أذوق كبقية القوافى » وسيبويه مع إجازته هذا يقول عنه « وليس وجه الكلام » والمبرد يقول عنه « وهذا بعيد » (٦٨) .

(ح) جزم المضارع وحرك بالكسر فى القافية ، فقال النحويون إنه مجزوم بـ (إذا) يقول سيبويه : « وقد جازوا بها فى الشعر مضطرين ، شبهوها بإن حيث رأوها لما يستقبل ، وأنها لابد لها من جواب .

وقال قيس بن الخطيم الأنصارى :

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فتضارب

وقال الفرزدق :

ترفع لى خندف والله يرفع لى   ناراً إذا خمدت نيرانهم تقـد

وقال بعض السلوليين :

إذا لم تزل فى كل دار عرفتها   لها واكف من دمع عينك يسجم

فهذا اضطرار وهو فى الكلام خطأ » (٦٩) وعبارة سيبويه الأخيرة واضحة فى أن هذه قاعدة خاصة بالشعر وليست خطأ فيه ، ويستعملها الشاعر إذا كانت ستخدم قافيته ، ولكن استخدام هذه القاعدة فى الكلام خطأ ، وهذه إشارة صريحة للفصل بين هذين المستويين فى اللغـة .

(د) ورد المضارع مرفوعاً وكان حقه أن يجزم ، وقد حاول النحويون أن يلتمسوا لذلك سبباً يسلك به فى نظام القاعدة من حيث التشبيه بما هو جائز . يقول سيبويه « ولا يحسن : إن تأتنى آتيك من قبل أن إن هى العاملة ، وقد جاء فى الشعر .

قال جرير بن عبد الله البجلى :

يا أقرع بن حابس يا أقرع   إنك إن يصرع أخوك تصرع »(٧٠)

ويقول : « وقد يجوز فى الشعر : آتى من يأتنى ، وقال الهذلى :

فقلت تحمل فوق طوقـك إنها   مطبعة من يأتها لا يضيـرها

هكذا أنشدناه يونس ، كأنه قال : لا يضيرها من يأتها (٧١) : فسيبويه يجيز وجهاً معيناً هو أن يتقدم ما يفيد الجواب على أنه يجوز فى الشعر ، ولكن بيت أبى ذؤيب الهذلى لم يتقدم فيه الجواب ، بل تأخر ، ويتأوله سيبويه على أنه متقدم ؛ من أجل أن يسمح برفع المضارع جواباً لشرط جازم .

(هـ) ورد المضارع مرفوعاً من أجل التصريع ، وكان حقه أن يكون منصوباً فى قول جميل بن معمر :

ألم تسأل الربع القواء فينطـق   وهل تخبرنك اليوم بيـداء سملق

وقد حاول سيبويه أن يفسر الرفع فى الفعل (فينطق) فقال : « لم يجعل الأول سبباً

للآخر ، ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال فهو مما ينطق » (٧٢) ولكن تعليق ابن يعيش يقترب من أصل القضية إذ يقول : « ولو أمكنه النصب لكان أحسن ، لكن القوافي مرفوعة »(٧٣) فالقوافي المرفوعة هي التي أدت إلى رفع الفعل مع أن النصب أحسن ولكن تفسير النحويين لا يضيق عن الاتساع لرفع الفعل هنا .

(و) ورد الفعل المضارع مرفوعاً كذلك ، وكان حقه أن يكون مجزوماً ، ولما كان الفعل في القافية ، وهو مجزوم ، يحرك بالكسر ، وقد عدل عن الكسر والجزم إلى الرفع ، تأول النحويون ذلك . يقول سيبويه « وسمعناهم ينشدون قول العجير السلولي :

وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخي ⠀⠀ ولكن متى ما أملك الضر أنفع

والقوافي مرفوعة ، كأنه قال : ولكن أنفع متى ما أملك الضر ، ويكون أملك على (متى) في موضع جزاء ، و (ما) لغو ، ولم يجد سبيلا إلى أن تكون بمنزلة (من) فتوصل ولكنها كـ (مهما) (٧٤) : فتأول سيبويه البيت على تقدم ما حقه أن يكون جزاء وهو (أنفع) ، وبقيت مشكلة أن (متى) جازمة لفعل الشرط (أملك) ، وليست مثل (من) فتعامل على أنها موصول ، وليس لها جواب ، وإذن (متى) جزمت فعلا دون آخر .

٩ — يرد الاسم منصوباً بسبب القوافي المنصوبة ، ولكن النصب يسهل على النحويين تأويله وتفسير دواعيه ، لأنهم يقدرون فعلا ناصباً للاسم ، ومثل ذلك قول القطامي :

فكرت تبتغيه فوافقتــــه ⠀⠀ على دمــه ومصرعه السباعا

ومثله قول ابن قيس الرقيات :

لن تراها ولو تأملت إلا ⠀⠀ ولها في مفارق الرأس طيباً

وهذا وشبهه منصوب على المعنى عند سيبويه يقول « وإنما نصب هذا لأنه حين قال « وافقته » وقال « لن تراها » فقد علم أن الطيب والسباع قد دخلا في الرؤية والموافقة ، وأنهما قد اشتملا على ما بعدهما في المعنى .

ومثل ذلك قول ابن قميئة :

تذكرت أرضاً بها أهــــلها ⠀⠀ أخوالها فيها وأعمامــها

لأن الأخوال والأعمام قد دخلوا في التذكر » (٧٥) .

ومثل ذلك أيضاً قول عبد العزيز الكلابي :

وجدنا الصالحين لهـم جـزاء   وجنات وعيناً سلسبيـلا (٧٦)

وقد يختلف النحويون في التفسير ، فيرى سيبويه أن هذه الأسماء منصوبة بالحمل على المعنى كما رأينا ، وقد ينكر عليه المبرد ذلك (٧٧) ، ويحاول ابن جنى ربط المعنى بالتقدير الذى يراه سيبويه ، وقد يغير بعضهم رواية البيت بما يستقيم مع قواعد الإعراب دون تأويل ، ولكنهم جميعاً لا يستطيعون أن يحولوا الاسم عن النصب لأنه يتوافق مع القوافى . يقول الفراء « ومما رد إلى المعنى قول الشاعر :

قد سالم الحيات منه القـدما   الأفعـوان والشجاع الشجعمـا

فنصب الشجاع ، والحيات قبل ذلك مرفوعة ؛ لأن المعنى قد سالمت رجله الحيات وسالمتها ، فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعاً على الحيات »(٧٨) فالمهم هو الاحتياج إلى القافية أولا .

١٠ — وقد يرد الاسم مرفوعاً وهو غير مستحق للرفع من حيث الإعراب بل يستحق النصب ، ولكن النحويين أيضاً يحاولون تفسير الرفع فى الاسم الوارد فى القافية بطرق مختلفة باختلاف سياق كل منها ، ففى قول الأخطـل :

أما كليب بن يربوع فليس لهـا   عند المفاخر إيراد ولا صـدر

مثل القنافذ هداجـون قد بلغت   نجران أو بلغت سوءاتهم هجر(٧٩)

يجعله بعضهم من التقديم والتأخير ، أو عكس الإعراب ، أو قلب الإعراب يقول السيرافى : « أراد بلغت نجران سوءاتهم أو هجر ، وذلك وجه الكلام لأن السوءات تنتقل من مكان فتبلغ مكاناً آخر ، والبلدان لا تنتقلن ، وإنما يبلغن ولا يبلغن » (٨٠) ولكنه نظام القافية وحكمها .

وفى قول النابغة الذبيانى :

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة   من الرقش فى أنيابها السم ناقـع

وقول المتنخل الهذلى :

لا در درى إن أطعمت نازلكم   قرف الحتى وعندى البر مكنوز

وقول ابن مقبل :

لا سافر النى مدخول ولا هبج   عارى العظام عليه الودع منظوم(٨١)

يتأولونها تأويلات شتى ، الهدف منها تصحيح الإعراب .

كل هذه النماذج السابقة التى توافقت فيها حركة الروى فى القصيدة ونطق بها الشعراء بما يقتضيه نظام الشعر واطراد حركة الروى ، اتسع لها صدر النحويين ، وأفسحوا لها مجال التفسير النحوى، وأعملوا فيها الذهن وأكدوا الخاطر، وتبعجت المسائل بسبب كثير منها ، وغايتهم من ذلك المحافظة على سلامة الإعراب ، ولو أنهم فصلوا هذين المستويين : مستوى الشعر ومستوى النثر لكانت لكل مستوى منهما قوانينه الخاصة به التى لا يحتكم فيها إلى المستوى الآخرى ، وهذا لا يمنع أن تكون ثمة جهات شركة فى كثير من الظواهر .

على أنى أريد أن أستدل من هذه الظواهر السابقة على أن الشعراء كانوا ينطقون قوافى قصائدهم بما يتناسب مع المجرى الذى اختاروه لهذه القصائد رفعاً أونصباً أو جرا، ولا يتصور أن الشاعر كان فى القصيدة الواحدة يخالف بين حركات الروى رعاية للإعراب فقد رأينا اتساع التفسير النحوى لتلك الظواهر المتعددة مع أن بعض النحويين كان يشير إلى أن هذه الحركة أو تلك دعا إليها نظام القافية فحاول النحويون أن يجعلوها أيضاً من نظام الإعراب المطرد .

لم أتعرض حتى الآن لتلك الظاهرة التى تسمى « الإقواء » وهو « اختلاف المجرى بكسر وضم » — ويسميه بعضهم « الإكفاء » — كقول حسان بن ثابت : (٨٢)

لا عيب فى القوم من طول ومن عـــظم   جسم البغال وأحلام العصافــــير
كأنهم قصب جـــوف أســـــافله   مثقب نفخت فيه الأعاصــــــير

وهذه ظاهرة فاشية فى الشعر القديم ، يقول أبو الحسن الأخفش : « قلت قصيدة إلا وفيها الإقواء » (٨٣) ويرى بعضهم أنه لا يقع فى شعر الفحول ، لأن صاحب كتاب طبقات فحول الشعراء يقول وهو بصدد الحديث عن الطبقة الأولى « ولم يقومن هذه الطبقة ولا من أشباههم إلا النابغة فى بيتين ، قوله :

أمن آل مية رائح أو مغتدى   عجلان ذا زاد وغير مزود

زعم البوارح أن رحلتنا غداً   وبذاك خبرنا الغراب الأسود

وقــوله :

سقط النصيف ولم ترد إسقاطــه   فتناولته واتقتنــا باليـــد
بمخضب رخص كأن بنانــــه   عنم يكاد من اللطافة يعقد»(٨٤)

ويقول فى تعريفه «والإقواء هو الإكفاء ، مهموز ، وهو أن يختلف إعراب القوافى ، فتكون قافية مرفوعة ، وأخرى مخفوضة أو منصوبة . وهو فى شعر الأعراب كثير ، ودون الفحول من الشعراء ، ولا يجوز لمولد ، لأنهم قد عرفوا عيبه ، والبدوى لا يأبه له ، فهو أعذر » (٨٥) فابن سلام يؤكد أن الفحول من الشعراء لم يقووا وخاصة الطبقة الأولى منهم ، ولكننا نجد فى ديوان امرئ القيس فى قصيدته التى مطلعها :

لمن الديار غشيتها بســـــحام   فعمايتين فهضب ذى أقدام

— ورويها بنى مجراه على الكسر — قوله :

ومجدة نسأتها فتكمشـــــت   رتك النعامة فى طريق حـــام
تخدى على العلات سام رأسها   روعاء منسمها رسيم دام
جالت لتصرعنى فقلت لهااقصرى   إنى امرؤ صرعى عليك حــــرام
فجزيت خير جزاء ناقة واحد   ورجعت سالمة القرا بســــلام
وكأنما بدر وصيـــل كتيفة   وكأنما من عاقل أرمـــــام (٨٦)

وهذه القصيدة رواية الأصمعى من نسخة الأعلم كما أشار محقق الديوان .

ونجد أيضاً هذه الأبيات التى يمدح بها عوير بن شجنة بن عطارد ورهطه :

ألا إن قوماً كنتم أمس دونهم   هم منعوا جاراتكم آل غدران
عوير ومن مثل العوير ورهـــطه   وأسعد فى ليل البلابل صــفوان
ثياب بنى عوف طهارى نقية   وأوجههم عند المشاهد غـــران
هم أبلغوا الحى المضلل أهلهم   وساروا بهم بين العراق ونجران
فقد أصبحوا والله أصفاهم به   أبر بميثاق وأوفى بجيران (٨٧)

فهل هذا الشعر لم يبلغ ابن سلام ؟ أو أنه ليس من شعر امرئ القيس بل من المنحول عليه ؟ أو أن الرواة غيروا من هذا الشعر فصار به الإقواء بعد أن لم يكن ؟ وعلى كل حال لم ينكر ابن سلام ظاهرة الإقواء ، ولكنه قال ، فحسب ، إن الفحول لم يقووا ، ويعنينا من تعريفه للإقواء أنه يطلقه على ما يسميه العروضيون « إسرافاً » أو « إصرافاً» ويعرفونه بأنه اختلاف المجرى بفتح وغيره ، فالفتح مع الضم مثل :

أريتك إن منعت كـلام يحيى أتمنعنى على يحيى البكـــــاء

ففى طرفى على يحيى ســـــهاد وفى قلبى على يحيى البـــلاء

والفتح مع الكسر كقوله :

ألم ترنى رددت على ابن ليلى منيحتـــــــه فعجلـت الأداء

وقـلت لشـاته لما أتتنـــا رماك الله من شـاة بـــداء

مع أن صاحب الموشح يقول « ولا يكون النصب مع الجر ولا مع الرفع ، وإنما يجتمع الرفع والجر لقرب كل واحد منهما من صاحبه ، ولأن الواو تدغم فى الياء ، وأنهما يجوزان فى الردف فى قصيدة واحدة ، فلما قربت الواو من الياء هذا القرب أجازوها معها ، وهى مع ذلك عيب » (٨٨) وسواء اتفق مصطلح « الإقواء » مع « الإسراف » أم اختلف معه فإن الظاهرة التى تعنينا هنا هى اختلاف المجرى فى القصيدة الواحدة . هل كان الشعراء ينطقون وفقاً للإعراب فتختلف القوافى أو كانوا ينطقون وفقاً للنظام الشعرى ؟ إذا قلنا إن الشعراء كانوا ينطقون وفقاً للنظام الشعرى فإن العروضيين والنحويين يعدون ذلك خطأً منهم فى اللغة . وإذا قلنا إنهم كانوا ينطقون وفقاً للنظام النحوى فإن ذلك يعد منهم خطأً فى الشعر . ويبدو أن كثيرين قد استراحوا إلى خطأ الشعراء فى الشعر ، حتى لا تنكسر قوانين الإعراب ، وقد نسوا أن قوانين الشعر عند الشعراء لا تفترق عن قوانين اللغة ، وأنها جميعاً سليقة واحدة ، يصوغها الشاعر دون إهمال لبعض جزئياتها ، وليس هنا لتفاضل بين أجزاء هذه « السليقة الشعرية » بل إن الشعراء عند التفصيل والتفضيل نراهم يفضلون الجانب الشعرى على ما سواه ، ولعل ما روى عن النابغة من أنه لم يأبه لما فى شعره من الإقواء حتى أسمعوه إياه فى غناء ، لما قدم المدينة ، وأنهم قالوا للجارية إذا صرت إلى القافية فرتلى ، فلما قالت«الغراب الأسودو و « باليدى » علم فانتبه ، ويقال إنه غير البيت إلى :

وبذاك تنعاب الغراب الأسود (٨٩)

أقول لعل هذه القصة تكشف لنا أن النابغة كان ينشد شعره بما يقتضيه نظام الشعر ، ولذلك لم ينتبه إلى ما فيه من تخالف بين الضم والكسر حتى رتلت الجارية ومطلت الصوت ، والجارية ليست شاعرة ، ومن هنا نطقت بما أوحى إليها من طلبوا منها الغناء ، فنطقت وفق الإعراب . ولم يؤثر أن النابغة غير البيت الثانى « عنم يكاد من اللطافة يعقد » .

وفى بيت الفرزدق المشهـــور :

وعض زمان يابن مروان لم يدع　　من المال إلا مسحتا أو مجـــلف

الذى يقول عنه أبو عمرو بن العلاء « لا أعرف له وجهاً ، وكان يونس لا يعرف له وجها » ويروى أنه قال ليونس : لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأبه . قال : لا ، كان ينشدها على الرفع ، وأنشدنيها رؤبة بن العجاج على الرفع (٩٠) » فيونس يؤكد أن الشاعر أنشدها هكذا ، وأن راويه من الشعراء أيضاً ينشدها هكذا ، وعن هذا البيت يقول صاحب الشعر والشعراء « إنه رفع آخر البيت ضرورة ، وأتعب أهل الإعراب فى طلب العلة ، فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشىء يرضى ، ومنذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه (٩١) » ويبدو أن الفرزدق — وقد عاصر المد النحوى وهو يبسط سلطانه — كان متمرداً على هذه الفئة التى تتشكل بقوة وتتدخل فى عمل الشعراء الذى يتعلق بموهبتهم ولذلك قال قولته الشهيرة « على أن أقول وعليكم أن تحتجوا » وقد روى ثعلب : « وأنشد للفرزدق :

يا أيها المشتكى عكلا وما جرمت　　على القبائل من قتـــل وإبآس
إنا كذلك إذ كانت همرجـــــة　　نسبى ونقتل حتى يسلم الناس

قال : قلت له : لم قلت « من قتل وإبآس » (أى برفع إبآس وهى معطوفة على قتل المجرورة) فقال : ويحك ! فكيف أصنع وقد قلت « حتى يسلم الناس » (أى برفع الناس) . قال : قلت : فبم رفعته ؟ قال : بما يسوؤك وينوؤك » (٩٢) فهذان البيتان يمكن أن يكون فيهما إقواء ، وهو جائز ، وإن كان معيبا ، غير أن الشاعر لا يرضى أن يستخدم ما رخص فيه له ، ويحرص على تناسق أواخر أبياته ولا يعنيه بم يكون رفعه أو نصبه بل يعنيه تناسق الشعر وتساوق القوافى .

هذه القصة وأمثالها — إذا صدقت وهى عندى صادقة — تؤكد لنا أن الشعراء

— أو بعضهم على الأقل — كان همهم الأول هو المحافظة على حكم الشعر ، ولم يكونوا يأبهون بما يسميه العروضيون فيما بعد إقواء .

وقد كان بعض النحويين يؤمنون بما أحاول تأكيده وهو أن الشعراء كانوا ينطقون وفق نظام القافية « فقد صرح ابن هشام بأن من جملة المواضع التى يقدر فيها الإعراب ما اشتغل آخره بحركة القافية ، ومقتضاه أن كلمة الروى تحرك بحركة القافية، وتقدر فيها الحركة التى هى مقتضى العامل للتعذر لاشتغال المحل بحركة القافية » (٩٣) وهذا واضح الدلالة فى حسم القضية ، وهى وسيلة نحوية كبرى تحتوى كل هذه الظواهر المختلفة ، ولا تتعارض مع منهج النحويين العرب ، ولو أن النحويين جميعا فعلوا ذلك لحلت مشكلات كثيرة وزعت جهدهم واقتضتهم كثيرا من العنت والعناء فى التأويل . لقد كان لدى النحويين إحساس واضح بضرورة الفصل بين الشعر والنثر ، ولكنهم كانوا من جانب آخر يعتقدون بتوحد القواعد اللغوية ، وهذا هو الذى جلب كل هذه المشكلات .

لقد استغل كل من الأستاذ إبراهيم مصطفى والدكتور إبراهيم أنيس ما سماه النحويون والعروضيون إقواء لإثبات قضيته التى تبناها ودافع عنها . أما الأستاذ إبراهيم مصطفى فإنه كان يرى أن الضمة علم الإسناد ، وأن الكسرة علم الإضافة وأن الفتحة هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، وليست علماً على إعراب ، ومن هنا احتفل بالشواهد الشعرية التى تعينه على دعواه وذكر طائفة منها ، وقال « هذه أمثلتهم هنا . فقد رأيت أن العرب تحرص على الضمة والكسرة ، تلتزمهما وتهجر من أجلهما تماثل القافية وما فيه من انسجام ، وإذا بدأ الشاعر قصيدته بالفتحة وبنى عليها قافيته ، ثم جاء داعى الضمة أو الكسرة استجاب له ولم يبال القافية ، والأعشى بنى على الفتح قصيدته التى مطلعها :

رحلت سمية غدوة أجمالها غضبى عليك فما تقول بداها

ثم قال :

هذا النهار بدا لها من همها ما بالها بالليل زال زوالها

أما أن تكون القافية رفعا أو جراً ثم يدعو إلى النصب داع فإن الشاعر لا يستجيب له ، بل يمضى فى قافيته ، ملتزماً ما ينبغى لها من تماثل وانسجام »(٩٤) ولذلك اهتم اهتماما كبيرا بما أثير حول بيت الفرزدق الشهير « وعض زمان ... » لأن داعى النصب

عرض للشاعر فلم يستجب له وعدل عنه إلى الرفع فى « أو مجلف » وقال عن النحويين الذين احتالوا لتوجيه هذا البيت « إنهم قدروا النصب إعراباً ورأوا الشاعر قد انصرف عنه إلى الرفع » ويقول « وأنت تعلم حرص العرب على الإعراب ، ودقة حسهم به وتأديهم عليه . وتعلم طبيعة الشعر العربى وما فيه من قافية ، وما للقافية من أحكام وأن التماثل والانسجام من أجلى صفاته وأدق خصائصه ، فلما تعارضت حركة الإعراب وحركة القافية استجاب العربى لما هو أولى أن يمثل معناه ويصور مراده ، ولما هو ألصق بطبعه وأدخل فى عربيته وهو الإعراب » (٩٥) .

ولا يستطيع منصف أن ينكر على الأستاذ إبراهيم مصطفى حماسته لدعواه ، وذكاءه فى عرض قضيته ، والتدليل عليها ، ولكن القصة التى استدل بها على إثبات مراده قد رأينا أنها دليل على أن الشعراء ينطقون وفقا لما يتطابق مع القوافى لا لما يقتضيه الإعراب . وإذا كانت الفتحة ليست إعراباً ولا دليلا عليه بل الضمة والكسرة فقط عنده هما علما الإعراب ، فلا بد أن يكون العدول إلى « الضمة » ، لمعنى مطلوب وقصد مراد ، ولا يكون العدول إليها خاليا من دلالة الإعراب بل لمجرد توافق القوافى ، والفرزدق عندما عدل عن النصب إلى الرفع لم يكن له ما يسوغه إلا تماثل القوافى فحسب ، وهذا البيت الذى يرى فيه الأستاذ إبراهيم مصطفى دليلا له ، قد يتحول إلى أن يكون دليلا ضد دعواه ؛ لأن الضمة التى عدل إليها الشاعر إعراب عنده وليست دالة على إعراب فى البيت ، بل الدال على الإعراب هو النصب الذى تركه الشاعر من أجل القافية ، وإذا كان سيبويه يجيز للشاعر أن يحذف حركة الإعراب عند الضرورة (٩٦) اعتمادا على قرائن فى الكلام وملابسات فى السياق تعين على كشف المراد ، فلا يصح لنا أن نضيق ما وسعوا . وأخيرا نجد أن الأستاذ إبراهيم مصطفى قصر استدلاله بمسألة علم القافية على الشواهد المشهورة التى أوردها العروضيون للإقواء ، وقد أشرت إلى عدد كبير منها ، وهناك غيرها كثير (٩٧) ، اعتقادا منه أن هذه فحسب هى الظاهرة التى يتعارض فيها نظام القافية مع نظام الإعراب ، ولكن ما أوردته فى هذا البحث كله مما لم يعده النحويون إقواء يعد داخلا فى هذه القضية ، ولكن النحاة ستروا عليه بتفسيرهم النحوى له .

وأما الدكتور إبراهيم أنيس فإنه أراد أن يدلل على صحة رأيه الذى يراه فى الإعراب ، وهو أن الإعراب قصة اختلقها النحويون وألبسوها اللغة قسراً وألزموا به الناس جميعا شعراء وغير شعراء ، ولذلك يرى فى ظاهرة الإقواء دليلا على دعواه ، ويؤكد أن الشعراء كانوا ينطقون وفقا لنظام القافية وفى هذا ما يؤكد ، من وجهة نظره ،

أن الإعراب لا داعي له ولذلك عاب على النحويين أنهم يخطئون الشعراء ويعجب لهم كيف أمكن أن ينسبوا الخطأ لبعض الفحول من شعراء الجاهلية كالنابغة وبشر ابن أبي خازم وحسان بن ثابت ثم يقول « وهكذا نراهم لم يتورعوا عن نسبة الخطأ الإعرابي لفحول الشعراء الجاهليين، ثم دان لهم الكتاب والشعراء فى العصور الإسلامية ورعوا فى إنتاجهم أصول النحاة يلتزمونها ولا يحيدون عنها حذر نقدهم وتشنيعهم لأنهم كانوا نقاد تلك العصور والساهرين على ما أسسوا من نظام إعرابى استمسك به الناس وعدوه الفصاحة كل الفصاحة » (٩٨) .

ولا أريد أن أناقش رأى الدكتور إبراهيم أنيس فى الإعراب ، لأنى ناقشته فى موضع آخر (٩٩) كما ناقشه آخرون قبلى . وإنى لأنكر معه أن يخطأ الشعراء أصحاب اللغة ، ولكنى لا أستدل معه على أن هذه الظاهرة تؤدى إلى الاعتقاد بأن الإعراب كان أمراً مصنوعاً ثم مفروضا على الناس جميعا بسلاح الخوف والرهبة ، لأن هذه الشواهد إذا قيست بما اطرد فيه الإعراب كانت هى الشذوذ الذى يؤكد القاعدة لأن الكثير من الشعراء لم يكونوا يقوون ، وكل ما ورد فى شعر النابغة فهو بيتان فى قصيدة واحدة من شعره ، وكل ما ورد من الإقواء فى شعر امرىء القيس فهو مرتان فى قصيدتين ومرة ثالثة فى مقطوعة وضعها المحقق فى المنحول عليه على أنى أرى أن إحدى هذه المرات الثلاث يمكن أن تنشد قصيدتها بتقييد القافية وعدم إطلاقها وهى القصيدة التى مطلعها :

ألا إن قوماً كنتم أمس دونهم   هم منعوا جاراتكم آل غدران

فبدلا من كسر النون فى القافية يمكن أن تسكن ، وبهذا تكون هذه صورة رابعة لبحر الطويل ، ولعل العروضيين هم الذين أطلقوا روى هذه القصيدة حتى تصبح منتمية إلى صورة الضرب الصحيح ، ولأن صورة « مفاعيل » بسكون اللام لم ترد فى نظام الخليل ، وهى ما يمكن أن تكون هذه القصيدة ممثلة له ، ولعل هناك قصائد أخر فعل بها العروضيون ذلك .

إننى أؤكد مع الدكتور إبراهيم أنيس أن الشعراء كانوا ينطقون وفقا لنظام القافية ، ولكن هذا النطق بهذه الطريقة لم يكن استهانة بالإعراب ولم يكن دليلا على فقدان أهميته ، بل قد يكون دليلا على عكس ما أراد لأنه برغم كثرته التى حدثنا عنها الأخفش قليل جداً بالقياس إلى المطرد من الشعر .

لكن ، هل يمكن أن يعد الإقواء من اللحن ؟ إن بعض الباحثين يعدونه كذلك . يقول الدكتور رمضان عبد التواب « ويمكننا أن نعد من اللحن كذلك ما يسمى لدى العروضيين بالإقواء . والإقواء فى رأى اللغويين المحدثين ليس فى الحقيقة من الخطأ الموسيقى كما يريد أصحاب العروض أن يحملونا على هذا الفهم ، بل هو فى الواقع خطأ نحوى » (١٠٠) ويؤكد هذا مرة أخرى قائلا « إن مايسمى بالإقواء فى الشعر ليس إلا خطأ فى قواعد النحو يقع فيه الشاعر لكى يحتفظ بموسيقى القافية فى شعره ، وإن كان بعض النقاد القدماء يرون أن الشاعر كان يخالف موسيقى القافية لكى يصحح النحو » (١٠١) ورأى الدكتور رمضان عبد التواب مبنى على وجهة نظره أن اللغة العربية المشتركة ليست لغة سليقة لكل العرب ومن هنا وقع اللحن فى كلامهم ، وهذا الرأى صحيح تماما فيما يتعلق باللغة المشتركة بعد الإسلام ، أما فى العصر الجاهلى فلعل مسألة اللحن لم تكن بتلك الصورة التى ظهرت عليها بعد الإسلام ، ثم إن الاحتجاج على هذه الظاهرة يأتى معظمه من الشعر ، والشعر لا تثبت به مثل موافقة ولامخالفة كما يقول ابن جنى . والدكتور رمضان من الداعين إلى فصل الشعر عن النثر حيث يقول « إن الشعر بما فيه من قيود الوزن والقافية قد تمتنع فيه أشياء تجوز فى النثر ، كما قد تؤدى ضرورة الوزن فى بعض الأحيان إلى ابتداع نوع من الأسلوب الذى لم يألفه النثر ، بل ربما قادت تلك الضرورة إلى توليد الصيغ والألفاظ فى أحيان أخرى » (١٠٢) وهذا كلام صحيح كل الصحة ، ولا يستطيع باحث منصف أن يختلف معه فى تفصيلاته ، ولذلك أرى أن مسألة الإقواء فى الشعر يمكن ألا يستدل بها فى هذا الغرض . وهناك مسألة أخرى وهى أن مخالفات الإقواء ليست مما تختلف فيه اللهجات العربية حتى لا تكون سليقة للشاعر ، فالنابغة عندما يقول مثلا :

وبذاك خبرنا الغراب الأسود

بجر « الأسود » من أجل القافية ليس لاحناً بسبب استخدامه اللغة المشتركة لأن مطابقة النعت للمنعوت فى لهجته الخاصة وفى لغته المشتركة غير مختلفة ، ونستطيع أن نستخرج من ديوانه مئات النعوت المطابقة فى الإعراب للمنعوت فى القافية وغيرها ، ويمكن أن يعد لاحنا إذا حاول فى اللغة المشتركة شيئاً ليس من لهجته الخاصة ، أو لو كان هذا المثال هو الوحيد لهذه الحالة . على أنه ، فى كل حال ، ليس من حق اللغويين أن يخطئوا صاحب اللغة المدروسة إذا كان هذا الأخير ممثلا لها ، بل عليهم فحسب أن يصفوا ما يقول وصفا لغويا دقيقا وأن يصنفوه تصنيفا دقيقا كذلك .

لقد نقل لنا الدكتور رمضان عبد التواب عبارة أستاذه « شبيتا لر » المهمة التى

تقرر « أنه من أهم الواجبات فصل الشعر عن النثر عند التحدث عن بناء الجملة ووضع قواعد لنظامها لأنه ما دامت أية ظاهرة نحوية معينة لا تعرف إلا فى الشعر فإنها لا تصلح ظاهرة عامة تنطبق على النثر كذلك ، غير أن هناك صعوبة معينة وهى أن بعض التعبيرات الشعرية قد انتقلت إلى النثر كذلك ولا يمكن الفصل الحاد بين الشعر والنثر فى ذلك »(١٠٣)

وإننا حتى الآن لم نقم بهذه المهمة ، ولم نحاول هذه المحاولة ، وعندما ننجح فى هذا الفصل بين هذين المستويين يمكننا إذن أن نفسر الظواهر اللغوية الواردة فى الشعر فى ضوء الشعر نفسه بناء على أن قواعد أى مستوى لغوى لا تفرض عليه من خارجه بل تنبع منه وحده ، وليست المحاولات والبحوث القليلة التى قدمت فى هذا المجال إلا طرقات على أبواب هذه القضية الملحة .

هوامش البحث :

(١) حياتى فى الشعر : ٢٣ (دار اقرأ) .

(٢) انظر René wellek, the main trends of twentieth Century criticism', concepts of criticism, ed. stephen G. nichols. jr. (New Haven, 1963), P, 351.

(٣) انظر مقال Brian Lee
The new criticism and the language of poetry P. 29.
ضمن أبحاث كتاب : Essays on style and language ed, by Roger Fowler (London 1970)

(٤) النحو والشعر ٣٦ (فصول ع الثالث إبريل ١٩٨١ م) .

(٥) قصتى مع الشعر : ٥١ .

(٦) Paul roberts, modern grammar. P. 8 (new york 1968)

(٧) انظر مناقشة رأيه فى كتابى « الضرورة الشعرية فى النحو العربى » ١٥٧ إلى ١٦٣ (مكتبة دار العلوم ١٩٧٩) .

(٨) الموشح للمرزبانى : ٣ والخصائص لابن جنى ١/٣٢٥ .

(٩) الشعر والشعراء لابن قتيبة : ٧٨ والموشح : ٣ والخصائص ١/٣٢٥ ودلائل الإعجاز ٥١٢ .

(١٠) البيان والتبيين للجاحظ ٢/١٠ والشعر والشعراء : ٧٨ والموشح ٣ والأغانى ١٢/٣٤٤ والخصائص ١/٣٢٦ .

(١١) الخصائص ١/٣٢٦ .

(١٢) انظر : ما هو الشعر لنزار قبانى ٤٢ ، ٩٥ .

(١٣) والدافع الثانى هو المحاكاة . انظر كتاب أرسطو فى الشعر ٣٦ ، ٣٨ ترجمة د. شكرى عياد وانظر ترجمة د. عبد الرحمن بدوى ص ١٢ .

(١٤) فن الشعر من كتاب الشفاء لابن‌سينا ١٦١ (مع كتاب فن الشعر لأرسطوطاليس – ترجمة عبد الرحمن بدوى) .

(١٥) اللسان (نشد) .

(١٦) الأغانى ٢/٢٩٩ (دار الكتب المصرية) .

(١٧) الكتاب ٢/٢٩٩ (طبعة بولاق) .

(١٨) شرح السيرافى لكتاب سيبويه ١/٢٠٢ (مخطوط بدار الكتب المصرية) .

(١٩) الكتاب ٢/٢٩٨ ، ٢٩٩ (طبعة بولاق) .

(٢٠) ديوانه : ١٣ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) وفى قصيدة البيت فعلا أمر وسبعة أفعال مضارعة حركت جميعها بالكسر .

(٢١) ديوانه : ٢٩ (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق) وفى القصيدة عدا هذا البيت بيت آخر ينتهى بفعل أمر مبنى على السكون وحرك بالكسر وأربعة عشر فعلا مضارعا مجزوما وحرك بالكسر للروى .

(٢٢) الصاحبى : ٣٨٠ (تحقيق السيد أحمد صقر) .

(٢٣) منهاج البلغاء وسراج الأدباء : ٢٦٣ .

(٢٤) العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدماميني ٢٤٠ (تحقيق الحسانى عبد الله) ، وأما ما يرويه العروضيون فى عيوب القافية ويسمونه « الإكفاء» ، وهو اختلاف الروى مع قرب فى المخرج ، أو « الإجازة » وهى الاختلاف مع البعد فى المخرج فلا يعتد به لأنه لم يقع فى شعر الفحول ، ولأن معظمه متكلف مجهول القائل مما يدل على أنه مصنوع . انظر : السابق ٢٤٥ ، ٢٤٦ والكافى فى العروض والقوافى للتبريزى ١٦١ والموشح ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .

(٢٥) جوامع علم الموسيقى لابن سينا ، ١٢٢، ١٢٣ (تحقيق زكريا يوسف ١٩٥٦م)

(٢٦) شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٢/ ٣١٦ .

(٢٧) نقد الشعر ، لقدامة بن جعفر : ٥١ ، (تحقيق كمال مصطفى — مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٩٧٩ م) ط. ٣ .

(٢٨) الخصائص : ١/ ٨٤ .

(٢٩) حياتى فى الشعر لصلاح عبد الصبور : ٣٩ .

(٣٠) الموشح : ٥٤٧ .

(٣١) مقدمة للشعر العربى : ٩٤ . (دار العودة — بيروت) .

(٣٢) انظر مشكلة الفن للدكتور زكريا إبراهيم وخاصة الفصل السادس « مشكلة الإبداع الفنى » ١٤٤—١٨٥ . (مكتبة مصر ١٩٧٩) .

(٣٣) يؤثر الشعر نتيجة لالتزامه بتوالى المقاطع الصوتية فيه بطريقة خاصة بعض الصيغ على بعضها الآخر ، وقد يترتب على ذلك تغيير صيغ بعض الكلمات لتتلاءم مع الوزن ، وقد يكون سبب تعدد بعض الصيغ راجعا إلى استعمال الشعر . انظر كتابى « الضرورة الشعرية فى النحو العربى » ٢١٩ . وما بعدها (مكتبة دار العلوم ١٩٧٩ م) وانظر كذلك « فصول فى فقه العربية » للدكتور رمضان عبد التواب . ١٥٥ وما بعدها (مكتبة الخانجى ١٩٨٠) و « القافية والأصوات اللغوية » للدكتور عونى عبد الرءوف : ١١٧ وما بعدها (الخانجى ١٩٧٧ م) .

(٣٤) الموشح : ٢ .

(٣٥) نص عبارة ابن جنى بعد أن روى البيت هكذا :

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا   وكم مثلهـا فارقتها وهى تصفر

« هكذا صحة رواية هذا البيت ، وكذلك هو فى شعره : فأما رواية من لا يضبطه : وما كنت آئبا ، ولم أك آئبا فلبعده عن ضبطه ، ويؤكد ما رويناه نحن مع وجوده فى الديوان أن المعنى عليه ، ألا ترى أن معناه : فأبت وما كدت أؤوب . فأما (كنت) فلا وجه لها فى هذا الموضع (الخصائص ١/٣٩١) .

(٣٦) شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٨٣ ، ٨٤ .

(٣٧) أوضح المسالك لابن هشام ١/٣٩ .

(٣٨) المفضليات ١٦٠ وانظر شرح المفضليات للتبريزى ٦٠٠ حيث يقول « أجرى جمع السلامة مجرى الجمع المكسر فجعل الإعراب فى آخره للضرورة » .

(٣٩) الموشح ١٧ وانظر ديوان جرير ٤٢٩ (تحقيق د. نعمان محمد أمين طه) .

(٤٠) الأصمعيات ١٩ والموشح ١٧ ، ١٨ وشرح التصريح ١/٧٧ وفيه « الرواية بكسر النون على أنها كسرة إعراب وبه قال الأخفش الأصغر على بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعلها بمنزلة الجمع المكسر وجعل إعرابه فى آخره كما يفعل فى فتيان » .

(٤١) الموشح ٢١ .

(٤٢) الأصمعيات ١٠٩ .

(٤٣) ديوان امرىء القيس : ٢٥ .

(٤٤) الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٦٠٣–٦٠٧ (الطبعة الرابعة ١٩٦١) وانظر الخصائص ٣/٢٢١ .

(٤٥) سيبويه ١/٤٣٧ (طبعة هارون) .

(٤٦) ديوانه : ١٧٩ .

(٤٧) المغنى ١/٣٥ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١٢٢ .

(٤٨) سيبويه ٢/١٤٢ .

(٤٩) انظر فى ذلك ابن سلام ٦٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٤ وشرح الأشمونى ١/٢٦٩ ، ٢٧٠ وشرح شواهد المغنى ١٢٢ . والمغنى ١/٣٥ .

(٥٠) سيبويه ١/٣٤ وانظر المناقشة التى أثارها الشنتمرى فى تحصيل عين الذهب أسفل الكتاب .

(٥١) النوادر ١٥٣ وخزانة الأدب ١/٣٨٨ (طبعة هارون) .

(٥٢) انظر هذه التفسيرات فى سيبويه ٢/٣٣٧ ، ٣٣٢ والخزانة ١/٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٥٣) الأشمونى ١/٢٤١ .

(٥٤) سيبويه ٢/١٥٣ والأشمونى ١/٢٤٠ .

(٥٥) الأشمونى ١/٢٤٠ .

(٥٦) سيبويه ١/٤٨ .

(٥٧) انظر سيبويه ٣/٥١٢ ، ٥١٣ .
(٥٨) انظر سيبويه ٣/٥١٥ .
(٥٩) السابق ٣/٥١٦ .
(٦٠) انظر سيبويه ٤/١٧٩ ، ١٨٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٧٠ ، ٧١ .
(٦١) ديوان طرفة بن العبد ١٩٤ (تحقيق درية الخطيب ولطفى صقال) .
(٦٢) سيبويه ٣/٣٩ ، ٤٠ .
(٦٣) النوادر لأبى زيد : ٢٠٨ .
(٦٤) السابق ٢٠٩ ، ٢١٠ .
(٦٥) السابق ٢١٠ .
(٦٦) سيبويه ١/٣٠٧ (هارون) .
(٦٧) الأشمونى ٣/٢٨٣ .
(٦٨) سيبويه ٣/١٦٧ والمقتضب للمبرد ٣/٨ .
(٦٩) سيبويه ٣/٦١ ، ٦٢ وقارن بما فى المقتضب ٢/٥٥ ، ٥٦ .
(٧٠) سيبويه ٣/٦٧ وانظر الأشمونى ٤/١٨ .
(٧١) سيبويه ٣/٧٠ ، ٧١ وانظر الأشمونى ٤/١٨ .
(٧٢) سيبويه ٣/٣٧ .
(٧٣) شرح المفصل ٧/٣٨ .
(٧٤) سيبويه ٣/٧٨ ، ٧٩ .
(٧٥) سيبويه ١/٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ وقارن بابن يعيش ١/١٢٥ ، ١٢٦ .
(٧٦) شرح السيرافى لكتاب سيبويه ١/٢٥٤ وسيبويه ١/٢٨٨ .
(٧٧) انظر المقتضب ٣/٢٨٥ وشرح المفصل ١/١٢٦ . والخصائص لابن جنى ٢/٢٤٩ . والنوادر لأبى زيد ٢٠٤ .
(٧٨) معانى القرآن ٣/١١ ، وانظر شرح السيرافى ١/٢٥٣ .
(٧٩) ديوان الأخطل ١٧٨ مع تغيير فى الرواية بالديوان ، وشرح السيرافى ١/٢٤٤ .
(٨٠) شرح السيرافى ١/٢٤٤ .
(٨١) انظر هذه الشواهد فى سيبويه ٢/٨٩ ، ٩٠ وشرح شواهد المغنى ٣٠٥ والأشمونى ٣/٦٠ وشرح شواهد الشافية ٤٨٨ .
(٨٢) ديوانه صفحة ١٧٨ ، ١٧٩ .
(٨٣) الخصائص ١/٢٤٠ .
(٨٤) طبقات فحول الشعراء ١/٦٧ ، ٦٨ .
(٨٥) طبقات فحول الشعراء ١/٧١ .
(٨٦) الديوان : ١١٥ ، ١١٦ .

(٨٧) الديوان ٨٣ ، ٨٤ .
(٨٨) الموشح : ١٢ .
(٨٩) انظر القصة فى الموشح ٤٦ .
(٩٠) الموشح : ١٦٠ .
(٩١) الشعر والشعراء ١/٨٩ .
(٩٢) مجالس ثعلب : ٥٠ .
(٩٣) حاشية الدمنهورى على متن الكافى ١٠١ .
(٩٤) إحياء النحو ٩٣ .
(٩٥) السابق ٩٥ ، ٩٦ .
(٩٦) انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٢٢٦ .

(٩٧) انظر نماذج لذلك غير ما ذكرت فى المفضليات ١٣٧ ، ٢٧٥ ، ٣٣٧ والأصمعيات : ١٩ ، ٢٧ ، ١٠٩ ، ١٢٣ ، ٢١٨ وديوان امرىء القيس : ٣٤٤ .

(٩٨) من أسرار اللغة . ١٨٦ (ط. ثالثة ١٩٦٦ م) .

(٩٩) انظر كتابى : العلامة الإعرابية فى الجملة ٢٦٤ وما بعدها (مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٤) وانظر أيضا فصول فى فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ٣٦٩و٣٩٥.

(١٠٠) فصول فى فقه العربية ٩١ . (الطبعة الثانية ١٩٨٣) .
(١٠١) السابق : ١٦٦ .
(١٠٢) السابق ١٥٧ .
(١٠٣) السابق : ١٥٧ .

مراجـع البحث

د. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة (الطبعة الثالثة ١٩٦٦ مكتبة الإنجلو المصرية – القاهرة)

إبراهيم مصطفى : إحياء النحو

(مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٩ القاهرة) .

الأخطل ، غياث بن غوث التغلبي :

ديوان الأخطل (نشره إيليا سليم الحاوى – دار الثقافة بيروت) .

أدونيس : مقدمة للشعر العربى

(دار العودة – بيروت د.ت) .

أرسطو : فى الشعر

(تحقيق د. شكرى محمد عياد – دار الكاتب العربى القاهرة ١٩٦٧)

فن الشعر

(ترجمه عبد الرحمن بدوى – دار الثقافة بيروت ١٩٧٣ م) .

الأزهرى ، خالد بن عبد الله :

– شرح التصريح على التوضيح (دار إحياء الكتب العربية) .

الأشمونى ، نور الدين أبو الحسن على بن محمد

– شرح الأشمونى لألفية ابن مالك

(دار إحياء الكتب العربية – مطبوع مع حاشية الصبان) .

الأصفهانى ، أبو الفرج على بن الحسين بن محمد .

– الأغانى (طبعة دار الكتب المصرية) .

الأصمعى ، عبد الملك بن قريب بن عبد الملك

— الأصمعيات (تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون دار المعارف بمصر) .

ابن الأنبارى ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد

— الإنصاف فى مسائل الخلاف .

(تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ٤ ، ١٩٦١ م) .

البغدادى ، عبد القادر بن عمر ،

— خزانة الأدب (تحقيق عبد السلام هارون—الهيئة العامة للكتاب والخانجي)

— شرح شواهد الشافية (مطبعة مجازى بالقاهرة) .

التبريزى ، يحيي بن على بن محمد بن الحسن بن موسى بن الخطيب

— الكافى فى العروض والقوافى

(تحقيق الحسانى حسن عبد الله) .

— شرح المفضليات (تحقيق على محمد البجاوى — دار نهضة مصر للطباعة والنشر)

ثعلب ، أحمد بن يحيي .

— مجالس ثعلب (تحقيق عبد السلام هارون — دار المعارف بمصر) .

جرير بن عطية الخطفى .

— ديوان جرير (تحقيق د. نعمان محمد أمين طه — دار المعارف بمصر) .

الجرجانى ، عبد القاهر بن عبد الرحمن .

— دلائل الإعجاز

(قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر — مكتبة الخانجى بالقاهرة) .

ابن جنى ، أبو الفتح عثمان .

— الخصائص (تحقيق محمد على النجار — دار الكتب المصرية ١٩٥٥ م) .

حازم القرطاجنى .

— منهاج البلغاء وسراج الأدباء

(تحقيق محمد الحبيب بن خوجة — تونس ١٩٦٦ م) .

حسان بن ثابت .

— ديوان حسان بن ثابت

(تحقيق د. سيد حنفى حسنين — الهيئة المصرية العامة للكتاب) .

الدمامينى ، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبى بكر .

— العيون الغامزة على خبايا الرامزة .

(تحقيق الحسانى حسن عبد الله — القاهرة ١٩٧٣ م) .

الدمنهورى ، السيد محمد .

— حاشية الدمنهورى على متن الكافى .

الرضى ، رضى الدين الاستراباذى .

— شرح شافية ابن الحاجب

(تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد — مطبعة حجازى بالقاهرة) .

د. رمضان عبد التواب .

— فصول فى فقه العربية .

(مكتبة الخانجى ١٩٨٠ القاهرة)

روبرتس ، بول .

Baul Roberts,

Modern Grammar

(New York, 1968)

د. زكريا إبراهيم :

— مشكلة الفن .

(مكتبة مصر ١٩٧٩ ، القاهرة)

أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى .

النوادر فى اللغة (بيروت ١٨٩٤ م) .

ابن سلام ، محمد بن سلام الجمحى .

— طبقات فحول الشعراء

(تحقيق محمود محمد شاكر — دار المعارف بمصر ١٩٥٢ م) .

سيبويه ، أبو بشر عمرو بن قنبر

— الكتاب (طبعة بولاق)

— الكتاب (طبعة عبد السلام هارون)

السيرافى ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان

— شرح الكتاب (مخطوط بدار الكتب ١٣٧ نحو)

ابن سينا ، أبو على الحسين بن عبد الله :

— جوامع علم الموسيقى (تحقيق زكريا يوسف ١٩٥٦ م)

— فن الشعر من كتاب الشفاء

(تحقيق عبد الرحمن بدوى — مع كتاب فن الشعر)

السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر .

— شرح شواهد المغنى

(نشره أحمد ظافر كوجان) .

الشنتمرى ، يوسف بن سليمان بن عيسى

— تحصيل عين الذهب ومعدن جواهر الأدب

(مطبوع بأسفل صفحات كتاب سيبويه طبعة بولاق)

صلاح عبد الصبور .

حياتى فى الشعر (دار اقرأ . بيروت ١٩٨١)

الضبي ، المفضل بن محمد

المفضليات (تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون مطبعة دار المعارف ١٣٦١ هـ) .

طرفة بن العبد .

— ديوان طرفة شرح الأعلم الشنتمرى

(تحقيق درية الخطيب ، لطفى الصقال — مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥ م) .

د. عونى عبد الرءوف .

— القافية والأصوات اللغوية

(مكتبة الخانجى مصر ١٩٧٧ م)

ابن فارس ، أبو الحسين أحمد .

— الصاحبى (تحقيق السيد أحمد صقر مطبعة عيسى البابى الحلبى)

الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد

— معانى القرآن (تحقيق محمد على النجار — طبعة دار الكتب المصرية)

ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم .

— الشعر والشعراء

(تحقيق أحمد محمد شاكر — دار إحياء الكتب العربية ١٣٦٤ هـ)

قدامة بن جعفر .

— نقد الشعر (تحقيق كمال مصطفى — مكتبة الخانجى ١٩٧٩ الطبعة الثالثة)

قيس بن الملوح ، مجنون ليلى .

— ديوان مجنون ليلى (تحقيق عبد الستار فراج — مكتبة مصر)

لى ، برين Brian Lee" The New Criticism and The Langnage of Poetry,,

ضمن كتاب : Essays on style and language

ed, by Roger Fowler (London 1970)

المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد .

— المقتضب (تحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمة القاهرة ١٣٩٩ هـ — المجلس الأعلى للشئون الإسلامية)

امرؤ القيس

— ديوان امرىء القيس

(تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الثالثة — دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م) .

المرزبانى ، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى .

— الموشح مآخذ العلماء على الشعراء فى عدة أنواع من صناعة الشعر .

(تحقيق على محمد البجاوى — دار نهضة مصر ١٩٦٥ م)

المرزوقى ، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن .

— شرح ديوان الحماسة .

(نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٣ م القاهرة) .

ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصارى

— لسان العرب

نزار قبانى .

— قصتى مع الشعر (مطبوعات نزار قبانى — بيروت)

— ما هو الشعر (مطبوعات نزار قبانى — بيروت)

د. مصطفى ناصف .

النحو والشعر قراءة فى كتاب دلائل الإعجاز .

(فصول ، العدد الثالث — إبريل ١٩٨١ م) .

د. محمد حماسة عبد اللطيف .

— الضرورة الشعرية فى النحو العربى (مكتبة دار العلوم ١٩٧٩ م) .

— العلامة الإعرابية فى الجملة (مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٤ م)

— فى بناء الجملة العربية (دار القلم — الكويت ١٩٨٢ م)

— النحو والدلالة (القاهرة ١٩٨٣ م)

ابن هشام ، أبو عبد الله جمال الدين .

— أوضح المسالك (نشر تحت اسم منار السالك إلى أوضح المسالك — محمد عبد العزيز النجار — مطبعة الفجالة الجديدة)

— مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب (دار إحياء الكتب العربية)

ويلك ، رينيه . René Wellk,

« The Main Trends of Twentieth Centuey Criticism »

Concepts of Criticism, ed, Stephen G. Nichols, Jr. (New Haven, 1963).

ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن على .

— شرح المفصل (إدارة الطباعة المنيرية)

الأصوات وأثرها فى المعجم العربى

د . رفعت الفرنوانى *

قد لا تبدو المشكلة التى سيثيرها هذا البحث فى نظر البعض مشكلة . وقد تبدو كما تصفها الفكرة الشائعة والسائدة ميزة للغة العربية ، لهذا أستميح القارئ الكريم عذراً أن ينتظر حتى ينتهى من قراءة كل المبررات . .

والمشكلة تتمثل فى غزارة المادة التى يقدمها المعجم العربى لقارئه ، ولا ينبغى أن يتبادر إلى الذهن أن الغزارة عيب إذا كانت تمثل ثراء لغوياً حقيقياً فهى فى هذه الحالة تمثل وضعاً لغوياً ممتازاً .

لكننا نقصد نوعاً آخر من الغزارة ، لا ينهض على واقع لغوى عاشته اللغة حقيقة وإنما ينهض على نظرة غير منهجية للغة على أنها أمشاج من هنا ومن هناك ، وتخليطات بين لهجات شتى ، أدت إلى جمع هذا الكم الهائل من الكلمات وحشوه حشواً بين دفتى المعجم العربى ، فكانت النتيجة ذلك الثراء الزائف فى الثروة اللفظية أو ما يمكن أن نطلق عليه عليه ذلك التضخم غير الصحى لهذه الثروة .

ولهذا التضخم أسباب كثيرة يدخل بعضها فى باب الترادف الذى لا يندرج فى موضوع البحث وذلك بغض النظر عن موقف اللغويين من هذا الباب (١) .

أما السبب الذى يلعب دوراً حاسماً فهو الاستعمالات الصوتية المختلفة باختلاف اللهجات العربية القديمة للفونيمات العربية ، وقد ساعد النظام الكتابى للغة العربية الذى سجلت به المادة اللغوية على زيادة هذا الوضع تعقيداً ، فهى تحتوى على ثمانية وعشرين رمزاً فقط فى الوقت الذى تحتوى فيه على ثمانية وعشرين وحدة صوتية رئيسية ، تصل إلى اثنين وأربعين صوتاً فى اللهجات القديمة المختلفة .

جاء فى الكتاب :

أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا هى : الهمزة والألف والهاء والعين والحاء

(*) مدرس علم اللغة بكلية الآداب – جامعة المنيا .

والغين والخاء والكاف والقاف والضاد والجيم والشين والياء واللام والراء والنون والطاء والدال والتاء والصاد والزاى والسين والظاء والذال والثاء والفاء والباء والميم والواو .

ثم ذكر أن هذه الحروف التسعة والعشرين تكون خمسة وثلاثين بحروف هى فروع وأصلها من التسعة والعشرين وهى كثيرة يؤخذ بها وتستحسن فى قراءة القرآن والأشعار وهى : —

النون الخفيفة ، والهمزة التى بين بين والألف التى تمال إمالة شديدة والشين التى كالجيم والصاد التى تكون كالزاى وألف التفخيم يعنى بلغة أهل الحجاز فى قولهم الصلاة والزكاة والحياة . .

وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة فى لغة من ترتضى عربيته ولا تستحسن فى قراءة القرآن ولا فى الشعر وهى : —

الكاف التى بين الجيم والكاف والجيم التى كالكاف والجيم التى كالشين والضاد الضعيفة والصاد التى كالسين والفاء التى كالتاء والظاء التى كالثاء والباء التى كالفاء .

نحن إذن أمام شين تمثل الصورة الشائعة وأمام شين كالجيم يمكن قبولها كما أننا أمام صاد تمثل الصورة الشائعة وأمام صاد كالزاى تمثل صورة صوتية يمكن قبولها ، وأمام صاد كالسين تمثل صورة غير مستحسنة .

وكذلك نجد أنفسنا أمام كاف تمثل الصورة الشائعة وأمام كاف بين الجيم والكاف تمثل صورة غير مستحسنة .

وكذلك نجد أنفسنا أمام جيم تمثل الصورة الشائعة وأمام جيم أخرى كالكاف وأمام جيم ثالثة كالشين تمثلان صورتين غير مستحسنتين لهذا الفونيم ثم نجد أمامنا طاء تمثل الصورة الشائعة عندهم وأمام طاء كالتاء .

وكذلك نجد ظاء تمثل الصورة الشائعة وظاء أخرى كالثاء تمثل صورة غير مستحسنة . ثم نجد أيضاً باء تمثل الصورة الشائعة وباء أخرى كالفاء لا تمثل إلا صورة غير مستحسنة عند القدمـــاء .

ويعنى هذا كله أننا قد نجد بعض الكلمات المحتوية على صوت الجيم مستعملة على وجهين أحدهما بالجيم والآخر بالشين ، ولقد عثرنا بالفعل أثناء تصفح المعجم على أمثلة كثيرة لكلمات تأتى فى موضعين مختلفين فى القاموس باختلاف النطق المعين لصوت الجيم ، فمره نجدها فى مكان هذا الصوت ومرة أخرى نجدها فى مكان الشين .

أمثلة :

الدش : السير . دج دجيجاً : دب فى السير .

المجدوه : المشددة الفرع : الرهج الغبار والسحاب بلا ماء ، الرهشوش المنهال من التراب .

الشاسىء : الجاسىء الغليظ .

الفرحجى فى المشى شبه الفرشحة (يلاحظ لقلب المكانى)

الأجعب : البطين الضعيف العمل والمنجعب الميت ، أشعب : مات ، وهو طماع .

كما أنا قد نجد بعض الكلمات المحتوية على صوت الجيم مستعملة بوجهين أحدهما بالجيم والآخر بالكاف .

أمثلة :

ريح سيهوج وسيهوك .

مر يرتج ويرتك .

أخذه سج فى بطنه وسك : إذا لان بطنه

الكعبة : الجعبة . . . . الخ .

كذلك قد نجد بعض الكلمات المحتوية على صوت الصاد مسعملة بثلاثة وجوه ، وموجودة فى ثلاثة أماكن بالمعجم أحدها بالصاد والآخر بالزاى (حسب قراءتنا المعاصرة لهذا الحرف الكتابى وإن كان لنا فى المسألة وجهة نظر) والثالث بالسين ؛ حسب قراءتنا لذلك الحرف أيضاً ، أو قد نجدها فى مكانين فقط بالمعجم :

الزبر . الصبر .

الزندوق ، الصندوق . السندوق .

الزقر : الصقـــر .

قزد : قصد .

الزدق بالكسر : لغة فى الصدق . . . الـــخ .

سبق . صبق .

سويق . صويق .

أن الأمثلة السابقة التى قادتنا إليها فكرة سيبوية عن عدد الأصوات العربية لا ينبغى أن تقصر نظرتنا فى البحث على تلك الأصوات التى ذكر لها سيبوية أكثر من وجهة فى الاستعمال ، فالمسألة أعمق من هذا وأشد تعقيداً يتضح هذا إذا وضعنا فى اعتبارنا الحقائق التالية :

١ — اختلاف وصفنا للأصوات فى جانب منها عن ذلك الوصف الذى قدمه القدماء

٢ — وضع العربية الصوتى كلغه مشتركة مقارناً بلهجاتها القديمة والحديثة على حد سواء .

٣ — وضع العربية الصوتى مقارناً بأخواتها الساميات .

إن هذه الاعتبارات الثلاثة لو وضعت فى بؤرة الاهتمام فى وقت واحد ستفسر لنا الكثير والكثير جدا من جوانب المشكلة المطروحة وسنحاول القاء الضوء على كل واحد من الاعتبارات الثلاثة السابقة فيما يلى :

١ — بالنسبة للاختلاف بين القدماء وبيننا فى وصف بعض الأصوات لن يكون المجال هنا مناسباً ولا كافياً لعرضه بالتفصيل وإنما يعنينا منه نتيجته التى ستكون منطلقنا للنظر فى المعجم .

وهذه النتيجة تحدد الأصوات الساكنة التالية موضعاً للخلاف وهى : —

الهمزة والقاف والجيم والضاد والطـــاء .

ولا ينبغى أن يفهم أن وجهتى النظر القديمة والحديثة تتطابقان تماماً بالنسبة لبقية أصوات العربية وإنما قصدنا إلى الأصوات المذكورة قصداً لأنها تمثل بوضوح ما يهدف إليه هذا البحث وهو النظر فى الثروة اللفظية للعربية .

سنتاول العلاقة بين الصوتين الاخيرين : الضاد والطاء أولا ثم سنعالج صوت القاف فى علاقته بصوتى الجيم والهمزة وغيرهما بشىء من البسط .

يصف سيبوية صوت الطاء بأنه : حرف أسنانى شديد مجهور مطبق (٢) .

ويقصد القدماء بالحروف الأسنانية الأصوات التى تخرج باعتماد طرف اللسان على أصول الثنايا العليا (٣) :

ويقرر سيبوية أنه لولا الأطباق لصارت الطاء دالا . والدال عنده حرف أسنانى شديد مجهور .

ويكاد الخلاف بين سيبويه ومن تابعه من الأقدمين من جهة وبين المحدثين من جهة أخرى ينحصر فى حكمة على الطاء بالجهر ، فهى كما ينطقها مجيدو قراء القرآن الكريم فى مصر وكما ينطقها مجيدو اللغة العربية صوت مهموس يمثل النظير المفخم للتاء وليس للدال كما يقرر سيبويه . .

ويعنى هذا أن الطاء التى تخيلها فقهاء اللغة القدماء ووصفوها لا تختلف عن الضاد كما ننطقها نحن ، أما ضادهم القديمة فتمثل صوتاً غريباً عنا لانعرفه فى الفصحى المعاصرة ونتيجة لهذا كله فلنا أن نتوقع تداخلا واختلاطا لمواقع كل من الطاء والضاد فى بعض الكلمات المحتوية على أيهما ، حيث أن ضاد اليوم هى طاء الأمس ، وطاء اليوم لا وجود لها فى القديم كما أن الضاد القديمة لا وجود لها فى الفصحى المعاصرة .

ويشير ذلك إلى أن تغييرا قد حدث لقائمة الفونيمات فى الغصحى ، فأصبحت تحتوى اليوم على ما لم تكن تحتويه قديما .

وتؤكد الإشارات (٤) التى تركها اللغويون القدامى ذلك ، فسيبوية يتكلم عن أصوات غير مستحسنة ولا كثيرة فى قراءة القرآن ولا فى الشعر ممن ترتضى عربيته ومنها الطاء التى كالتاء ومعنى هذا أنه كانت هناك طاء مماثلة للتاء ، بحيث لا يبعد المرء عن الجادة إذا استنتج أن هذه الطاء المستهجنة عند القدماء هى الطاء التى ننطقها اليوم أو هى صوت قريب منها ، وأن طاءهم الحسنة قد حلت محل ضادهم التى أمحت وصارت (أى طاءهم الحسنة) تمثل الضاد المعاصرة .

ونتيجة لهذا فنحن لا نتفق مع برجشتراسر فى قوله بأن نطق الطاء العتيق قد امحى تماماً (٥) فهذا النطق ما زال موجوداً فى الفصحى المعاصرة وإن كان يمثل فونيا آخر هو فونيم الضاد .

لكنا حين انتقلنا بهذه النتيجة التى تبدو مقبولة علمياً وتاريخياً إلى دائرة المعجم العربى محاولين العثور على طاء سيبويه المستهجنة الشبيهة بالتاء وهى بعينها طاؤنا المعاصرة ، وذلك بالبحث عن الكلمات المسجلة مرتين ، مرة بالطاء ومرة بالتاء أو الدال لم نوفق فى العثور على كثير من هذا النوع من الكلمات(١١٩) وليس يعنى هذا تشكيكا فى النتيجة السابقة ،

وإنما وجدنا كلمات يشترك فى كل زوج منها صوت الطاء وصوت الثاء / t / ؛ فهى تأتى مرة بالطاء ومرة بالثاء مثل : —

ضبث جـ ١ ص ١٧٥ و ضبط جـ ٢ ص ٣٨٤ .

الرثيث جمعه رثاث : ورثات الحمقاء أو ضعاف الناس جـ ١ ص ١٧٣ .

الرطيط وجمعه رطاط : الأحمق والحمق جـ ٢ ص ٣٧٤ .

الجث القطع جـ ١ ص ١٧٩ القط : القطع جـ ٢ ص ٣٩٤ (عن العلاقة بين القاف والجيم انظر صوت القاف) .

الهرث بالكسر : الثوب الخلق جـ ١ ص ١٨٣ ولم يورد لها فعل)

هرط عرضه وفيه طعن ومزقه : فى الكلام : سفسف جـ ٢ ص ٤٠٧ .

اللث والإلثاث واللثلثة : الإلحاح والإقامة ودوام المطر جـ ١ ص ١٧٩ .

لط بالأمر يلط : لزمه جـ ٢ ص ٢١٧ .

وعلى كل حال فنحن لا نستريح تماماً إلىأن هذه الأمثلة يمكنأن تشكلأساساً صالحاً لبحث العلاقة بين الطاء والتاء وأنما قمنا بالبحث عنهذه العلاقة يدفعنا الافتراض القائل بوجود نظيرمفخم للثاء/ t / فى السامية الأصلية وأن هذا الصوت ربما يكون قد تطور فى العربية إلى النظير الانفجارى له وهو الطاء ، وهذا أمر طبيعى فى تطور الأصوات ما بين الأسنانية إلى نظائرها الانفجارية .

فإذا انتقلناإلى الضاد ونعنى بها ذلك الصوت الأسنانى الانفجارى المجهور المفخم الذى قام بتمثيلفونيمى الطاء قديماً والضاد حديثاً ، وحاولنا أن نتعرف على شكلها القديم كما حدده سيبوية ومن تلاه وجدنا أنها تمثل مشكلة كبيرة بالنسبة للباحث فى تاريخ تطورها .

فوصف اللغويين الأقدمين للضاد غير واضح ، يتسم بغير قليل من الغموض والتعقيد بحيث يحار المرء فى فهم ما يقصدون على وجه الدقة .

وبادىء ذى بدء نقرر أن الضاد التى وصفها القدماء تمثل بالنسبة لنا صوتا مجهولا من الصعب تصوره وأنها تختلف اختلافا جوهريا عن الضاد المعاصرة .

فالضاد المعاصرة كما سبق القول : صوت أسنانى انفجارى مجهور مفخم (d) ولا يوجد لها نظير فى اللغات السامية المعروفة وذلك باستثناءاللغة الأثيوبية القديمة ، وترجع

هذه الضاد إلى فى العربية والأثيوبية القديمة إلى الصوت السامى القديم المماثل للظاء فى الفصحى المعاصرة / d / ، ولقد تطور هذا الصوت / d / فى اللغات السامية فأخذ أشكالا مختلفة ، فلقد تحول إلى صاد / S / فى كل من الأكادية والعبرية ، كما تحول إلى عين / C / أو قاف / q / فى الأرامية كما احتفظ بصورته ما بين الأسنانية / d / فى العربية الجنوبية القديمة (٦) .

أما الضاد القديمة فلا تتفق مع الضاد الحديثة إلا فى أن كليهما صوت مفخم فلها مخرج آخر وهى رخوة (احتكاكية) وهى مجهورة فى نظر جمهور اللغويين القدماء ومهموسة فى نظر بعضهم كالسكاكى ولا يوجد لها نظير مرقق عند الجميع ، وهى أحيانا قوية وأحياناً ضعيفة كما سنرى ، ويعنى هذا أن القدماء أنفسهم لا يتفقون على وصف محدد للضاد وهم كذلك لا يثبتون على رأى فى تحديد مخرجها ، حيث يرى الخليل أنها شجرية أى من مخرج الثلاثة قبلها « الجيم والشين والياء » والشجرة عنده مفرج الفم ، أما سيبوية فيرى أنها « من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس » ويتابعه فى تحديد ذلك المخرج من تلاه من اللغويين (٧) .

ثم يتكلم سيبويه عما سماه الضاد الضعيفة ويصفها بأنها « تتكلف من الجانب الأيمن وأن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف لأنها من حافة اللسان مطبقة ، لأنك جمعت فى الضاد تكلف الأطباق مع إزالته عن موضعه ، وإنما جاز هذا فيها لأنك تحولها من اليسار إلى الموضع الذى فى اليمين ، وهى أخف لأنها من حافة اللسان ، وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها ، فتستطيل حين تخالط احروف اللسان فسهل تحويلها إلى الأيسر ، لأنها تصير فى حافة اللسان فى الأيسر إلى مثل ما كانت فى الأيمن (٨) » .

إن كل ما يفهم من وصف سيبويه لمخرج الضاد أنها تمثل صوتاً جانبياً lateral (٩)

أما بقية الوصف الطويل الذى سجله نص سيبويه ، فمن الصعب تصور ما يعنيه بدقه وإن كان المرء يكاد يتصور أن سيبويه يصف صوتاً مركباً من صوتى اللام والضاد المعاصرة /Ld/ وأخالنى أتشكك فى أن تحريفاً قد أصاب هذا النص الذى يزيد محاولة تصور صوت الضاد فى القديم تعقيداً .

فما معنى أن يتكلف الناطق أحد أصوات لغته الأم ، وأن يتكلف إن شاء من الجانب الأيمن أو الأيسر وما معنى أن يكون هذا التكلف سبباً فى خفة الضاد « وهى أخف لأنها من حافة اللسان » وما معنى أن يخالط صوت مخرج غيره بعد خروجه فيستطيل حتى يخالط حروف اللسان ؟ وهل تخرج الضاد من غير حافة اللسان كما يقرر سيبويه ؟ أو ليست الحافة

جزءاً فيها ثم ما معنى سهولة تحويلها إلى الأيسر ، وتعليل ذلك بأنها تصير فى حافة اللسان فى الأيسر إلى مثل ما كانت فى الأيمن ، ثم تنسل من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان كما كانت فى الأيمن ؟

إن هذا الوصف تتناقص جزئياته وتتنافر ، ونستطيع ونحن راضون أن نفترض أحد افتراضات ثلاثة :

إما أن سيبويه لم يوفق فى وصف مخرج الضاد وهذا ما نستبعده ، وإما أن هذا النص لا يمثل بدقة وصف سيبويه للضاد وأن تحريفاً من نوع ما قد أصابه ، وهذا ما لا نستطيع إثباته .

وإما أن سيبويه يصف صوتاً مركبا من صوتين هما ما يشبه اللام والضاد كما ننطقها الآن / Ld / وهذا ما نرجحــه .

فالدراسات فى اللهجات العربية المعاصرة تثبت كما تثبت إشارات الأقدمين أن تلك الضاد تشبه اللام المفخمة ، ففى اللهجات المعاصرة يرى لاندبرج Landberg أن الضاد ما زالت تتميز عن الظاء فى جنوب الجزيرة العربية ، فالضاد هناك تتساوى مع اللام/المفخمة / L / أما الظاء فتماثل الظاء القديمة / d / ويتمثل هذا بالتحديد فى لهجة دثينه Datina وتقع إلى

الشرق عدن والأمثلة على ذلك Lac = ضاع ، abyal = أبيض ، وما زالت هذه اللهجة محتفظة بالأصوات ما بين الاسنانية الذال والتاء والظاء (١١) .

ويتفق هذا مع ما يراه برجشتراسر من أن للضاد نطقاً قريباً من نطق اللام عند أهل حضر موت وهو كاللام ، كما أن الأندلسيين كانوا ينطقون الضاد مثل ذلك ولذلك استبدلها الأسبان بالصوت المركب من اللام والدال / Ld/ فى الكلمات العربية المستعارة من لغتهم مثل كلمة القاضى التى صارت فى الأسبانية alcalde (١٢) .

أما فى القديم فهناك روايات عن لغويى العرب كتلك الرواية التى ذكرها الزمخشرى فى المفصل عن أن بعض العرب كانت تقول : الطجع بدلا من اضطجع .

ويرجع برجشتراسر نشأة نطق الضاد / d / عند البدو إلى ذلك النطق القديم ، وذلك بتغيير مخرجها من حافة اللسان إلى طرفه ، كما يرجع نطق الضاد عند أهل المدن (/ d / إلى هذا النطق البدوى الاحتكاكى / d / وذلك باعتماد طرف اللسان على الفك الأعلى بدل تقريبه منه ، فصار الحرف شديداً بعد أن كان رخوا (١٣) .

ويفسر لنا هذا التطور فى نطق الضاد من / Ld/ إلى / d / عند البدو ثم إلى /d/ عند غيرهم التبادل بين صوتى الظاء / d / والضاد (/ d / الذى تنتشر أمثلة فى المعاجم العربية والذى سنورد له بعضاً من كثير من الأمثلة بعد قليل :

وخلاصة ذلك كله أن الضاد القديمة صوت جانبى احتكاكى (رخو) مجهور مطبق لكن هناك رأياً لافتاً للنظر بالنسبة للضاد القديمة نرى إثباته هنا تكملة للموضوع ويتمثل فيما يقرره السكاكى من أن الضاد حرف مهموس (٦٤) وهذا الحكم على خطئه يلفت نظرنا إلى نقطة هامة هى تشابه الضاد مع الظاء فى الهمس على ما يرى السكاكى مخالفاً بذلك جمهور اللغويين ، ولعل الفائدة الوحيدة التى يمكن استنتاجها من رأى السكاكى هى أن الصوتين كانا متداخلين فى الاستعمال فى عصره ، كثيرى التبادل فيما بينهما وإلا فكيف نفهم حكمه عليهما بالذات بالهمس دون بقية الأصوات المجهورة .

ولقد انعكس تداخل استعمال صوتى الظاء والضاد قديماً على اللجهات العربية المعاصرة حيث يبدو تداخلهما واضحاً .

ولم يقتصر هذا التداخل على الاستعمال اللغوى فى القديم داخل الكلمات بل امتد إلى أحكام اللغويين القدماء على هذين الصوتين ففى الوقت الذى يقرر فيه ابن جنى بأن الضاد للعرب خاصة (١٥) يقرر الفيروز آبادى أن الظاء حرف خاص بلسان العرب (١٦).

أما فى العصر الحاضر فإن الفصحى تميز بين الظاء والضاد بعكس اللهجات المعاصرة ففى العراق تنطق الضاد مثل الظاء (١٧) كما هو الأمر فى نطق البدو .

أما فى اللهجات المصرية المعاصرة فإن الظاء / d / تقلب ضادا (d / أو تقلب إلى النظير المفخم للزاى /Z / وهو صوت لثوى احتكاكى مجهور مفخم ، فنحن نسمع dahf ضهر إلى جانب Zalim — ظالم كما تستعمل كلا الطريقتين فى mahfaza, mahfada حافظة النقود .

كما أن الضاد (/ d / تقلب أحياناً (/ Z / فى مثل Zâbit — ضابط ، الظنابا azzanâyâ (جمع ضنى وهو الولد « راجع القاموس » « وفى مثل فايظ Fayiz فائض .

أننا حين نتقل بهذه النتيجة إلى المعجم العربى مقلبين صفحاته بسرعة فأننا سنعثر على أمثلة كثيرة لكلمات واحدة مستخدمة بالضاد أو الظاء مثل بضر : ذهب دمه بضرا أى هدرا .

بظر : ذهب دمه بظرا أى هدراً حـ ١ ص ٣٨٨ .

مثـــل :

قايضة : عاوضة وبادله حـ٢ ص ٣٥٦ .

عامله مقايظة حـ ٢ ص ٤١٢ .

ظباظب الخيل وضباضبها : أصواتها .

الأرظ والأرض : قوائم الدابة .

عظته الحرب كعضته : وفلانا الأرض الزقه بها حـ ٢ ص

فلان يقرض صاحبه تقريضاً وفلانايقرظ صاحبه تقريظاً : إذا مدحه بحق أو بباطل إلخ

أن هذهالأمثلة وغيرهاما يحتاج إلىاستقراء كامل تذكرنا بالأمثلة التاليةللتبادلالصوتى بين الطاء والظاء : الجلفاط : ساد دروز السفن الجدد بالخيوط « الخرق بالتغير كالجلنفاط وقد جلفطها حـ ٢ ص ٣٦٦ :

الجلفاظ بالكسر : مصطلح السفن وفعله الجلفظة حـ ٢ ص ٨٤٠ .

الحبنطى : الممتلى غيظاً حـ ٢ ص ٤٠٩ .

المحبنظى : كالمحبنطى : الممتلىء غيظاً حـ ٢ ض ٢٠٩

الحضظ بضمّتين وكصرد : دواء يتخذ من أبوال الأبل أو الحضض . شمطه يشمطه : خلطه كاشمطه حـ ٢ ص ٣٨٢ الشمظ : المنع والخلط حـ ٢ ص ٤١٠ .

لط بالأمر يلط : لزمه حـ ٢ ص ٣٩٧ .

اللظ : اللزوم والإلحاح حـ ٢ ص ٤١٣ .

أننا لا ينبغى أن ننسى أن الطاء هنا صوت مجهور يساوى ضادنا المعاصرةولقد ثبت من هذه الأمثلة وغيرها أن الظاء تمثل قاسماً مشتركا للتبادل مرة مع الطاء ومرة مع الضاد ، ولقد أرجع القدماء بعض هذه التبادلات بوضوح إلى اختلاف اللهجات العربية القديمة ، ولكنهم لم يفسروا لنا بقية التبادلات وهى تمثل الأغلبية فى الأمثلة التى عثرنا عليها .

وعلى كل حال فأن الاختلافات اللهجية لا تمثل السبب الوحيد فى التبادلات الصوتية ، فواقعنا اللغوى يشير إلى أن المتكلم المنتمى إلى لهجة معينة قد يراوح بين استعمال الضاد والظاء فى الكلمة بعينها مثل : حفض الدرس hafad iddars وحفظ الدرس ، hafaz iddars و محفضة mahfada ومحفظه mahfaza .

القـــاف :

قصدنا صوت القاف قصداً لأنه يمثل بدقة ووضوح جانبين من الجوانب الثلاثة التى حددناها للنظر فى الأصوات العربية فى تبادلاتها ، فالقاف تمثل موضوع خلاف بين القدماء والمحدثين حيث لا يتفقون على وضعها ، وهى كذلك صوت غنى بصورة اللهجية فى القديم والحديث .

يمثل صوت القاف أحد فونيات اللغات السامية بكتلتيها الشمالية والجنوبية والقاف صوت لهوى انفجارى مهموس كما ينطق اليوم فى الفصحى المعاصرة من مجيدها .

ويتركز الخلاف فى وصف القدما له حول جانب الهمس ، فهم يعتبرونه صوتاً من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى أو من اللهاة شديداً مجهورا ، والحكم على القاف بالجهر يمثل إجماعاً من اللغويين العرب القدماء .

وتنفى الدراسات الصوتية الدقيقة التى قدمها القدماء عنهم احتمال الخطأ فى وصف القاف بالجهر . ولا يبقى الا الاحتمال الآخر وهو أنهم كانوا يصفون صوتاً آخر غير تلك القاف المهموسة ، فأى صوت يمكن أن يكون

لقد تحدث القدماء عن صوت مهموس انفجارى مجهور وهذا يعنى أنهم يتكلمون عن نظير مجهور لقافنا المهموسة وهذا أحد احتمالين أما ثانيهما فهو أن هذا الصوت المهموس الذى وصفه القدماء ممثلا لفونيم القاف فى الفصحى / P / لا يمثل هذا الصوت الذى وصفه القدماء تمثيلا كاملا بل يمثل جزءاً منه فالصوت القديم الذى وصفه القدماء ربما كان قافاً مهمزة Glottalisiert / qء / والهمزة من الأصوات المجهورة عند القدماء (١٨) .

فأثر جهرها فى وصفهم للقاف بأنها مجهورة ، ودليلنا على ذلك هو أن هذه القاف المهمزة ما زالت تستعمل حتى اليوم فى بعض اللهجات العربية المعاصرة مثل لهجة واحة الفرافرة بجمهورية مصر العربية فعندهم q'amh — قمح ، كما يؤكد هذا ما يقرره ابن الجزرى من أن حرف القاف لا يقدر أن يؤتى به ساكنا إلا مع صوت زائد لشدة استعلائه وهذا الصوت عنده هو القلقلة . .

ويزيد هذا تأكيداً ما هو ثابت من أن العربية قد حافظت بشدة على ظواهر صوتية موغلة فى القدم كما حافظت قائمة فونياتها على مجمل النظام الفونولوجى للغات السامية فى السواكن أو فى الحركات (١٩) ويمثل نطق الأصوات المفخمة مهمزة وضعاً سامياً قديماً

كما سنفصل بعد قليل ويعنينا الآن أن نؤكد أن القاف كصوت لهوى انفجارى مهموس تستخدم فى بعض اللهجات المعاصرة فى العراق وفى مصر فى منطقتى برج مغيزل والبرلس على الساحل الشمالى . (٢٠) .

وربما تفسر لنا هذه القاف المهموزة نطقاً لافتاً للنظر فى العربية المعاصرة والقديمة على حد سواء ونعنى به نطق القاف همزة فى بعض اللهجات العربية القديمة التى لا نعرفها والتى نرجح أنها تستخدم الجيم السامية وهى صوت حنكى أنفجارى مجهور ، وفى لهجة القاهرة المعاصرة وفى لهجات المدن العربية الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط ما بين حلب وفاس فى المغرب العربى وفى لهجة مالطة .

فلربما استثقل سكان هذه المناطق نطق ذلك الصوت المركب من صوتى القاف والهمزة فأسقطوا نصفه الأول القاف / q ٪ وأكتفوا بنصفه الآخر وهو الهمزة / ء / .

على أن هذا السلوك فى الاكتفاء بالهمزة بدلا من القاف أو بالدقة بدلا من ذلك الصوت المركب من القاف والهمزة فى بعض اللهجات القديمة والحديثة على حد سواء لا ينفى أن عملية الاكتفاء قد أخذت الوضع المقابل وهو الاكتفاء بالجزء الأول من هذا الصوت وهو القاف وإسقاط الجزء الثانى وهو الهمزة ، وهذا ما حدث فى الفصحى المعاصرة وفى اللهجات المعاصرة التى ما زالت تستخدم القاف / q / .

ومما يؤكد ما نذهب إليه من استثقال المتكلمين لصوت القاف المهموزة أو ذلك الصوت المركب من قاف وهمزة معا /٪qء/ أن (القاموس المحيط) على ضخامته لا يحتوى بعد استقرائنا له بدقة إلا على أربع كلمات فقط تمثل التوالى الصوتى : القاف فاء للكلمة والهمزة عينا لها وأى صوت آخر يمثل اللام وهذه الكلمات الأربعة مشكوك فى اثنتين منها هما :

القأقأة أصوات غربان العراق .

القأش القلش لغة عراقية .

فالكلمتان كما يقرر صاحب القاموس لهجة للعراق ولا تنتميان إلى اللغة المشتركة .

أما الكلمتان الأخريان فهما :

قأب الطعام كمنع : أكله والماء شربه .

قأى كسعى : أقر لخصم بحق .

و يعطينا هذا الحق فى أن نختلف مع من يرى فى القاف التى تنطق همزة أنها على ما يبدو حتى الآن تطور محل خاص (٢١) ، فاستعمال الهمزة فى مكان القاف لا يقتصر محليا

على بعض لهجات مصر بل يوجد له أكثر من موضع فى الدرل العربية ، هذا فضلا عن وجودها فى بعض اللهجات العربية القديمة كما ستبرهن الأمثلة التى سنوردها فيما بعد .

وليس تبسيط نطق الصوت المركب بالاكتفاء بأحد مكونيه عربياً فى السلوك اللغوى ، فقد حدث هذا بالنسبة لصوت الجيم لمركب من الدال والجيم / Z / /d Z/ فاستعملت الدال فى بعض اللهجات المعاصرة كلهجة مدينة جرجا ، واستعملت الجيم ذلك الصوت الاحتكاكى المجهور / Z / فى اللهجات الشائعة فى الشام .

كما أن اللغات السامية توقفنا على سلوك لغوى مماثل وإن اتصل ببعض الأصوات الأخرى ، فالأصوات المطبقة فى الاثيوبية أصوات مهمزة (٢٢) / Z' / ، / d' / ويمثل هذا وضعاً سامياً قديما سقط من كثير من اللغات السامية ، وتدلنا اللهجات العربية المعاصرة على وجود هذا النطق حتى اليوم فى المنطقة الواقعة جنوبى أبى تيج بمحافظة أسيوط المصرية (٢٣) .

فهذا التهميز فى نطق الأصوات المفخمة أو المستعملية بتعبير القدماء من الأمور المألوفة قديما وحديثاً .

بل أنه يمثل أقدم نطق للأصوات المفخمة فى اللغات السامية ، أما النطق الأكثر بساطة لهذا الأصوات فيتمثل فيما يطلق عليه تفخيمها .

وليس معنى ذلك أن هذه القاف المهمزة كانت تمثل النطق الوحيد عند العرب القدماء ، فقد كان عندهم أيضاً صوت الجاف / g / وهو النظير المجهور للقاف الفصحى المعاصرة والذى ما زال مستخدما فى اللهجات المعاصرة عند البدو ، كما كانت عندهم أوجه أخرى لنطق القاف سنوردها بعد قليل .

وينبغى أن يكون واضحاً أن أهمال النظر فى هذه الأوجه المختلفة لنطق القاف عند القدماء ومحاولة وضع وصفهم للقاف على أنه يمثل الصورة الوحيدة للقاف عندهم يوقع فى وهم كبير ، وتتحدد سمات هذا الوهم إذا سلمنا بحقيقة أن العربية القديمة كانت لها لهجاتها المختلفة والموثوق بها كذلك من علماء العربية إلى درجة الاعتداد بها فى قراءة القرآن الكريم ، فقد روى ابن جنى عن الفراء أن قريشا تقول «كشطت» وقيس وتميم تقول « قشطت » ثم يعلق ابن جنى تعليقاً عبقريا بقوله « وليست القاف فى هذا بدلا من الكاف لأنهما لغتان لأقوام مختلفين » (٢٤) كما قرئت الآية الكريمة « وأما اليتم فلا تكهر » بالكاف (٢٥).

فاذا سلمنا بأن للقاف أوجها نطقية مختلفة ومعتداً بها وهو أمر لا معدى عنه لأنها تمثل

لهجات عربية قديمة لا يشك أحد فى فصاحتها فأننا نسطيع الانتقال من القاف كوحدة صوتية إلى الكلمة التى تمثل الوحدة الأكبر من الصوت والمقطع .

ونود أن نلفت النظر إلى أننا حين نستخدم كلمة القاف لانعنى بها قيمة صوتية واحدة، بل نعنى شتى الصور المختلفة لفونيم القاف فى اللهجات العربية القديمة والحديثة وهى كما اتضح لنا حتى الآن : —

١ — صورتها كصوت لهوى مهمز انفجارى مجمور / qʔ/ ونعنى بها القاف المهموزة التى اعتبر القدماء همزها جهزا على أساس عدهم للهمزة صوتاً مجهوراً .

٢ — صورتها كصوت لهوى انفجارى مجهور / g / ونعنى بها النظير المجهور للقاف المعاصرة وهو أساس صوت الجاف / g/ فى بعض اللهجات العربية المعاصرة والقديمة للبدو ، ويراه برجشتراسر و فشر مماثلا لصوت القاف ، كما وصفها القدماء (٢٦)

ويحتوى المعجم العربى على أمثلة لهذه القاف مكتوبة بالجيم ومن أمثلتها الغصلجه : الغصلفة فى اللحم إذا لم يملح ولم ينضج ج ١ ص ٢٠٩ ، ج ٣ ص ٣٨١ .

الجربز بالضم : الخبيث معرب والمصدر الجزيزة ج ٢ ص ٧٤ :

قربز بالضم لجربز ح ص ١٩٣ نشوق ولشوغ (ملاحظة وردت هذه الكلمة بالعين نشوع بنفس المعنى هذا قياس خاطئ من القدماء فى الاستخدامات حيث تخيلوا العين هنا أصلية فاحلوا محلها العين كما هو الشأن فى تلك اللهجات التى لم تكن تحتوى على صوت الغين شأن بعض اللغات السامية كالعبرية والأرامية)

ما تلمج : ما تلمق ح ٣ ص ٢٩٠ .

الجصة : القصه ج ٢ ص ٣٢٥ : تقصيص الدار : تجصصها . . .

شج البحر : شقه ح ١ ص ٢٠٢ : اللقلقة واللجلجه .

ونكتفى بهذا القدر من الأمثلة التى جمعنا من أمثالها الكثير .

ونود أن نشير إلى أن ينبغى نطق الجيم فى مثل هذه الكلمات التى توجد لها نظائر بالقاف نطقاً انفجاريا وليس مركبا ، أى نطقها بالجاف ، فنطقها بالجيم المركبة أو ما نطلق عليها الجيم الفصحى خطأ صراح فهى جاف أو صورة لهجية للقاف وليست ممثلة لفونيم الجيم .

٣ — صورتها كصوت لهوى أحتكاكى مجهور / g/ وهو صوت يشبه صوت الغين كما ننطقه اليوم ويوجد نطق القاف هكذا فى بعض اللهجات العربية المعاصرة فى السودان وفى بعض مناطق مصر ، حيث توجد له بقايا فى بعض أجزاء من محافظتى الجيزة والمنوفية . فى بعض الأفعال مثل يغدر — Yigdar أى : يقدر (٢٧) .

ويحتوى المعجم العربى كذلك على كلمات محتوية على هذا الصوت ومكتوبة بالغين مرة وبالقاف مرة ومن أمثلتها : —

بزغت الشمس / بزقت حـ ٣ ص ٢٢٠ .

فى كلامه لغلغة : عجمة ولخلخة حـ ٣ ص ١١٦ .

اللقلقة : كل صوت فى اضطراب ، اللجلجة والتردد فى الكلام حـ ١ ص ١١٢ :

نشوق ونشوغ : السعوط (فى مكانين مختلفين فى القاموس) .

٤ — صورتها كصوت حنكى قصى انفجارى مهموس أى كصوت الكاف المعاصرة /K / وتوجد لهذا النطق بقايا فى اللهجات المعاصرة الواقعة فى قلب فلسطين ومالطة (٢٨) وقد أحلت هذه اللهجات الصوت اللثوى الحنكى المركب المهموس / ts/ محل الكاف يقولون Tsalb بدلا من كلب كما كان هذا النطق تقريباً موجوداً فى الأندلس العربية ، حيث توجد بقايا كلمات عربية فى الأسبانية والبرتغالية بهذا الصوت مثل Yiamisa قميص للرجال والنساء .

ويحتوى المعجم العربى على كلمات كثيرة للغاية ترد مرتين مرة بالقاف ومرة بالكاف ومن أمثلتها : —

قاتعه وكاتعه : قاتله .

الوقواق : الجبان حـ ٣ ص ٣٠٠ الوكواك : الجبان حـ ٣ ص ٣٣٤ .

القشط : الكشط حـ ٢ ص ١٩٥ .

الدك : الدق والهدم حـ ٣ ص ٣١٠ .

اللقلقة : كل صوت فى اضطراب والتقلقلق : التقلقل حـ ٣ ص ٢٩٠

اللـك : الخلط واللحم ، وهو لكيك فى كلامه أخطأ حـ ٣ ص ٣٢٨ .

٥ — صورتها كصوت حنكى قصى احتكاكى مهموس / X/ ويستعمل هذا النطق فى بعض مناطق محافظة الجيزة وأجزاء مختلفة من مصر الوسطى فى بعض الكلمات

مثل dilwaxt — الآن التى تسمع كافا فى بعض مناطق مصر العليا dilwaklt

ويحتوى المعجم العربى على كلمات تحتوى على هذا الصوت مثل :

اللقلقة : كل صوت فى اضطراب ج ١ ص ١١٢ .

لخ فى كلامه : جاء به معجماً ملتبسا حـ ٢ ص ٢٧٨ .

كما وردت نفس المادة بالغين : لغلغلة : عجمة ولخلخلة كما وردت أيضاً بالجيم وينبغى أن تنطق نطقاً أنفجاريا لجلجلة Laglaga وليس نطقاً أحتكاكيا كما سبق .

تبخلص لحمه : عظم حـ ٢ ص ٣٠٦ والبلخص كجعفر الغليظ .

وذلك فى مقابل بلأز الرجل : أكل حتى شبع أو الشيطان أو الغلام الغليظ حـ ٢ ص ١٧٣ (وسر صناعة الأعراب حـ ١ ص ١٢٢) وإنما يتم التبادل بين الهمزة والقاف وتؤيد اللهجات المعاصرة ذلك ، ففى لهجة القاهرة .

بألظ وفى لهجات الصعيد بجلظ baglaz أى غلظ وصار سمينا.

٦ — صورتها كصوت حنجرى انفجارى مجهور / ء / وهو صوت الهمزة ولهذا الصوت كما سبق وجود فى اللجهات العربية القديمة المثبتة فى القاموس ، كما يوجد فى كثير من اللهجات العربية المعاصرة كلهجة القاهرة وكثير من أجزاء الدلتا وكثير من المدن العربية الممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط :

ويورد القاموس كذلك كلمات تحتوى على القاف مرة وعلى الهمزة مرة أخرى ومن أمثلتها : —

الوأبه : النقرة فى الصخرة تمسك الماء حـ ١ ص ١٤٠ (+ ٨٩) .

الوقب : النقرة فى الصخرة يجتمع فيها الماء حـ ٢ ص ١٤٢ .

الأفز : الوثب كأنه مقلوب عن الوقز حـ ٢ ص ١٧١ .

قفز : وثب حـ ٢ ص ١٩٤ .

زنأ عليه : ضيق حـ ١ ص ١٨١ .

زنق على عياله حـ ٣ ص ٢٥١ .

فرس أبوص : نشيط سباق حـ ٢ ص ٣٠٥ .

فرس قبوص : خفيف نشيط ﺣ ٢ ص ٣٢٣ .

هأهأ الرجل : قهقه (يراعى القلب المكانى . ﺣ ١ ص ٣٤ الخ .

ولا يقتصر إيراد هذه الصور اللهجية على القاف والجيم والكاف بل أنه يشمل كثيراً من الأصوات ليس المجال بكاف لإيرادها بالتفصيل .

نود أن ننتقل إلى الجانب الثالث من جوانب النظرة إلى الأصوات ، ونعنى به كما سبق القول : وضع الأصوات العربية مقارنة بالأصوات السامية ، وتشير المقارنة السريعة إلى أن العربية قد حافظت على كثير من الأصوات التى أسقطتها اللغات السامية الأخرى نتيجة للتطور الذى يأخذ عادة مساراً معيناً ، ونعنى بذلك أن كثيراً من اللهجات العربية المنطوقة حتى الآن فى تطور نظامها الصوتى قد سارت فى نفس الطريق الذى سلكته اللغات السامية القديمة ، ويلفت هذا النظر إلى احتمال وجود استخدامات صوتية مماثلة فى بعض اللهجات العربية القديمة ، وهذا ماقابلناه ونحن نقلب صفحات المعجم العربى .

فالأبجدية السامية تشير إلى وجود اثنين وعشرين حرفا كتابنا تقوم بتمثيل عدد مساو من الأصوات للوهلة الأولى ، وأن كانت الحقيقة تشير إلى إمكانية تمثيل هذه الحروف لعدد أكبر من الأصوات .

والأصوات التى لا نجدها بصفة أساسية فى العبرية والسريانية هى الخاء والغين والظاء والذال والثاء والضاد .

كما أن العبرية والسريانية من ناحية مقابلة تحنوبان على بعض الأصوات التى تدل ظواهر الأمور على عدم وجودها فى العربية الفصحى القديمة ، كصوت الـ V وهو صوت شفوى أسنانى احتكاكى مجهور ، وكصوت الـ /P/ وهو صوت شفوى ثنائى انفجارى مهموس ويستعمل هذان الصوتان فى اللغتين المذكورتين فى مواقع صوتية معينة كبديلين لكل من الباء والفاء وهما نظيراهما من حيث الهمس والجهر على التوالى : —

ويعنى هذا أنه قد حدث تعديل لقائمة الفونيمات فى هاتين اللغين وفى اللهجات العربية التى سارت فى نفس الطريق ، ويتمثل هذا التعديل فى نقاط كثيرة سنكتفى منها بما يأتى :

قامت الحاء بتمثيل صوت الخاء بالإضافة إلى وظيفتها الأساسية ولقد تم هذا فى بعض اللهجات العربية المعاصرة كلهجة مالطة ففيها hps = خبز hargitta = أى أخرجتها hallieni خلنى (٢٩) .

كما تم فى القديم مثل ذلك كما تدل الأمثلة :

منفوحا — منفوخا .

يتحون مالى ويتخونه : ينقصه من أطرافه .

المحسول : المخسول : المرذول .

طحرور : طخرور : السحابه (٣٠)

• كما قامت العين بتمثيل صوت الغين بالإضافة إلى وظيفتها الأساسية فى العبرية والآرامية ولهجة مالطة المعاصرة (٣١) وقد حدثت استعمالات صوتية مماثلة فى القديم كما تدل الأمثلة :

عبعب وغبغب : صنم معروف لقضاعة ومن داناهم .

لعن لغة فى لعل ولغل .

أسد عسرب : غليظ شديد ويقال غثرب مثل عشرب .

« شغفها حبا » وشعفها وهو عشق مع حرقة .

وعلى الباحث أن يتسلح بالحذر الشديد وهو يتتبع تلك الأزواج من الكلمات التى تستعمل فيها العين والغين لأن بعضها لا يمكن تخريجه على أن العين لغة فى الغين كما فى الأمثلة المذكورة ، بل يخرج على أوجه أخرى كالمثال :

النشوغ : النشوع : السعوط (٣٢) .

ولقد أورد السيوطى هذا المثل ضمن الأمثلة السابقة لكنا لا نقبل ببساطة أن تكون العين لغة فى الغين ، حيث تستعمل هذه الكلمة بالقاف : نشوق .

ولقد سبق القول بأن القاف تنطق فى بعض اللهجات القديمة المعتمدة فى القاموس نطقاً مشابها للغين ، فلعلها أنتقلت إلى تلك اللهجات الأخرى التى تحل العين محل الغين ، فاعتقد خطأ أن الغين فى تلك الكلمة أصية فاستبدلت بلعين . أو لعل هذا مما يدخل فى باب التصحيف .

فإبدال الغين الأصلية عينا من الأمور الطبيعية ، أما إبدال ذلك الصوت المشابة للغين والممثل لإحدى الصور اللهجية لنطق للقاف عينا فهذا مانتوقف عن قبوله .

إن المشكلة الصوتية كما أثبت استقصاؤنا لكافة الأصوات العربية متشعبة ومتشابكة وتحتاج إلى نظرة جادة وجديدة لانعكاسها الحاد على قائمة المفردات فى العربية ، ولقد أمكن بنظرة سريعة إلى القاموس المحيط تجميع مئات الكلمات التى ترد أكثر من مرة فى أكثر من موضع فى القاموس وهى فى الحقيقة — أعنى الكلمات المكررة — لا تمثل إلا شكلا واحداً فقط ينتمى إلى اللغة المشتركة أما بقية الأشكال فانها تمثل استخدامات لهجية قديمة لا تقدم كبير فائدة بالنسبة للمفردات وإن كانت جمة الفوائد للدراسات الصوتية والاشتقاقية التاريخية . . .

إن حب اللغويين القدماء الشديد للغة هو الذى دفعهم إلى هذا الخلط حين أصيبوا بحميا جمع المفردات فأثبتوا فى العجم ماينبغى إثباته ، وأثبتوا أيضاً ما ينبغى إسقاطه من هذا المعجم .

ويفتح هذا الباب واسعاً أمام فكرة إعادة النظر فى المادة اللغوية التى يقدمها المعجم العربى بهدف إعادة تصنيفها وتجميع كل ما يتصل منها بالأخرى أو بالأخريات صوتيا فى مكان واحد .

ولا يعنى هذا بحال من الأحوال أننا ندعو إلى إهمال هذه المواد ، فان احترامنا للغة واجلالنا لجهود أسلافنا العظام يأبى علينا ذلك ، بل هو الذى يدعونا إلى أعادة النظر فيما قدموه لنعيد تقديمه نحن بطريقة منهجية كان القدماء يفتقدونها فالقدماء قد خلطوا بين الفصحى ولهجاتها فجمعوا مفردات تنتمى إلى كلا المستويين وقدموها لنا ، ولم يشيروا إلى الاستخدامات اللهجية إلا فى أضيق الحدود .

ولكن يكون ما نريد واضحاً من تنقية المعجم العربى من تلك الشوائب اللهجية التى تتخمه وتثقله بدون داع إلى ذلك ، فاننا نرى أن تقوم هيئة معينة بالنظر فى المواد اللغوية التى يقدمها المعجم العربى ولتكن بداية العمل النظر فى تلك المواد المحتوية على الأصوات العميقة الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء ومعها القاف بالإضافة إلى تلك المواد المحتوية على أصوات الجيم والكاف وذلك بمقارنتها معاً ثم باعادة تصنيفها على أساس جديد هو وضع المواد التى تمثل الاختلافات الصوتية بينها أختلافات لهجية قديمة فى مكان واحد بدلا من توزيعها على الأماكن المختلفة فى المعجم باختلاف أصواتها تبعاً لاختلاف اللهجات ، مع التنويه فى مقدمة المعجم على ذلك بوضوح شديد ، يتضمن بالنسبة للقاف مثلا أن بعض المواد التى تدخل أى القاف فى بنائها يمكن أن تستعمل بالكاف أو بالغين أو بالخاء أو بالهمزة أو بالجاف g

بهذا نحتفظ بالمعجم كما هو بعد أن نكون قد وضعنا كل شيء في وضعه الصحيح وفي هذه الحالة لن يلتبس الأمر على أحد فيزعم أن عدد الكلمات كبير أو أنه أكبر مما ينبغي، فعدد الكلمات محدود ولكنه تضخم بالاستخدامات اللهجية الكثيرة لها .

على أنه يمكن أيضاً استبعاد الاستخدامات اللهجية التي لا تقدم فائدة للقارئ من المعجم والاكتفاء بتلك الاستخدامات التي تنتمي إلى اللغة المشتركة فقط . وبهذا يمكن توفير الوقت والجهد والالتباس فما فائدة أن ترد كلمة نشوق ثلاث مرات في المعجم مرة بالقاف ومرة بالغين ومرة بالعين وما فائدة أن ترد الكلمة مرتين مرة بالقاف ومرة بالهمزة، وما فائدة أن ترد الكلمة ثلاث مرات، مرة بالصاد ومرة بالسين ومرة بالزاي وما هي بزاي في الحقيقة وإنما هي الظاء Z المستخدمة في العامية المصرية المعاصرة . . ؟ (٣٣)

الهـــوامش :

(١) انظر عن الترادف دور الكلمة في اللغة : ستيفن اولمانى ترجمة استاذنا الدكتور كمال بشر ص ١٠٥ وما بعدها .

(٢) انظر الكتاب ص ٤ ص ٤٣٣ — ص ٤٣٤ ، سر صناعة الأعراب جـ ١ ص ٦٩ — ص ٧٠ ، مفتاح العلوم ص ٥٠٤ ، النشر في القراءات العشر حـ ١ ص ٢٠٠ — ص ٢٠٢ .

(٣) السابق .

(٤) الكتاب حـ ٤ ص ٤٣٢ ، سر صناعة الأعراب حـ ١ ص ٥٣ .

(٥) التطور النحوى ص ٩ .

(٦) Bergstraesser : Einfuehrung in die semitlschen Sprachen S, 4, 97

(٧) انظ الكتاب حـ ٤ ص ٤٣٣ سر صناعة الأعراب حـ ١ ص ٥٢ ، مفتاح العلوم ص ٥ ، النشر في القراءات العشر حـ ١ ص ٢٠٠ .

(٨) الكتاب حـ ٤ ص ٤٣٢ — ص ٤٣٣ .

(٩) Fischer, Jastrow Handbuch der arabischen Dialekten 5, 17,

(١٠) حاول أستاذنا المرحوم الدكتور إبراهيم أنيس تقريب ما يريده القدماء في وصف الضاد للأذهان ولكني لم أفهم بدقة مقصده وهو يتكلم عن نوعين من الانفجار أحدهما بطيء والآخر سريع ، بحيث يحس المرء بمرحلة أنتقال بين الصوتين الساكن والحركة في الأول ولا يحس بهذا الانتقال في الثاني كما لم أفهم وصفة للضاء القديمة بأنها أقل شدة من ضادنا المعاصرة، فلقد وصف القدماء صوت الضاد بأنه رخو (أحتكاكي) فلا معنى إذن للقلة أو للكثرة لأنها بالفعل صوت غير شديد حسب ما قرر القدمـــاء .

انظر الأصوات اللغوية للدكتور أنيس ص ٤٩–ص ٥٠ ، وانظر فى تقدير عدم وضوح وصف سيبويه للضاد (اللغة العربية مبناها و معناها ص ٦٠ للدكتور تمام حسان .

(١١) السابق فى رقم ٩ .

(١٢) التطور النحوى للغة العربية ص ١٠ .

(١٣) السابق ص ١١ ،

Handbuch der arabischen Dialekten 3, 17

(١٤) مفتاح العلوم ص ٤ .

(١٥) سر صناعة الأعراب حـ ١ ص ٢٢٢ .

(١٦) انظر القاموس المحيط حـ ٤ ص ٣٦١ .

(١٧) انظر العين حـ ١ ص ٦٥ الا من .

(١٨) انظر الكتاب حـ ٤ ص .

(١٩) Bergstraesser. Einfuehrung in der semitischen Sprachen S. 734,
Fischer, Jaslrow. Handbuch der arabischen Dialekten. S. 23, 39,
Brockelmann. Arabisch. In III Band. Semitistik. S. 235,

(٢٠) Fischer und Jastrow. Handbuch. 23, 39.

(٢١) فى الأصوات العربية د . كمال بشر ص ٧٩ .

(٢٢) Bergstraesser Einfuehrung in die semitisshen Sprachen S. 96, 97

(٢٣) Fischer und Jastrow Handuch S. 209

(٢٤) سر صناعة الأعراب حـ ١ ص ٢٧٨ المزهر للسيوطى حـ ١ ص ٥٦٤ .

(٢٥) أنظر : المزهر حـ ١ ص ٥٦٤ .

(٢٥) أنظر : المزهر حـ ١ ص ٥٦٤ .

(٢٦) Fischer und Jastrow. Handbnch S. 52, Bergstraesser.
Einfuehrung in die semitischen Sprachen S. 135.

وكذلك العربية نحو بناء لغوى جديد للأب فليش اليسوعى ، ترجمة الدكتور عبدالصبور شاهين ص ٤٠

وفود هنا أن نسجل ما لا حظه فون سودن Von Soden من أن اللغة الأشورية تنتشر فيها هذه القاف المجهورة أو الجاف وتعليله لذلك بأن نطق القاف السامية المهموسة /g/ قد تحول إلى نطقها مجهورة بتأثير تحول منطقة مابين النهرين من أستعمال اللغة السومرية وهى لغة غير سامية إلى استعمال اللغة الأشورية السامية ، بعد أن قهرت الأشورية السومرية وحلت محلها فى هذه البقاع ويشير فون سودن هنا إلى نظرية الطبقات اللغوية المتراكبة ثم يقرر

أن هذا التحول فى النطق قد انتقل إلى مجال الكتابة فكتب صوت الجاف / g / بالرمز الكتابى للجيم .

وتعليل فون سودن إحلال / g / محل القاف المهموس / q / فى الأشورية بتأثير الطبقات اللغوية المتراكبة غير دقيق ، حيث يشهد واقع اللهجات العربية القديمة التى لم تتعرض للاحتكاك بلغات أخرى غير سامية بوجود صوت الجاف هذا ، ويعنى ذلك أن صوت الجاف يمثل صورة سامية قديمة من صور القاف المهموسة أما كتابة القاف أو الجاف فى السومرية بالجيم فيعود إلى استخدام الأشوريين للخط السومرى الذى كان لا يحتوى على رمز كتابى لصوت القاف المهموسة / q / فاستعملت الإمكانيات المتاحة فيه لكتابة اللغة السامية الوافدة ، وهذا بعينه ما حدث فى كتابة صوت الجاف برمز الجيم فى بعض الكلمات العربية كالمذكورة فى أمثلتنا لتلك الحالة . انظر ما قال فون سودن فى .Akkadisch

Linguistica Semitica Present E Futuro
Universita di Roma 4. S. 37

وانظر عن استخدام الأشوريين للخط السومرى :

Bergsraeser -- Einfuehrung in die Semitistchen
SPrachen S. 20

(٢٧) انظر : الأصوات اللغوية للدكتور أبراهيم ص ٦٧ — ص ٦٨ .

(٢٨) Bergstraesser Einfuehrung S. 179.

(٢٩) انظر السابق S. 1779 — I80, S. 158

(٣٠) انظر : سر صناعة الأعراب حـ ١ ص ١٩٠ المزهر حـ ١ ص ٥٤٢ — ص ٥٤٣

(٣١) Einfuehrung . S . 37, S. 158

(٣٢) لمزيد من الأمثلة : انظر : المزهر حـ ١ ص ٥٥٢ — ص ٥٥٣ ، سر صناعة الأعراب حـ ١ ص ٢٤٧ .

(٣٣) ملاحظة :

تحيل كافة أرقام مراجع الأمثلة المثبتة إلى جوارها إلى القاموس المحيط الذى اعتمدنا عليه هذا البحث بصفة رئيسية .

انطـــون شـــال

الثروة اللغوية العربية
نقلها إلى العربية وعلق عليها
دكتور سعيد حسن بحيرى (*)

هذه مقالة لعالم الساميات الألمانى أنطون شال (Anton Schall) ، وهى المقالة الرابعة وعنوانها بالألمانية : Der arabische Wortschatz ، من كتاب : الأساس فى فقه العربية Grundriss der arabischen Philologie ، الذى عنى بنشره المستشرق الألمانى المعاصر فولف ديتريش فيشر .

٤ — ١ تاريخ الثروة اللغوية ، المعرب والدخيل فى العربيةالفصحى .

طور ساميو شبه الجزيرة العربية الذين ينعتون أنفسهم بالعرب تراكيب النمط اللغوى السامى تطويراً كبيراً ، فقد حافظوا على حال أصوات السامية الأولى إلى حد بعيد (١) فلغتهم تحتفظ كما هى الحال فى البابلية القديمة بالحالات الإعرابية الثلاثة : الرفع باعتباره حالة الإخبار ، والجر باعتباره حالة قيود الاسم (الأسماء المضافة) والنصب باعتباره حالة قيود الفعل (المفعولين) * .

فى نظام الفعل بنيت الصيغ على نحو منطقى للدلالة على الجهات حتى لو استغنى عن الصيغة المشتركة للمضارع المستمر فى الأكادية والأثيوبية أيضاً (٢) .

بيد أن الثروة اللغوية العربية خاصة تشير إلى غزارة غير عادية وقدم ؛ فهى تبين الكثرة الناشئة عن ضرورات حياة البدو فى مسميات ظواهر الطبيعة . وحافظت رتابة حياة البدو على المعانى الأصيلة فى العربية إلى حد كبير .

ويفهم فى التخطيط التالى الذى نحاول به تأريخ الثروة اللغوية العربية من « العربية » بمدلول ضيق « العربية الشمالية» التى يستشهد بها فى مرحلة ما قبلالفصحى ، ومعيار الفصحى ومرحلة ما بعد الفصحى .

(*) مدرس علوم اللغة بكلية الألسن — جامعة عين شمس .

ومصطلح « عربية ما بعد الفصحى » استخدم هنا بنفس المعنى الذى أورده ف . فيشر (W. Fischer) فى الدراسات العربية (قارن الفصل الثانى ٢/٣) (٣) ، وتصور عربية ما قبل الفصحى فى التطور التاريخى للغة العربية مرحلة حددها النحاة العرب زمنياً قبل المعيارية النحوية والمعجمية العربية . (٤)

ففى القرن التاسع الميلادى صار النظام اللغوى العربية الفصحى من وجوه عدة معيارياً بشكل نهائى رغم أن الحياة الخاصة للغة لم تنته ، وسرعان ما أدت الحاجة إلى طريقة دقيقة وديناميكية للتعبير إلى ظواهر جديدة . وفى القرن العاشر الميلادى انتهت مرحلة العربية الفصحى وانفصلت عن مرحلة ما بعد الفصحى . واستخدمت بشكل متزايد طرق للتعبير وتراكيب رفضها النحو المعيارى . وفى نطاق الثروة اللغوية بوجه خاص لم يكن ممكنا الحيلولة دون أبنية جديدة وتغيرات دلالية وقبول كلمات دخيلة ، لأن الثروة اللغوية لم تلتزم كالصرف والنحو بالمعيارية والثبات . وهكذا أجهد دعاة النقاء المتزمتون من فقهاء العربية أنفسهم كثيراً فى أن يقروا بأن الثروة اللغوية المستشهد بها فى النصوص القديمة فقط « عربية جيدة » .

وقد كان متوقعاً مع الاشتغال المكثف بموضوعات فى فقة اللغة وعلم اللغة تتميز بها ثقافة العصور الوسطى الإسلامية ، أن تناقش مشكلة الألفاظ الدخيلة أيضاً ، حيث نشأ إلى جانب جهد التعرف على أصل كلمات منفردة ، الاشتغال بالمعايير التى من خلالها تتضح الكلمات المعربة . وأفرد أقدم مؤلف نحوى عند العرب ؛ كتاب سيبويه (ت ١٧٧ هـ / ٧٩٣ م) لمسألة التغيرات التى تتعرض لها الكلمات الفارسية عند اقتراضها (إلى العربية) فصولا عدة .

ويلاحظ سيبويه أن كلمات منفردة قد ألحقت بأبنية صرفية اسمية عربية(٥) ويورد أمثلة لذلك ، مثل :

درهم ، من اليونانية drahma (٦) وجورب من الفارسية gaurab* ، وآجر من الآرامية agur ، من الأكادية agurrum . (٧) وقرر أيضاً أن الأصوات التى ليست من أصوات العربية تحل محلها أصوات قريبة منها . وهكذا فصوت (g) الفارسى يحل محله الجيم أو الكاف أو القاف ، والـ (p) الفارسى يحل محله الباء أو الفاء(٨) مثل :

جربز أو قربز (دجال) من الفارسية (gurpak) ، وبرند ، وفرند (تطعيم السيف) من الفارسية (Parand) .

وفى الحقيقة إن وجود الثنائيات Dubletten كما تبين فى الأمثلة السابقة نادر ، وعادة ما تقع إمكانية صوتية واحدة فقط من الإمكانات الصوتية .

وأهم عمل عن الألفاظ المعربة هو كتاب « المعرب من الكلام الأعجمى لأبى منصور الجواليقى (٤٦٥/١٠٧٢ ـ ٥٤٠ / ١١٤٥) » ، وذكر فى مقدمته المعايير التى تتجلى وفقها شبهه الاقتراض لكلمات ما .

وأبرز الجواليقى وجهتى نظرهامتين عن علة شبهة الاقتراض ، وهما الخروج على الأبنية الصرفية المستخدمة فى العربية ، وتتابع للأصوات غير مألوف ، لا يرد فى جذور عربية أصيلة. ويصلح بالإضافة إليهما أن يكون عدم إمكانية الاشتقاق ، أى نقص الاتصال الاشتقاقى داخل الثروة اللغوية العربية ، معيارياً لشبهة أعجمية كلمة ما (١٠) . ووفق تلك المعايير تمكن العلماء العرب بسهولة فى الغالب من أن يحددوا الكلمات المقترضة من الإيرانية أكثر من الآرامية ، لأن أوجه النظر المذكورة لاتجرى عليها فى الغالب ، حيث إن الفرع المتناول لغة سامية كذلك (قارن أيضاً الفقرة التالية) .

والحقيقة أن الأصمعى* (ت ٢١٣ / ٨٢٨) قد لاحظ أن صوت الطاء (t) فى الأرامية يماثل صوت الظاء (d) فى العربية . (١١) .

وعالج علماء متأخرون أيضاً موضوع الألفاظ المعربة ، ففى مقدمة السيوطى (ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) فى علم اللغة العربية : المزهر فى علوم اللغة ، فصل خاص عن معرفة الكلمات المقترضة (الباب التاسع عشر : معرفة المعرب) (١٢) ، ويقدم شهاب الدين الخفاجى (ت ١٠٦٩ هـ / ١٦٥٨ م) إضافات إلى عمل الجواليقى فى : « شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل » .

وثمة مشكلة خاصة عالجها اللغويون العرب هى مسألة ما إذا كان القرآن أيضاً ضم كلمات أعجمية الأصل . ويجيب فقهاء العربية على هذا السؤال بوجه عام رغم الظنون العقيدية التى نشأت عن الآية القرآنية (سورة ٤٣/آية ٤) ، قال تعالى : (إنا جعلناه قرآناً عربياً)* .

بل إن فقهاء اللغة قد يشيرون إلى أن المحدثين القدامى الذين سبقوهم فى الاستشهاد

بكثرة كابن عباس (ت ٦٨ هـ / ٦٨٦ م) ينوهون إلى أن ثمة مجموعة من الألفاظ القرآنية دخيلة (١٣).

ولذلك تضم أيضاً المقدمات فى الدراسات القرآنية فصولا خاصة عن هذه المشكلة ، قارن : السيوطى : الاتقان فى علوم القرآن . النوع الثانى والثلاثون : فيما وافق بغير لغة العرب (١٤) . والزركشى (ت ٧٩٤ هـ / ١٣٩١ م) : البرهان فى علوم القرآن ، النوع السابع عشر : معرفة ما فيه من غير لغة العرب (١٥) .

٤ — ١ — ١ الثروة اللغوية الموروثة :

كانت عربية ما قبل الفصحى ، أى لغة الساميين فى الجزء الشمالى من شبه جزيرة العرب ، التى رويت فى المقام الأول فى نصوص شعر ما قبل الإسلام ، والشعر الإسلامى المبكر ، قد تأثرت بلا شك بثقافات أجنبية ولغاتها تأثراً أقل من اللغات السامية الأخرى التى استقرت فى محيط شبه الجزيرة العربية ، واحتكت باستمرار بغير الساميين .

ومن ثم فإن قسماً كبيراً من الثروة اللغوية قد ورث عن السامية المشتركة وتغير من ناحيتى الشكل والمعنى تغيراً ضئيلا إلى حد أن أجيالا مبكرة من الباحثين اعتقدوا أن المعجم العربى يمكن أن يحل محل معجم السامية المشتركة .

ورغم أنه ما زال يفتقر إلى دراسات منظمة وشاملة فى الثروة اللغوية العربية افتقاراً شديداً فإنه يمكن أن يحكم على أهمية معجم عربية ما قبل الفصحى اليوم بشكل أكثر تبايناً .

إن لغة شعر ما قبل الإسلام تشير إلى ألفاظ دخيلة ومعربة غزيرة ، دخلت من لغات الثقافة المحيطة مثل العربية الجنوبية والأثيوبية والآرامية ، والإيرانية ، ومن خلال الآرامية أو الفارسية ومن اليونانية واللاتينية .

وإذا كان الرصيد المعرب يعود إلى لغات سامية أخرى فإنه التحقق الواضح لا يكون فى الحقيقة ممكناً دائماً لأنها تفتقر غالبا إلى سمات التفريق الصوتية والصرفية . ولاتكفى المعايير الدلالية وحدها دائماً لحكم واضح . وثمة حالات يحكم عليها فى وضوح نسبى كالحالات التالية ، حيث يجاور المعنى الموروث معنى دخيل .

bara: ١ — سوى (معنى موروث)

٢ — خلق من الآرامية ، من العبرية bata أنتج ، صنع (١٦)

darasa ١ — اختفى (أثر) (معنى موروث)

٢ — تعلم، طلب العلم من الآرامية، من العبرية : بحث da:rash (١٧)

kataba ١ — ربط ، حاك (معنى موروث)

٢ — كتب من الآرامية ، من العبرية ، الفنيقية Ka:tab (كتب)(١٨)

qara'a ١ — جمع ، ركب ؟ (معنى موروث)

٢ — رتل ، تلا، من الآرامية (qrà) : نادى ، تلا . (١٩)

إن محاولة إبراز الثروة اللغوية العربية الموروثة حقاً عن السامية المشتركة يجب أن تنطلق من مقارنة باللغات السامية القديمة ، حيث للأكادية هنا خاصة أهمية كبيرة (٢٠)

وفى الحقيقة لا تقدم المطابقة الصوتية التامة بين الأكادية والعربية أى ضمان على أنه داخل اللغات السامية علاقات اقتراض . وهكذا فإن الكلمة العربية (بنى) تعد كلمة دخيلة رغم أنها تتفق من ناحية القوانين الصوتية مع الكلمة الأكادية banû (صنع ، أنشأ ، بنى) . بيد أن الكلمة العربية (بنى) تشير إلى مجال دلالى ضيق للغاية ، فقد استخدمت تقريباً فى معنى غير نمطى للحياة البدوية (« أن يبنى منازل » ، ولذلك ففيها شبه الكلمة الدخيلة ، وعلى العكس من ذلك لا يفترض اقتراضاً فى حالة مشابهة من ناحية الصيغة (بكى) التى تتفق تماماً مع الصيغة (bakû) الأكادية . لا ويقبل لأسباب دلالية من ناحية أخرى.

ويمكن أن يفترض بالنسبة لجزء كبير للغاية من الثروة اللغوية لعربية ما قبل الفصحى أنه موروث عن العربية المشتركة .

وقد أعد ج برجشتراسر (G. Bergstraesser) (١٩٢٨) من ص ١٨١ : ١٩٢ — وفقاً لما استشهد به فى أهم اللغات السامية — قائمة من المفردات التى ينبغى أن تدرج فى رصيد السامية المشتركة ، وهى تبين أن الثروة اللغوية الموروثة تغلب على مجالات أجزاء الجسم والقرابة ومحل الإقامة والطبيعة ، وأنها تقدم مع ذلك أيضاً الأعداد والأفعال والصفات الغزيرة لرصيد لفظى سامى قديم موروث .

وتظهر مقارنة بين المعجم العربى والأكادى أن أغلب الصفات على سبيل المثال موروثة عن الثروة اللغوية السامية المشتركة :

عربى	أكادى
طيب	ta:bum
مرة	marrum
حامض	emsum
بئس	bi:shum
مريض	marsum
سليم	Shalmum
قليل	qallum
صغير	Sehrum
كبير	Kabrum
حـاد	eddum
دقيق	daqqum
حديث	essum (<edshum)
ملآن	malùm
عريان	qarbum
عـلى	elùm
سافل	Shaplum

وينتج عن مقارنة فى مجال الطبيعة حقيقة هامة وهى أن قسماً كبيراً من أسماء الحيوان ينتمى إلى الثروة اللغوية الموروثة ، بينما لا يصدق هذا بالتأكيد على اسم نبات واحد الأغاب .

ونقارن بين الأمثلة التالية لأسماء الحيوان المستشهد بها فى كل من العربية والأكادية :

عربى	أكادى
كلب	Kalbum

حمار	Imerum
أتـان	ata : num
ضأن	Senum
عنز	enzum
جدى	gadûm
شاة	Shùm
ثور	Shu:rum
نمــر	nim rum
ضبع	bu:sum
جرو	gerrum
ذئب	Zi:bum
ثعلب	Shelebum
رئم	ri:mum
غـزال	huza : lum
عظاية	essùm
نســر	nashrnm
غـراب	eribnm
عقرب	aqrabum
برغوث	persha'um
ذباب	Znbbum
بق	baqqum

وربما تلحق بأسماء النباتات الموروثة القليلة كلمة ثـوم = فى الأكادية Shumum ، وكـمأة = فى الأكادية Kam' atum ، وعنب = فى الأكادية Imbum ، وقثاء = فى الأكادية qishshûm ، وكمون = فى الأكادية Kamu:num

ومع هذا فلا يقتصر الأمر على الكلمتين المذكورتين آنفاً ، بل ينطبق أيضاً ، على وين (خمر) من العربية الجنوبية = فى الأجريتية yenu yn

أيضاً. فهذه ألفاظ حضارية قديمة دخلت من ملغات الطبقة التحتية Substratsprachen قبل السامية إلى الأكادية وإلى اللغات السامية الأخرى .

وعلى أية حال لا يمكن أن نحدد فى تفصيل إذا ما كانت هذه المفردات قد دخلت السامية الأولى أم أنه قد وقعت اقتراضات متقاربة لكل لغة على حدة . وهذا يسرى أيضاً على أسماء المعادن التى ترجع كذلك إلى لغات تحتية قديمة : آبار = فى الأكادية aba:rum ، وآنك — فى الأكادية ana:kum ، وفرزل = فى الأكادية Parzillum وصفر = فى الأكادية Si:parrum (٢٢)

٤ — ١ — ٢ الألفاظ المعربة فى عربية ما قبل الفصحى :

وقد احتل الرصيد اللفظى الخاص الذى بنى داخل العربية حديثاً، وكذلك الألفاظ المعربة التى انسابت باستمرار الجزء الأساسى للمعجم العربى الموروث عن السامية المشتركة، وتاريخ هذه الأبنية الجديدة والألفاظ المعربة هو فى الوقت ذاته تاريخ اللغة العربية والثقافة التى تعد بمثابة واسطة لها .

وما زالت الثروة اللغوية لحقبة ما قبل الفصحى دراسة مستفيضة كافية يمكن وفقها أن تقدم معلومات دقيقة عن الصياغات الجديدة لشعراء محددين أو لنصب الألفاظ المعربة فى أعمال منفردة . ولا تقدم الأخبار المؤكدة شيئاً عن الاختلافات المحلية عند الافتراضات من لغات مجاورة أيضاً .

بيد أنه يلفت النظر على سبيل المثال العدد الكبير نسبياً من ألفاظ دخيلة إيرانية فى شعر الأعشى (تقريبا ٥٦٥ : ٦٢٥م) وفيها أيضاً ألفاظ ما تزال مستعملة إلى اليوم، مثل: بنفسج (فارسى : banafsha) ، وياسمين (فارسى ya:sami:n) ، وبستان (فارسى : bu:st:an) ، صنج (فارسى : C:ang) ، وناى (فارسى : nay)(٢٣) ويوجد فى(جلسان) = فارسى gulsan ،(٢٤) الصيغة الفارسية الحديثة للكلمة الفارسية: gul ، فقد رويت باعتبارها كلمة بديلة لـ (gull) ، أيضاً إلى جانب الكلمة القديمة ، التى ترجع إلى الكلمة الإيرانية (Ward) كذلك عند الأعشى . (٢٥)

وغير ذلك أيضاً يوجد عند هذا الشاعر تأثيرات إيرانية ، مثل : لقب ملك فارسى : شاهنشاه (فارسى Sha:ha:nsha:h) أو الاسم Sha:hpu:r فى صيغة قريبة من الصيغة الإيرانية ، وهى : شاهبور بدلا من الصيغة العربية الأخرى سابور (٢٦) .

وبقى قسم كبير من الألفاظ المعربة التى دخلت فى عصر ما قبل الإسلام لفترة قصيرة فحسب ، ولم يعد مستخدماً بعد ذلك بقليل إلى حد أن فقهاء اللغة فى قرون متأخرة الذين اجتهدوا لشرح القصائد القديمة وجدوا غالباً صعوبة فى التعرف على معانى وأصل تلك الألفاظ المعربة .

أما كلمة (إستار) التى كان معروفاً عنها على وجه التقريب أن معناها يرتبط بكلمة (أربعة) وأنها ترجع إلى الكلمة الفارسية caha:r (جهار) (٢٧) ، إلا أن الكلمة المستشهد بها فى النصف الأول من القرن الثانى الهجرى / العاشر الميلادى ترجع بوضوح إلى الكلمة اليونانية sta ter — عملة معدنية قيمتها أربع درخمات . (٢٨) .

ومثال آخر هو buzyu:n التى ينبغى أن تشير إلى قماش لطيف ، ومن ثم فانه من المتحمل أنها تتصل بالكلمة اليونانية bussos (٢٩)

إن معظم الكلمات المقترضة أخذتها العربية من الآرامية والإيرانية ، حيث قامت الآرامية فى الغالب بدور الوسيط فحسب . وحتى الكلمات الإيرانية وصلت إلى العربية من خلال هذا الطريق غير المباشر . فعلى سبيل المثال : زمن وزمان من الآرامية Zman و Zma:n من الفارسية zama:m ، وسراج من الآرامية shra:ga من الفارسية cira:y (٣٠)

فهى بوجه خاص كلمات من محيط الثقافة الشرقية القديمة ومن اليونانية واللاتينية اللتان توسطت الآرامية بينهما وبين العربية. وينتمى إلى الكلمات التى ترجع إلى الشرق القديم بصفة خاصة ألفاظ من مجال الحضارة المادية مثل: باب (فى الأكادية ba:bum) ، وسوق (فى الأكادية su:qum : حارة طريق بلدة ما) ، وهيكل (فى الأكادية ekallum قصر ، معبدمن السومرية egal) ، وتاجر (فى الأكادية tamka:rum ، وفى السومرية damgar) ومسكين (فى الأكادية mushkenum : مسكين ، عبد رقيق) ، وترجمان (فى الأكادية turgumannum) ، ونفط (فى الأكادية naptum) إلخ .

ومن المجال اليونانى — الرومانى كلمات مثل : زوج (فى اليونانية seugos وجنس) فى اليونانية genos (، ولكن دخلت العربية على نحو أفضل ألفاظ من مجال الإدارة والجيش ، قارن مثلا : ترس (فى اليونانية tureos) وقصر ، فى البداية بمعنى : معسكر الجيش (٣١) . (فى اللاتينية castra, castrum (، وصراط : طريق (فى اللاتينية) (strata (Via) وربما أيضاً عسكر : موقع الجيش ، الجيش (فى اللاتينية exercitus) ، وبلد (فى اللاتينية palatium) .

إن الثروة اللغوية فى القرآن تقدم صورة واضحة عن علاقات العرب الثقافية بثقافات الشعوب المجاورة ، ويتجلى ذلك فى وضوح شديد من تدفق الحصيلة اللغوية الآرامية المسيحية واليهودية فى مجال الثروة اللغوية الدينية فقد اقترضت العربية من خلال هذا الطريق مجموعة من ألفاظ التوراة أيضاً ، مثل : أمة من العبرية umma:h (أصل ، شعب) ، ونبى من العبرية na:bi:(2) ، وملك من العبرية mal'a:k (بشارة ملاك) ، صدقة من العبرية sda:qa:h : حق ، سلوك قويم ، صدقة ، وصوم من العبرية So:m ، والحصيلة المقترضة من الإيرانية معروفة فى القرآن حتى فى مجال الدين ، ويمكن الإشارة هنا إلى الأصل الإيرانى لمفهوم محورى فقط ، مثل : دين . وكما يثبت نولدكه (Noeldeke) (١٩٠٤) ، ص ٤١ الملاحظة الثانية ، التقت فى الكلمة العربية (دين) كلمات كثيرة :

١ — الكلمة العربية الأصيلة : دين بمعنى النحو والطريقة

٢ — الآرامية العبرية : di:n بمعنى قضاء محكمة وحساب .

٣ — الإيرانية : dé:n بمعنى دين .

ويرتسم فى وضوح التأثير الأثيوبى — العربى الجنوبى أيضاً فى الثروة اللغوية العربية. فقد دخل منها إلى العربية ألفاظ الحياة اليومية من جانب ، مثل : خبز من الأثيوبية hebest وقارورة من الأثيوبية qwari:r : متجمدوبارد (٣٢) ، وبغل من الأثيوبية baql ، ومشكاة من الأثيوبية masko:t — ركن (٣٣) . وكذلك ألفاظ من لغة الدين من جانب آخر ، مثل : انجيل من الأثيوبية wangel (من اليونانية evangelios) ، وبرهان من الأثيوبية berha:n : ضوء ، كشف ، وحزب من الأثيوبية hezb : مجموعة من الناس ، قبيلة . ولفظ مصحف الذى ظهر فى وقت لاحق لجمع القرآن الكريم من الأثيوبية mashof . والكلمة الدخيلة (سجن) وهى وفق كل احتمال من القبطية . فربما دخلت إلى العربية ابتداء من خلال سورة يوسف فهى ترجع إلى الكلمة اللاتينية (signum) التى ترد بمعنى (سجن) وترجع إلى قطع الفخار القبطية (شقاف) (٣٤)

ورغم أن الثروة اللغوية القرآنية قد بحثت فى دراسات منفصلة غزيرة ، وفى كتاب جيفرى (A, jeffery) الوحيد (١٩٣٨) ، دراسة للكلمات المعربة التى يضمها القرآن تحت أيدينا فإنه يجب أن نؤكد على أن حالة البحث الحالية ما تزال بعيدة عن تحليل شامل للثروة اللغوية فى القرآن . فالألفاظ المعربة فى أقدم عمل نثرى كبير بعد القرآن فى الأدب العربى ؛ وهو سيرة النبى لابن إسحاق (ت ١٥١ هـ / ٧٦٨ م) برواية ابن هشام

(ت ٢١٨ هـ / ٨٣٤ م) قد بحثها أحمد ارحيم حبو (١٩٧٠) *

ولما كان من الممكن أن يعد هذا النص ممثلا النثر الإسلامى المبكر الذى ما زال ينتمى إلى فترة ما قبل الفصحى ، وتعزى إلى البيانات الإحصائية التى قام بها حبو قيمة كبيرة ، فقد كشف فى نص يشمل حوالى ١٠٠٠ صفحة تقريباً ٢٢٦ كلمة أجنبية الأصل : منها ٣٣ ٪ تنتمى إلى مجال الدين والثقافة ، و ١٤٪ إلى مجال البيت وأدوات البيت والحديقة : ويتوزع الباقى أساساً بنسبة ٧ : ٨ ٪ على مجموعات الأشياء : الدولة ، والإدارة ، والحرب والصيد والشرب والزينة .

وترجع (٨٤) كلمة من (٢٦٦) كلمة معربة أى حوالى ٣٧٪ ، إلى الآرامية ، ولغات الاقتراض الأخرى تتمثل بأنصبة أقل بشكل ملحوظ ؛ فمن الإيرانية ٤٢ كلمة ، واليونانية ٢٩ كلمة ، والأثيوبية ٢٢ كلمة ، والأكادية ٢٢ كلمة أيضاً ، والعبرية ١٤ كلمة ، والعربية الجنوبية ٤ كلمات ، واللاتينية ٤ كلمات كذلك ، والهندية ٣ كلمات ، والقبطية كلمة وحيدة .

٤ — ١ — ٣ : أثر الشعوب التى أسلمت على الثروة اللغوية :

إن بسط العرب سيطرتهم على مناطق واسعة فى الشرق الأدنى إثر فتوحاتهم فى القرن السابع الميلادى قد خلق السبب لإدخال كلمات جديدة غزيرة من لغات الشعوب التى وقعت تحت السيادة العربية . وفى الحقيقة لا تسمح الحالة غير الكافية للبحث التاريخى فى الثروة اللغوية العربية بكلام محدد عن حقبة اقتراض كلمات محددة .

ولا يمكن أن نقرر فى يقين كاف أيضاً ما إذا كانت كلمات مثل : برنامج (من الإيرانية ، قارن الإيرانية الحديثة barna:ma) ، (٣٥) ، وفندق (من اليونانية pandokion) (٣٦) ، ودستور (من الفارسية : سلطة ، حجة) (٣٧) إقليم (من اليونانية klima) ، قالب (من اليونانية kalopodion) وكلمات أخرى صارت قسماً ثابتاً فى الثروة اللغوية العربية ، دخلت فى العصر الإسلامى المبكر أو قبل الإسلام مباشرة .

غير أنه يبدو مؤكدا أن الانتشار السريع للعربية فى مناطق واسعة جلب معه أول الأمر تقسيماً محلياً إلى حد ما من خلال تقبل رصيد من الألفاظ (٣٨) وكان قد قرر المعجمى العربى : أبو بكر بن دريد (ت ٣٢١ هـ / ٩٣٣ م) : وقد دخل فى عربية أهل الشام

كثيراً من السريانية ، كما استعمل عرب العراق أشياء من الفارسية (٣٩) وكان كثير من غير العرب الذين اعتنقوا الإسلام وربما غير قليل أيضاً من أناس عربى الأصل فى ذلك الوقت المبكر أصحاب لسانين ، كما أشار ى . فك (J. Fueck) (**) (١٩٥٠ م) ص ٤٦ إلى ذلك من خلال أسماء مشهورة فارسية ، واقترضت كلمات أجنبية فى مجالات الإدارة وشئون الجيش بوجه خاص ، مثل : بذرق : حام واشتق منها الفعل : بذرق : حرس ، التى يمكن أن ترجع إلى الكلمة الإيرانية القديمة Pa: thraka (٤٠) وبديهى أنه فى النصوص الأدبية تنعكس الثروة اللغوية الداخلة فى العربية من لغات الشعوب المحكومة فى قدم أكثر ضآلة .

ويبدو أن شعراء الرجز آنذاك يعكسون الوضع اللغوى بشكل جيد نسبياً . فالنسبة المئوية للكلمات المعربة لديهم أعلى نسبياً . بيد أن قصائد جرير (ت ١١٠ هـ / ٧٢٨ ، تقريباً) والفرزدق (ت ١١٠ هـ / ٧٢٨ م تقريباً) اللذين أقاما بالعراق زمناً طويلا تشير إلى عدد مثير للدهشة من كلمات مقترضة من الإيرانية والآرامية من المحتمل أنها أخذت من لغة معاصريهما .

وعلى العكس من ذلك ، يفتقر إلى تلك الكلمات المقترضة إلى حد بعيد لدى منافس هذين الشاعرين ، الشأمى الأصل ، الأخطل (ت ٩٢ هـ / ٧١٠ م تقريبا) (٤١) .

وانتقل الاسم الخاص بمصر تمساح من الكلمة القبطية emsah متصلا به علامة التأنيث (التاء) (٤٢) . وعالج ا . جرومان (A. Grohmann) ١٩٣٢ م أثر اليونانية فى لغة الإدارة فى مصر التى سجلت بشكل أفضل فى أى مكان آخر بسبب الوثائق البردية التى وصلت إلينا بكثرة . فهو يشير ضمن أشياء أخرى إلى ديموسيه (من اليونانية demosia) ، وطبل ، والجمع : طبول (فى اليونانية tablon) ، سجل الضرائب سجل الأطيان ، وهرى ، والجمع أهراء (فى اليونانية orrion ، وفى اللاتينية horreum) : مخزن غلال تابع للدولة ، التى تطابق فى المشرق الكلمة (أنبار : نوع من المكوس) من الفارسية (h)amka: r . إن (الصيرفى) الذى عرف بالكلمات : قسطال وجستال وجستار (*) (فى اللاتينية quaestor) (٤٥) يطابق فى المشرق كذلك اسم موظف إيرانى الإصلى ، أعنى gahbad (قارن الفارسية الحديثة kuhbud,kahbud (ناقد الدراهم) (٤٦) .

وبديهى أنه قد إقترضت عربية أسبانيا وصقلية كثيراً من اللاتينية والرومانية كذلك ،

ومن ثم يشار على سبيل المثال فى أسبانيا إلى نوع من المقاييس بكلمة قبطال مأخوذة عن الكلمة اللاتنية cubitalis (٤٧)

واستخدمت الكلمة اللاتينية comes فى عربية أسبانيا فى صيغة قومس وقومش (٤٨) لرئيس الإدارة لطوائف مسيحية .

وفى الشرق نطقت الكلمة المقترضة من comes أيضاً قمص، وتعنى رئيس الكنيسة القبطية . وقد وردت هذه الكلمة الدخيلة قبل ذلك لدى شاعر ما قبل الإسلام المتلمس؛ وما زال عمل سيمونت (Simonet) (١٨٨٨ م) عن الكلمات العربية الأسبانية المقترضة من اللاتينية والرومانية له قيمة رغم قدمه أيضاً (٤٩ — أ) .

وبالنسبة للحلم على السؤال عن حقبة اقتراض العربية للألفاظ الآرامية والإيرانية يقوم تحول أصوات الصفير فى العربية (فى السامية الأولى Sh*> فى العربية (س) ، وفى السامية الأولى > فى العربية (ش) وبدايته الزمنية بدور هام . وقد قرر س . فرانكل (S. Fraenkel) ص ٢١ أن صوت (Sh) الآرامى عند الاقتراض يظهر فى العربية (ش) تارة و (س) تارة أخرى . وفرق ديفيد هانيريشمولر David Heinrich Mueller فى محاضرته فى مؤتمر وهو حول تاريخ أصوات الصفير السامية بين طبقتين من الألفاظ الآرامية الدخيلة فى العربية ، (٥٠) اللتين عبر عنهما كارل بروكلمان (C. Brockelmann) فى : الأساس فى النحو المقارن للغات السامية (١٩٠٨ — ١٩١٣ م) ١ / ١٣٠ بطبقة قديمة وطبقة مبكرة .

ويفترض كارل بروكلمان أن تحول أصوات الصفير فى العربية حدث بعد قبول الطبقة الأولى من الكلمات المقترضة ، ولذا فإن ألفاظ مثل : سارية ، من الآرامية : shari:tha ، سياع (صبغة) من الآرامية؛ shya:'a أو سعر من الآرامية : sha'ra (سعر ، مكس ، ضريبة) قد اشتركت فى هذا التحول الصوتى ، بينما حدث قبول الطبقة المبكرة . بعد أن تم التحول الصوتى ، ومن ثم تظهر أصوات الصفير فى تلك الكلمات المقترضة بلا تغير ، مثل : سكين . من الآرامية : sakki:na ، وشرقراق ، من الآرامية : shraqra:qa أو شفنين ، من الآرامية : shofni:na . ولما كانت الألفاظ والأسماء العربية التى دخلت النبطية وبالميرا ما تزال لاتظهر أى تحول فى أصوات الصفير أيضاً فان موسكاتى (S. Moscati فى . 1 L Sistema Consonantico delle lingue Semitiche) نظام الصوامت

فى اللغات السامية (روما ١٩٥٤ م) ص ٥٥ ، يفترض أن هذا يمكن أن يسرى على المائة الميلادية الأولى . ويشير م . ف ماكدونالد M. V. McDonald (١٩٧٤ م) إلى أن كل الألفاظ الدخيلة الآرامية ذات الصوت (sh) تظهر فى القرآن بالسين . وهذا التحديد يصدق أيضاً على الألفاظ الدخيلة الإيرانية . مثل : مجوس (ساحر) من الإيرانية magush ومسك من الإيرانية mushk .

فهو يريد بناء على ذلك أن يحدد تحول أصوات الصفير فى العربية فى وقت متأخر أساساً وعلى وجه التحديد فى الفترة بين بداية القرن الثانى الهجرى الثامن الميلادى ومنتصف القرن الثالث الهجرى التاسع الميلادى (٥١) . وما دام لم يقم حقيقة تحليل شامل للمادة اللفظية موضع البحث يشمل إمكانية التفريق المكانى أيضاً فإنه يجب أن يترك السؤال معلقاً عما إذا كان تحول أصوات الصفير يمكن أن يقيم معياراً للحكم على الترتيب الزمنى للكلمات الدخيلة .

٤ — ١ — ٤ الثروة اللغوية فى عصر ما بعد الفصحى :

إن طموح اللغويين العرب فى العصور الوسطى لكى يحددوا عربية العرب الخلص (الفصحى) ، ويصوغوا بذلك معايير اللغة الأدب العربية الفصحى لا يقتصر على الصرف والنحو وحدهما ، بل إنه يشمل المعجم أيضاً . فالمعاجم التى ألفها هؤلاء اللغويون تريد أن تضع معايير لما يجب أن يعد ثروة لغوية عربية فصحى لكى تفصل عن اللغة الدارجة (العامية) .

وبلا شك أسهم ذلك الطموح بالإضافة إلى ذلك فى المحافظة على الثروة اللغوية الأدبية فى عصور نقل الرصيد الثقافى الأجنبى من تدفق الألفاظ المعربة إلى مدى بعيد. بيد أنه رغم النقد الذى وجهه فقهاء اللغة والأدباء إلى استعمال ألفاظ جديدة ، فإنه لم يكن ممكناً إيقاف الأبنية الجديدة والألفاظ المقترضة الجديدة . فقد دخلت أكثر فأكثر فى الأدب أيضاً .

وحتى لدى شاعر مثل المتنبى (المتوفى ٣٥٤ هـ / ٩٦٥ م) ، الذى صرح لتمسكه بالنماذج القديمة فى الأسلوب ، لا يمكن تجاهل التأثير الأجنبى ، مثل التأثير البيزنطى بألفاظ مثل : دمستق (٥٢) .

والحق أن الكتابات النثرية أعنى غير الشعر والأدب كانت الحواجز دون إدخال ألفاظ معربة بدرجة أقل ، إلا أن البناء اللغوى للعربية هنا أيضاً ، الذى شكل صعوبة لإدراج الألفاظ

الأجنبية ضمن النظام (المورفولوجى الصرفى) للغة ، حال دون تسرب غير مقيد للكلمات المقترضة .

وما تزال المقاومة المذكورة للعربية المكتوبة تجاه قبول الألفاظ الأجنبية قائمة إلى يومنا هذا. وتعد النسبة المئوية من الألفاظ الأجنبية فى اللغة (العامية) فى كل البلاد المتحدثة بالعربية أعلى كثيراً من تلك النسبة من الألفاظ الأجنبية فى لغة الكتابة . فالقاعدة على وجه التقريب هى أن الألفاظ الأجنبية التى تمثل فى اللغة (العامية) رصيد ألفظياً متداولا gaengig حل محلها فى العربية المكتوبة صياغات جديدة أو ترجمة لكل حرفى lehnuebersetzung أو رصيد لفظى قديم أعيد إليها الحياة. وهكذا تقابل كلمة (أتومبيل) فى اللغة المنطوقة ، كلمة (سيارة) فى اللغة المكتوبة ، وحل محل (بوليس) شرطة ،و (وبرلمان) مجلس النواب ،وكلمات أخرى شبيه بذلك ، مثل (سيكلوجيا) محل علم النفس .

وقد حدثت عملية تعريب مماثلة للرصيد اللفظى الأجنبى عند نقله إلى الثقافة العربية الإسلامية فى العصور الوسطى . فقد نقل من خلال الوقوف على العلوم اليونانية رصيد ثقافى أجنبى هيلنيستى غالباً ، وتدين الثروة اللغوية العربية لهذه العملية بالفضل فى توسيع هائل لحصيلتها وإمكانات البناء فيها. فقد أيضاً استمر آنذاك اقتراض المصطلحات الأجنبية ، مثل : قاطافسيس (فى اليونانية kataphasis) وأبو فسيس (فى اليونانية apophasis) الاستثناء . (٥٣) . وليست حصيلة الاقتراض المستمر كبيرة للغاية . ويدخل فى هذا : (فيلسوف) الذى اشتق منها الكلمة العربية (فلسفة) ، أو بلغم (فى اليونانية Phlegma) ، أو أثير (فى اليونانية aither) أو هيولى (فى اليونانية ule) واستعمل إلى جوار ذلك أيضاً الكلمة العربية (مادة) .

وفى الغالب نقلت المصطلحات اليونانية من خلال صياغات جديدة عربية : ألفاظ مثل : هوية بمعنى كنه واليوم بمعنى شخصية . (٥٤) وجود (to einai) ، وموجود (to on) ، وعدم ، وكلية (to don) ، واليوم بمعنى معهد علمى ، وكمية ، وكيفية ، ومصطلحات أخرى كثيرة تدين بوجودها لكل مرحلة . ويصعب التعرف على بعض الألفاظ المنقولة نقلا حرفياLehnuebersetzung مثل اللفظ المنقول عن علم الرياضيات الهندى (صفر) الذى حوكى اللفظ السنسكريتى (su:nya) (٥٥) .

وعندما نقلت مصطلحات أجنبية ، فى الغالب يونانية ، حاولوا إحلال صيغ عربية محلها مباشرة . أما أسماء العلوم التى ذكرت فى كتاب مفاتيح العلوم لأبى عبد الله الخوارزمى

المؤلف فى حوالى ٣٧٠هـ / ٩٨٠م ما زالت بالصيغة المقترضة عن اليونانية، أى ثاولوجيا وأثماطيقى وجومطريا وأسطرنوميا ، وموسيقا ، وكيميا . (٥٦) . فقد استعمل فى عصور متأخرة ليس أكثر من موسيقى وكيمياء باعتبارها كلمات دخيلة .

وعلى العكس من ذلك حلت تعبيرات معربة مثل (علم اللاهوت) ، وعلم الحساب ، محل تعبيرات أخرى . وفى الحالات التى افتقر فيها إلى تعبيرات عربية معادلة افتقاراً تاماً وكانت النقل الحرفى غير ممكن وأيضاً لجأوا إلى نقل مباشر لألفاظ يونانية نقلت غالباً بطريق غير مباشر إلى العربية عن طريق السريانية. وفيما يتعلق بأسماء النباتات والمعادن والمواد الأخرى خاصة دخل الرصيد اللفظى القديم بطريقة مباشرة إلى العلوم العربية (٥٧) إن تطور الثروة اللغوية يتبع أحداثاً تاريخية معينة فهو يعكس تاريخ الحضارة خاصة . وليس ممكنا فى الإطار المحدود لهذا العرض أن نفصل التطورات المتنوعة التى حدثت، للثروة اللغوية فى عصر ما بعد الفصحى ، خاصة وأنه ليس فى مقدرونا إلى الان أن نقوم فى أغلب الحالات باستدلال معجمى فى نصوص ذلك العصر .

وتتمثل العلاقات الثقافية للعالم الإسلامى نحو الشرق فى نقل الورق المصنوع من القماش أو الخرق الذى عرف عن طريق أسرى الحرب الصينيين فى العالم العربى (انظر الفصل التاسع : علم المخطوطات ٩ — ٢ — ١) . وقد أطلق فى العصر العباسى على الورق لفظ (كاغد) التى ترجع إلى الكلمة الصغدية ka:gdi (٥٨)

وينعكس التقسيم المحلى المتزايد للعالم الإسلامى من الناحية اللغوية فى تأثيرات خارجية مختلفة ، وينقل الأديب أسامة ابن منقذ (المتوفى ٥٨٤ هـ / ١١٨٨ م) الذى عاش فى الشام ، وتصور ترجمته محاورته لفرسان الحملات الصليبية ، تعبيرات غزيرة من اللغة الفرنجية frankisch .

وينقل مؤرخو الحكم المغولى ألفاظاً مغولية وتركية ، وزاد بعد الاجتياح المغولى تأثير التركية أكثر فأكثر ، وتكتظ لغة المؤرخين المماليك كذلك بألفاظ تركية معربة .

وعلى سبيل المثال أقصت الكلمة المقترضة للتركية ahur, ahir (اصطبل) من الفارسية (a:hur) ، الكلمة اللاتينية القديمة المعربة (اسطبل) فى اللاتينية stabulum) التى هى الآن فى العربية أيضاً آخور . وبانهيار حكم المماليك ومن تلاهم من العثمانيين اختفت كثير من الألفاظ التركية المعربة مرة أخرى .

بيد أنه قد صارت كلمات غير قليلة رصيداً ثابتاً فى الثروة اللغوية الحديثة . ويدخل فيها كلمات مثل :

جمرك (فى مصر) ، كمرك (فى سوريا) ، من التركية gu : mau : k من اليونانية kmmer kion ، وعربه أو عربية من التركية araba ، وقنبلة من التركية kumbara من الفارسية humbara ، وشربه من التركية corba وكلمات أخرى كثيرة . صاغها العلماء العثمانيون من المادة اللفظية العربية .

ولا يمكن أن نتجاهل ببساطة الكلمات المقترضة التى دخلت من التركية تلك التى وهكذا فلا يمكن اعتبارها ببساطة من الناحية الشكلية كلمات مقترضة ويدخل فى هذا على سبيل المثال أسماء الرتب العسكرية ، مثل ضابط ، وملازم ، وفريق ، أو مصطلحات الإدارة ، مثل : بلدية ، ورسمى الخ .

وبمرور القرن التاسع عشر حل تأثير اللغات الأوربية ولا سيما الفرنسية والإنجليزية محل التأثر التركى تدريجياً . ولم تؤخذ بعين الاعتبار هنا موجة الاقتراض والنقل الحرفى للألفاظ من اللغات التى واكبت نهضة لغة الكتابة العربية ، حيث أفرد فصل لمرحلة التطور الحديث للعربية (انظر ما يلى ٢ — ٤ ، لغة الكتابة العربية فى العصر الحديث) .

الهـــوامش

(١) قارن : هنرى فليش (H. Fleish) فى :

Etudes de phonéitique arabe . Beirut 1949 — 1950 (Melanges de L' Universite Saint — Joseph 28)

(*) حاولت الالتزام بالمصطلحات التى ذكرها المؤلف مع وضع ما أراه المعنى المراد بين قوسين وهكذا ترجمت (adverbiale Bestimmung) بقيد الاسم (Bestimmung adnominale) بقيد الفعل (المترجم)

(٢) عن المضارع المستمر (جهة غير تامة) فى الأكادية ، والأثيوبية ، والبربرية . الليبية ، انظر أ . روسلر(O. Roessler) فى :

(Roessler, Verbalbau und Verbalflexion in den semitohamitischen Sprachen In : ZDMG. 100 (1950) 461 = 514

وهو نفسه فى :

Akkadisches und libyisches Verpum In Orientalia N.S.20 (1950) 101 — 107.

و ا . كلينجنهبن (A. Klingenhepen) ، فى :

Die Paefix und die Suffixkonjugation In Homito Semitisch In : Mittleilungen des Instituts Fuer Orient – forschung 4 (Berlin 1956) 211– 277

وكذلك ب . كينست (B. Kienast) فى :

Das Punktualthema Yaprus und Seine Modi In : Orientalia N. S. 29 (1966) 151 – 167

وترجم المقالة التالية إسماعيل عميرة غير أنها لم تنشر بعد .

(٣) Wolfdietirich Fischer : die Perioden des klassischen arabisch. in : Abr - nahrain 12 (1972) 15 - 18

(٤) اللغة التى يطلق عليها هنا « لغة ما قبل الفصحى» ، تماثل تقريبا المادة اللغوية التى عالجها (أ . بلوخ Alfred Bloch) فى :

Vers und Sprache im altarabischen. Basel 1946.

(٥) انظر، سيبويه : ٢– ٤٣٢ (طبعة بولاق) ، ٤ – ٣٠٣ وما بعدها (تحقيق عبد السلام هارون) : هذا باب ما أعرب من الأعجمية .

(٦) المفرد (درهم) يرجع إلى الجمع (دراهم) المعرب عن الكلمة الفارسية (الوسيطة) (drahma) ، قارن : ا . شيبتالر ، 216 (1955) A. Spitaler

يقول سيبويه ٤/٣٠٣ : ألحقوه ببناء (هجرع) ، المترجم .

(*) يقول سيبويه ٤/٣٠٣ : فألحقوه بفوعل .

(٧) وفى العربية ، توجد إلى جوار تلك الصيغة ، صيغة (آجر) القريبة من الصيغة الأكادية أيضاً ، قارن :5 (1886) Fraenkel

يقول سيبويه (٤/٣٠٤) : وقالوا : آجور فالحقوه بعاقول (فاعول) ، المترجم .

(٨) انظر : سيبويه ٣٤٢/٢ (ط . بولاق) ، ٣٠٥/٤ وما بعدها (تحقيق عبد السلام هارون) : هذا باب اطراد الإبدال فى الفارسية ، قارن أيضاً 17 ff (1919) siddiqi

(٩) فى الفارسية الحديثة gurba : قطة ، قارن :(1962) Eilers

يطلق سيبويه (٤/٣٠٥ ، ٣٠٦) على صوت (g) الفارسى : الحرف الذى بين الكاف والجيم ، وعلى صوت (P) : الحرف الذى بين الباء والفاء ، ويقول أيضاً ٤/٣٠٦ :فالبدل مطرد فى كل حرف ليس من حروفها ، يبدل منه من حروف الأعجمية . (المترجم)

ويقول الجواليقى فى المعرب ص ٥٤ : وربما غيروا البناء من الكلام الفارسى إلى أبنية العرب وهذا التغيير يكون بابدال حرف أو زيادة حرف أو نقصبان حرف أو إبدال حركة أو إسكان متحرك ساكن . .) ، ولمعرفة تفصيل ذلك انظر : باب معرفة مذاهب العرب فى استعمال الأعجمى ، ص٥٤ : ٥٨ ، وباب ما يعرف من المعرب باختلاف الحروف ، ص ٥٩ ، ٦٠ (المترجم)

قارن : على سبيل المثال ، الجواليقى (تحقيق . أحمد محمد شاكر) ٩٨/١ وما بعدها = (تحقيق زخاو Sachau) ٤٣/٩ وما بعدها .

(*) النص فى المعرب للجواليقى ص ١١٦ : وقال أبو حاتم : قال الأصمعى ـ (بر) ابن ، والنبط يجعلون الظاء طاء (المترجم)

(١١) انظر : الجواليقى (تحقية أحمد محمد شاكر) ٦٨/٢ وما بعدها = (تحقيق زخاو Sachau) ٢٩، ١٠ وما بعدها .

(١٢) السيوطى : المزهر فى علوم اللغة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة ، بدون تاريخ ٢١٧/١ : ٢٩٤ ، ولكن تحت : النوع وليس الباب (المترجم).

(*) سورة الزخرف آية ٣ .

يقول الجواليقى فى المعرب ص ٥٣ : وذلك أن هذه الحروف بغير لسان العرب فى الأصل ، فقال أولئك على الأصل ، ثم لفظت به العرب بألسنتها ، فعربته فصار عربيا بتعريبها إياه ، فهى عربية فى هذه الحال ، أعجمية الأصل . (المترجم) .

(١٣) انظر : الجواليق (تحقيق شاكر) ٤ ، ٨ — ٩ ، ٦ = (تحقيق زخاو) ٤ ، ٥ — ٥ ، ١ .

(١٤) السيوطى : الأتقان فى علوم القرآن ، ط القاهرة ١٩٥١ ، ١ /١٣٥ — ١٤١ .

(١٥) بدر الدين الزركشى : البرهان فى علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٥٧ ، ١ /٢٨٧ — ٢٩٠ .

(١٦) قارن : جيفرى ، Jeffery (1938) 75 f.

ويمكن أن تصور الصيغة القرآنية (البارئ) بالهمزة ، صيغة مفصحة .

(١٧) قارن : نولدكه Noeldeke (1910)38. ، وجيفرى Jeffery (1938)129 وحبو (١٩٧٠) ص ١٣٣ وما بعدها .

(١٨) انظر : WKAS I 36 (kataba)

(١٩) قارن : جيفرى Jeffery (1938) 233 f. ، وحبو (١٩٧٠) ص ٢٨٦ وما بعدها .

(٢٠) قارن ، كذلك ف . ليسلاو (Wolf Leslau) ، فى

Southeast semitic Cognates to the akkadian Vocabulary. in : Jaos 82 (1962) 1 - 4 und 84 (1969) 115 - 118.

(٢١) تذكر الأمثلة العربية هنا على خلاف التمثيل الآخر هنا أيضاً مع نهاية الرفع ("S") لتراعى إمكانية المقارنة مع الأكادية .

(*) فى لسان العرب لابن منظور ١٩ /٣٠٢ : قال ابن سيده : العظاية على خلقة سام أبرص ، وفى ص ٣٠٣ : عظاء يعظوه عظوا اغتاله فسقاه ما يقتله . (المترجم) .

(*) الوين عند العرب الأبيض (الرازقى) أو الأسود هكذا حكى عن ابن الأعرابى قال ابن خالويه : الونية الزبيب الأسود ، وقالابن برى : الوين العنب الأبيض عنثعلب عن ابن الأعرابى .

(٢٢) انظر : ا سالونن ، A. Salonen (1952) 5. ff

حيث تعالج ألفاظ حضارية قديمة أخرى ، وبخاصة ورد ، كمأ ، علثة ، وحصين ، ومر وأكار ونجار ، وفخار وتاجر ، وكذلك وين وسكر وترجمان .

(٢٣) ديوان الأعشى ، (نشرة جاير Geyer) ٥٥ /٨ (بنفسج) ، و ٢٢ /٣٠ (ياسمين) ، و ١ /٤٦ (بستان) ، ١٥٥ /٧ (ناى ، صنج) . .

(٢٤) ديوان الأعشى (نشر جاير Geyer) ٥٥ /٨ ، قارن أيضاً : حول هذه الألفاظ ، السيد يعقوب بكر (١٩٧٠) ص ١٠٣ .

(٢٥) ديوان الأعشى (نشرة جاير Geyer) ٢٢ / ٢٠ ، وعن Ward ، قارن
ا – سالونن A. Salonen (1952) 1 f

(٢٦) ديوان الأعشى ٤ /٦١ فيه الصيغة المعربة (سابور) ، بينما وردت الصيغة الفارسية (شاهبور) عند الجواليقي (تحقيق أحمد محمد شاكر)١٩٤ /٨ = (تحقيق زخاو Sachau

وكسرى شاهنشاه عند الأعشى ٣٣ /٦ وأيضاً فى بيت لأبى الصلت عند الطبرى ١ /٩٥٦ ، سطر ١٥ شاهد . قارن كذلك الجواليقي (تحقيق أحمد محمد شاكر ، ٢٠٨ ، ٨ = (تحقيق زخاو) ٩٤، ٢ وأيضاً 82 (1919) Siddiqi

(٢٧) قارن : الجواليقي (تحقيق أحمد شاكر) ٤٢ ، ١ = (تحقيق زخاو Sachau) ١٢ ، ٢ : قال أبو سعيد (السكرى) : سمعت العرب تقول للأربعة : استار ، لأنه بالفارسية (جهار) فأعربوه . فى لسان العرب انظر مادة (ستر) وردت لاستار أبيات شواهد للأعشى والكميت والأخطل وجرير .

(٢٨) ا . لين - E, W. Lane : An Arabic - English Lexicon
انظر مادة (استار) من I 1305 a

السريانية estera من اليونانية Stater بر بهلول . نشرة دوفال R. Daual, 245, 10 ff

(٢٩) قارن : فرانكل ، Fraenkel (1886) 42

(٣٠) Eilers (1962) 205

(٣١) حول معنى : معسكر الجيش فى سورة المرسلات آية ٣٢ أنظر :

W. Fischer : Farb - und Formbezeichnungen in der Sprache der altarabischen Dichtung. Wiesbaden 1965. 363 Anm.

الألوان فى لغة الشعر القديم ، أبنيتها ودلالتها .

(٣٢) A. Spitaler (1955) 215

(٣٣) استخدمت الكلمة فى العربية وفق سورة النور آية ٣٥ ، فى سياق دينى فحسب ، قال تعالى : الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح . . . . إلى آخر الآية .

(*) انظر نولدكه Beitraege zur semitischen Sprachwissenschaft, Strassburg 1904

(٣٤) قارن :

A. A. Beven : Some Contributions to Arabic Lexicography,
فى العدد التذكارى لـ ا . برونه E, G. Browne ١٩٢٢ ، ص ٧١

G. Bergstraesser, in z s 8 (1930) 40

(*) انظر : كتاب جيفرى : The Foreign Vocabulary of the qur,a:n, Baioda 1938 (المترجم)

(*) أحمد ارحيم حبو ، رسالة دكتوراة هايدلبرج ، ١٩٧٠ A. Irhayem hebbo Die Fremwoeter in der arabischen Prophetenbiographie des Ibn bischam (gest. 218/834), diss. Heidelberg 1970 (المترجم)

(٣٥) Eilers (1962) 217 f.

(٣٦) Fueck (1950) 444

(٣٧) Eilers (1962) 218 und 219 (anm. 22)

(٣٨) رصيد لفظى = Wortguf و رصيد خاص = sondergut

(٣٩) الجواليق (تحقيق أحمد شاكر) ٣/٢١٦ = (تحقيق زخاو ، ٨/٨٩ أى ص ٢٦٤ طبقاً لترقيم الكتاب مع المقدمة . الجمهرة ٢/٣٦١ (المترجم)

(**) أى فى كتابه : العربية . درسات فى اللغة و اللهجات و الأساليب .

(٤٠) إبلاغ خطابى من ايلارز (W. Eilers) إلى شال (A. Schall) بتاريخ ١٢/٢٢/ ١٩٦٧ م .

(٤١) و يمثل شعر شعراء الرجز عند الجواليق فى الغالب الشواهد ، فقد ذكرت (٧) أبيات للفرزدق ، و (١٨) لجرير كشواهد على كلمات معربة . و لم يظهر الأخطل ببيت وحيد كشاهد .

(٤٢) انظر : ص ٦٥ من W. Spiegelberg . koptisches Handwoerterbuch Heidelberg 1921 .

(٤٣) E. Levil - Provencal . La peninsule Iberiqne au moyen - Age...

(٤٤) انظر : Spitaler (1955) 214 f

(٤٥) Grohmann (1932) 278 f

(٤٦) Eilers (1962 212 f

(٤٧) Dozy (1881) 11 302

(٤٨) قارن : لدى عبد المنعم الحميرى الصيغة قومش EI I (1960) 4 gla,

(٤٩) ديوان المتلمس (تحقيق ك . فولرز k. Vollers) ٩/٧
و البيت الذى يعنيه المؤلف هو :

و علمت أنى قد منيت بنيطـــــــل ‌ ‌ ‌ إذ قيل كان من آل دوفن قومـــس

البيت ٨ من القصيدة ٩ من ديوانه (بتحقيق حسن كامل الصيرفى) مجلة معهد المخطوطات

العربية ، المجلد الرابع عشر ، ١٣٨٨ — ١٩٦٨ م .

وفى المعرب للجواليقى ص ٣٠٦ : قال ابن دريد (نقلا عن الجمهرة ٣/٥٩١) : ومما أخذوه من الرومية (قومس) ، وهو الأمير .

ويقول محقق الديوان : وروى آخر البيت فى مخطوطتى الديوان ب ، ج : (قمس) . وجاء فيهما : قمس : يريد الشرف ، جمعه : قمامسه ، مثل : تبع وتبابعة .

وفى لسان العرب لابن منظور ٨/٦٦ (ق م س) : والقوس : الملك الشريف . والقومس : السيد ، وهو القمس عن ابن الأعرابى . . . والجمع قمامس قمامسة . ادخلوا الهاء لتأنيث الجمع .

ويلاحظ أن الكلمة رويت بالميم المشددة مع ضم القاف تارة : قمس ، وبالميم والواو مع فتح القاف تارة أخرى : قومس . (المترجم) .

(٤٩،أ) أعاد جريفين (Griffin) النظر فى الحصيلة اللفظية الرومانية فى (Vocabulista) ١٩٥٣ — ١٩٦٠ م .

(٥٠) فى : مناقشات مؤتمر الاستشراق الدولى السابع . ألقى فى فيينا فى عام ١٨٨٦ م. الجزء الخاص بالساميات ، فيينا ١٨٨٨ . من ص ٢٢٩ : ٢٤٨ .

(٥١) قارن أيضاً ما يلى تطور الخط العربى ، الملاحظة ٢٢ .

(٥٢) ديوان المتنبى (تحقيق ديتريصى Dieterici) برلين ١٨٦١ ١٩/٥٣٠ ، (طبعة بيروت ١٩٦٤) الجز الثانى ، ٦/١٨٠ .

(٥٣) حول الكلمات المعربة اليونانية فى التراث القديم فى الترجمة ، انظر ر . فالتسر (R. Walzar) فى كتاب New Light on the arabic translalations of aristotlc
Greek into Arabic - Oxford
1962. gof. :
وأيضاً ج . اندرس (G. Endress) فى رسالته للدكتوراه :

Die arabischen ueberetzungen von aristoteles' Schrift, De Caele Frankfurt / M. 1966. 48, 62

(٥٤) Richard M, Frank. The origin of the arabic philolso phical term آنية . In . Cahiers de Byrsa 6 (1956) 181 — 201.

وتعنى هوية نقل حرفى للكلمة السريانية : ha : wya كائن

وحول مطابقة المصطلحات العربية واليونانية ، قارن أيضاً :

G, Endress . Proclus Arabus. Beirut 1973 (Beiruter texte und Studien 10) . 76 ff .

(٥٥) M. Cantor : Vorlesungen ueber Geschichte der Mathematik. Leipzig 1900 — 1908.

(Nachdruck . Stuttgart 1965) . 13. 614 und 711,

(٥٦) انظر : كتاب مفاتيح العلوم (تحقيق فان فلوتن G. Van Vloten)
ليدن ١٨٩٥ ، ٨/١٣٢ ، ٩/١٣٣ ، ١٠ ، ١٢ ، ٢٥٦ / ٣

(٥٧) لا توجد بحوث منتظمة عن النقل الحرفى والنقل (غير الحرفى) من خلال أصوات أخرى للأسماء اليونانية . ويمكن أن يشار هنا فقط إلى :

E, Schmitt . Lexikalische Untersuchungen zur arabischen uebersetzung Von Artemidors Traumbuch. Wiesbaden 1970 (Akademie der Wissenschaften and der Litertur.

Veroefentlichungen der orientalischen kommission bel. 23)

حيث تعرض علاقة أسماء يونانية مترجمة ومنقولة ودلالتها من خلال ترجمة قديمة انظر أيضاً حول المصطلحات العلمية الطبية المقترضة والمترجمة .

Islamic Medicine. Edlinburgh 1978 (Islamic surveyl 25 — 30

(٥٨) انظر : WkAS I 10 a

نحــو منهــج شـامل لتعليم اللغة العربية :

نظرية الاكتمال اللغوى عند العرب(*)

أ . د . أحمد طاهـر حسنين

تقاس حضارات الأمم بمدى ما وصلت إليه من تطور مادى وفكرى على حد سواء ؛ ولا جدل فى أن النهضة الفكرية تقوم على حصيلة ما أنتجه شعب ما فى مجال العلوم والمعارف بوجه عام ، وتزداد هذه النهضة قيمة كلما عرف الشعب طريقة الفكرى من خلال نظم ينتهجها أو نظريات يبتدعها ويتوفر على لها .

وتاريخ العالم حافل بشتى النظريات : السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية وما إليها ، والعرب — شأنهم شأن الأمم الأخرى — لهم تاريخهم ، ولهم نظرياتهم فى شتى المجالات .

وفى المجال اللغوى بوجه خاص ، ابتدع العرب العديد من الفروض والمقولات ولكنها ظلت مستقلة بعضها عن بعض ليس فقط على مستوى الجانب الفكرى أو الدراسة والبحث عموماً ، بل تعدى ذلك أيضاً إلى الكتب المدرسية التى درجت على تشقيق المادة اللغوية الواحدة ، ففصلت بين دراسة النحو ودراسة البلاغة ، وكادت تهمل أو أهملت بالفعل الجانب النطقى أو دراسة أصوات اللغة العربية دراسة متأنية ، واكتفت فى جانب المعنى بتقريب المراد إلى الطالب دون إقداره على استفتاء القاموس العربى وتشجيع المهارات الفردية فى هذا الصدد .

سبب هذا الاستقلال فى البحث والدراسة ، وما نتج عنه من تشقيق المادة اللغوية قد يرجع إلى ظاهرة التخصص الدقيق التى يظن أنها وحدها سمة المنهج العلمى ، وقدجاء هذا على حساب النظرة التجميعية إلى الأمور ، فجاء عرض التراث اللغوى فى لوحات منفصلة دون أن يضمها شريط تتلاحق فيه المقولات على نحو يجمعها ويرتفع بها إلى مصاف النظريات بمعناها العلمى الدقيق .

(*) هذا عنوان كتاب ماثل للطبع الآن ، والمؤلف يعمل أستاذاً مساعدا فى معهد اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة .

علوم الأصوات والصرف والمعاجم والنحو والبلاغة — على هذا الترتيب — تتكامل فيما بينها لتحقيق النموذج أو المثال للتعبير باللغة العربية .

ولكي يصل التركيب العربي إلى النمط أو النموذج الأمثل كان عليه أن يتحقق أو بلغة أدق تكتمل فيه مواصفات صوتية وصرفية ومعجمية ونحوية وأسلوبية ، وهذا ما أعنيه بمصطلح نظرية الاكتمال اللغوى عند العرب .

لقد كان أمامى مصطلحان يصلحان للعنونة على ما أقصده بهذه النظرية : مصطلح الاكتمال اللغوى ، ومصطلح الصحة اللغوية . وقد آثرت الأول منهما لقربه — فى رأيي — من الظاهرة المطروحة ولأنه يمثلها أكثر من المصطلح الآخر .

الصحة اللغوية تنصرف عادة إلى استقامة الجملة العربية بمعناها النحوى على وجه الخصوص ، رغم أن الأسلوب قد يكون صحيحاً من الناحية اللغوية ولكن هذا لا يعنى أنه مطابق للسياق فى كل مرة . أما الاكتمال فإنه يعطى تصوراً عن وجود طبقة أو مستوى يوصل إلى ما يليه ويترابط بسابقه أشد الترابط ، وهكذا — كما أتصور — حالة تلك العلوم اللغوية إذ يعمل كل منها على بلورة طبقة ما تندرج إلى أخرى فأخرى على نحو متغلغل ومتسلسل .

فى الأسلوب المتكامل نتميز عدداً من المستويات المترابطة ، فالصوت الصحيح بتجاوره مع غيره من أصوات تتلاءم ولا تتنافر — على اللسان وفى الأذن — يرفع الكلمة إلى أن تكون مقبولة على مستوى الصيغة ، والصيغة المقبولة لابد وأن يكون لها معنى متعارف عليه ، وتوالى هذه الصيغ مع غيرها من أدوات يجعل التركيب مقبولا على مستوى النحو ، ومطابقة التعبير للموقف والسياق يصل بالتركيب إلى النموذج الذى يحدده علم المعانى من علوم البلاغة

أعرض فيما يلى لأبعاد نظرية الاكتمال اللغوى عند العرب ، وفيها يتكامل كل بعد مع ما يليه :

البعـــد الصـــوتى

على النقيض من دراسة الأصوات فى اللغات الأخرى نجد أن الاهتمام بدراسة الأصوات عند العرب قد أتى من قبل طوائف عدة هم : قراء القرآن الكريم ، وعلماء التجويد ، واللغويون ، والبلاغيون ، وأيضاً الفلاسفة — كما سنرى — ومن جهودهم المتضافرة نستطيع أن نحصل على معطيات متكاملة عن الجانبين : النطقى والسمعى على حد سواء .

وقد أستطرد للحظة فأشير إلى أن من يتبع الأصوات عند العرب يجدها قد نشأت أولا على أيدى المهتمين بقراءة القرآن الكريم وإقرائه على عهد الصحابة رضوان الله عليهم. وقد اشتهر من الصحابة سبعة هم : عثمان ، على ، أبى ، زيد بن ثابت ، ابن مسعود ، أبو الدرداء ، أبو موسى الأشعرى ، وعنهم أخذ العديد من الصحابة وبعدهم خلق من التابعين فى أمصار عدة . (١) .

لم تقف المسألة بعد ذلك عند حدود التقليد والمتابعة لهذا الجهد بل تعدى الأمر إلى عملية تصنيف وتقنين نظراً لأهمية هذا الفن .

وهنا بدأ التصنيف فى القراءات على يد أبى عبيد الله القاسم بن سلام ، ثم أحمد بن جبير ، ثم اسماعيل بن إسحاق ، وبعد ذلك الطبرى . وقد صنف طبقات أئمة القراءات الإمامان : الذهبى والجزرى (٢)

ابن قتيبة فى كتابه « تأويل مشكل القرآن »يورد سبعة وجوه للاختلاف فى القراءة يهمنا أن نشير إلى ما يمس الجانب الصوتى وهو النوع الخامس الذى قال عنه :

أن يكون الاختلاف فى الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها على نحو قوله تعالى : « وطلع منضود » فى موضع « وطلح منضود » .

فالحرف الحلقى هنا قد تعاور على حلقى آخر وحل محله ، وبرغم اتحاد المخرج نوعا كان الاختلاف على نحو ما تصوره ابن قتيبة (٣) .

يورد ابن قتيبة أمثلة أخرى للاختلاف فى القراءة ، الهذلى يقرأ عتى حين ، وغيره : حتى حين ، والأسدى يقرأ بكسر حرف المضارعة فى : يعلمون ، تعلمون ، وتسود وجوه ، وألم إعهد إليكم ، والتميمى يهمز ، والقرشى لا يمز ، والآخر يقرأ : وغيض الماء بإشمام الضم مع الكسر ، وهذا يقرأ : عليهم وفيهم بضم الهاء فيهما . وكل ذلك ثابت بالوحى المنزل على النبى صلى الله عليه وسلم (٤) .

وتتوالى الدراسات الصوتية بفضل جهود كل من سيبويه وابن جنى والأخفش وابن سينا وابن يعيش وابن الجزرى والسيوطى . اهتموا بالتحليل الفسيولوجى لكيفية إصدار الأصوات ، ودرسوا جهاز النطق من ناحيتيه : التشريحية والوظيفية وعرضوا لمخارج الحروف ووزعوا الأصوات عليها ،كما بينوا طريقة إخراج كل صوت وصفته .

وقد جاء اهتمامهم بالأصوات ليشمل جهازى الإرسال والاستقبال معاً : اللسان والأذن بوصفهما الأداتين الرئيستين ، وبهما سويا تحقق الرسالة الكلامية غرضها .

قد نفهم السر وراء هذا الاهتمام إذا كنا بصدد لغة منطوقة يتداولها أصحابها كلاماً واستماعا أما إذا كنا أمام لغة مكتوبة فإن حاسة البصر قد تتناوب المسئولية بدلا من السمع ، وهو ما لم يحدث فى تاريخ اللغة العربية حتى الآن ، بمعنى أننا لا نجد اهتماماً بالعين كوسيلة استقبال أو أداة للقراءة بقدر ما نجد الاهتمام منصباً على أعضاء النطق . (٥) .

معاملة االغة العربية على أنها لغة منطوقة كان الدافع — فيما يبدو — لاهتمام المؤلفين العرب بالتركيز على مسألة النطق والسمع لا مسألة الاستهجاء والقراءة . (٦) .

هدف الأولى هو الكلام ، وهدف الثانية هو القراءة والكتابة والكلام كان فى رأيهم أهم أو له الأولوية كما يشهد بذلك ما وصلنا عنهم من نتاج .

فهم القدماء للغة واضح من تعريفهم لها بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم (٧) وربما كان هذا سبباً فى تركيز الباحثين العرب على المخارج واختلافهم عليها ، فقد قيل إنها ١٤ أو ١٦ أو ١٧ أو حتى ٢٩ بعدد الحروف نفسها (٨) .

وصف العرب كل حرف وصفاً صوتياً شاملا ومكثفاً وذلك من حيث : الشدة والرخاوة ، الجهر والهمس ، الاستعلاء والاستفال ، الإطباق والانفتاح ، الإذلاق والإصمات . وكذلك من حيث : الصفير ، والقلقلة ، والانحراف ، والتكرير ، واللين ، والتفشى والاستطالة .

جاء ذلك بهدف الحفاظ على النطق السليم ليس فقط لحروف اللغة العربية بل ولحركاتها أيضاً : القصيرة والطويلة على حد سواء (٩) .

وقد يبرهن على هذه المقولة ما نجده لدى أحد الفلاسفة وهو ابن سينا فى كتابه « أسباب حدوث الحروف » الذى زاوج فيه بين النظرية والتطبيق ، وارتقى بدراسة الأصوات من المجال التقعيدى الصرف إلى مجال التعليم والممارسة اللغوية ، وذلك حين أضاف عدداً من الملاحظات على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بما يطرأ على نطق بعض الحروف على ألسنة الناس فى عصره ، ومدى ما يصيب بعضها الآخر من تأثيرات مردها بعض عادات لغوية موروثة ، بل أكثر من ذلك نجده يبتدع طريقة عملية — غير وصف المخارج — لتقريب النطق وتسهيله لدى المتحدثين باللغة العربية . يقول ابن سينا :

« الفصل السادس فى أن هذه الحروف من أى الحركات الغير نطقية تسمع » :
وتجتزئ فقط بمجرد إشارات :

الخاء تسمع عند حك كل جسم لين حكاً كالقشر بجسم صلب ، والقاف عند شق الأجسام وقلعها ، والطاء تحدث عن تصفيق اليدين بحيث لا تنطبق الراحتان ، بل ينحصر هنالك هواء له دوى ، ويسمع عن القلع أيضاً مثله ، والتاء عند قرع الكف بأصبع قرعاً بقوة (١٠) .

أراد ابن سينا بهذه المقاييس أن يقرب نطق الحروف بطريقة ملموسة أوعملية وأن يخلق الألفة بين الأصوات العربية والناطقين بها عن طريق المعايشة والخبرة بأمور وظيفية.

وصنيع ابن سينا هذا نجد له نظيراً فى الدراسات اللغوية الحديثة، فها هو ذا واحد من أساتذة اللغة بالولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أورد وصفاًصوتياً ضافيا ومسهبا لطريقة نطق حرف ق وبيان مخرجه والتمييز بينه وبين حرف ك يقول :

إن صوت القاف يسمع على أنه مثل نعيق الغراب ، وهو يهيب بدارس اللغة العربية قائلا : إذا استطعت أن تقلد صوت نعيق الغراب فإن ذلك يساعدك على نطق حرف ق فى اللغة العربية (١١) .

وفى العصر الحديث تأتى جهود أساتذة كلية دار العلوم (١٢) رائدة علىالطريق فى هذا التخصص الدقيق ، ذلك لأن لهم فضل عرض التراث اللغوى القديم فى الأصوات بأمانة ودقة مضيفين عدة إضافات أهمها : إبراز قيمة الدراسات الصوتية فى الحقل الأكاديمى ومعهد التدريب الإذاعى وكليات الطب والعلوم والهندسة وهى جميعها معاهد علمية لا يستغنى طلابها عن معرفة الأصوات وطريقة نطقها ومخارجها .

هذا وقد استفيد من دراسة الأصوات على المستوى النظرى فى الحقل التعليمى فى مراحله الأولى حيث لا يستغنى مؤلفو الكتب المدرسية عن الاستعانة بدراسة الأصوات بهدف تقريبها إلى الدارس . وقد راعت بعض الكتب المدرسية المبتدئة هذا ، (١٣) على حين غفل البعض أو أغفل تماماً هذا الجانب والسؤال المفتوح : إلى أى مدى يجدى الأساس الصوتى فى عرض الألفباء فى المرحلة التعليمية المبكرة ؟ (١٤) .

وفى سبيل استكمال البعد الصوتى بوصفه ركيزة نظرية الاكتمال اللغوى عند العرب ، نشير إلى نوع آخر من الدراسة تخطت الحدود الآلية لبحث الأصوات ونظرت إليها

بمعايير أخرى : نفسية أو أجتماعية أو أدبية بوجه عام . وهذا الجانب — فى رأيى - يتمم الجانب الآلى ويضيف إليه .

الخليل بن أحمد له نظرية هامة فى تجانس حروف الكلمة ، وفى عدم تجانس بعض الأصوات فيها ، فمثلا يذكر أنه لا تجتمع فى كلمة واحدة ثلاثة حروف أصلية من مخرج واحد وذلك كالحروف الشفوية ف ب م فإنها لا ترى مجتمعة فى كلمة واحدة على أنها أصول . القوانين الصوتية لانسجام حروف المفردات العربية كانت تأبى احتمال وجود هذه الظاهرة (١٥) .

وقد حظيت الدراسات الصوتية بنصيب كبير على يد عدد من البلاغيين العرب القدماء راحوا يقيمون كلمات اللغة ومفرداتها فى ضوء مقاييس صوتية فالجاحظ يعتبر اللفظ الجيد بأنه ما تهش له النفس ، أو هو ما تكوّن من حروف متلائمة (١٦) .

النطق الجيد كان مطلوباً وهذا يرتبط بمجالين : الإلقاء الخطابى وإنشاد الشعر على هذا الترتيب ، حيث يعضد ذلك إشارة الفارابى إلى حقيقة أن الشعر ينشأ عادة بعد فن الخطابة . (١٧) .

اكتسبت الأصوات أهمية من حيث تأثيرها على الأسلوب ككل (١٨) ومن أجل هذا كان اللفظ الجيد غاية يسعى إليها . (١٩) .

لقد أكدوا على أن كل صوت يجب أن يخرج من مخرجه الصحيح (وهذا تأثير اللغويين) ولذلك فان اللفظ يكون جيداً كما يقول قدامة عندما يكون « سهل مخارج الحروف من مواضعها » (٢٠) .

ولتطبيق هذا المبدأ فى مجال الخطابة نجد أن الجمهور فضلوا واحداً كزيد بن الحسين على الجمحى لأن الأخير كان لديه عيب من عيوب النطق ، وهو صفير يخرج من بين أسنانه حين كان يتكلم (٢١) .

وعلى المستوى الاجتماعى ، كلنا يعرف القصة التى رواها ابن الأعرابى عن أبى رمادة الذى طلق امرأته بعد أن اكتشف أنها لثغاء كى لا تنجب له ولداً ألثغ (٢٢) .

فكرة الاقتران أو الملاءمة فى ضم الأصوات بعضها إلى بعض فى كلمة واحدة لاقت رواجاً كبيراً وحظيت بنصيب فى معالجة القدماء للأصوات . وفى سبيل ذلك نجد مبادىء هامة : حرف ج لا يأتى مباشرة قبل أو حروف ظ ، ق ، ط ، غ (٢٣) .

الحروف المتآخية كان محظوراً وجودها فى كلمة مثل س ، ش ، ع ، غ (٤) وتجنب هذا كان يؤدى إلى وجود كلمة سهلة المخارج (٢٥) .

مناقشة هذا الجانب الصوتى العام على مستوى الذوق أو التلقى بلغت الغاية فى كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجى الذى مزج فى بحثه للأصوات بين الجانب الآلى أو العضوى ، والجوانب النفسية والاجتماعية فى مجال الأدب .

يقول ابن سنان :

« وإنما أردنا ذكر ما لا يستغنى عنه طالب معرفة الفصاحة . لأنه كالطريق الذى يجتاز فيه إلى مرادنا » (٢٦) .

وهذا النص فى رأيى هو الرابطة التى تربط أسباب نظرية الاكتمال اللغوى بنظرية الجمال البلاغى فى منطقة متداخلة بينهما ، ولكن الأولى فى رأيى هى الأساس للثانية (٢٧) .

كانت هناك عدة شروط يجب توافرها لتحقيق فصاحة الكلمة بعضها يعود إلى معايير صوتية أهمها :

أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة المخارج ، وأن يوجد لها حسن ومزية فى السمع . (٢٨) .

وقد يتمم حديثنا عن البعد الصوتى أن نشير إلى استغلال بعض الدراسات الصوتية عن طبيعة الحروف فى مجال الشعر وتطبيق ذلك على حروف الروى : أيها مقبول وأيها غير مقبول . (٢٩) .

هذه فقط مجرد إشارات موجزة جداً ، قصدت من ورائها بلورة هذا البعد الصوتى وإعطائه حجمه الطبيعى عن طريق ضم الدراسات بنظرة أكثر شمولا واستيعابا .

البعــد الصــرفى

كل كلمة لها حالتان : حالة تتعلق بالتشكيل الداخلى لها وهو دوما تشكيل ثابت وهذه هى مهمة علم الصرف ، وهناك حالة أخرى تتعلق بتشكيل آخر الكلمة ، ويشار إليه على أنه تشكيل متحول أو متنقل حسب الحالات الإعرابية التى تنتظم الكلمة المعربة وهذه هى مهمة علم النحو .

وفيما يتعلق بالحالة الأولى ، نجد أن العرب قد اهتموا بدراسة البنية أو الهيئة التى تكون عليها كلمة من الكلمات مراعى فيها التشكيل الداخلى من حركات (ضمة وفتحة وكسرة) أو سكون .

وقد اقتضاهم ذلك إلى القيام بعملية رصد شامل انتظم تقريباً معظم مفردات اللغة ، وراحوا يتلمسون خلال هذه العملية طريقة نطق القدماء للكلمات ، وفى سبيل معرفة التشكيل الثابت للكلمة احتل« السماع » عند العرب درجة عليا على مخبار الصحة اللغوية : أعلى من درجة « القياس » .

وقد حقق اهتمام العرب بذلك أكثر من هدف ، وذلك إذ ساعدت مناقشتهم فى هذا المجال على ضبط صيغة الكلمات ضبطاً لغويا صحيحاً ، وذلك كان تمهيداً لنطقها نطقاً سليماً وفق الأنماط الصرفية المصطلح عليها سماعاً وقياساً على حد سواء . وكذلك ساعدت مناقشاتهم فى استخراج الإمكانات الاشتقاقية المتعددة والتى تنبثق عن جذر واحد (فعل أو مصدر أو مادة غفل) وذلك فيما لم يرد عن طريق السماع . وبالإضافة إلى ذلك مكنت الدراسات الصرفية من النظرة العارفة أو المدربة حين استخدام القواميس العربية حيث كانت القدرة على تجريد الكلمة من الزوائد فيها الكثير من اختصار الوقت والجهد معا .

وفى سبيل مساعدة المتعاملين مع اللغة على اختيار الكلمة المثلى فيما يتعلق بالصيغة أو النمط ، قدم لنا الباحثون العرب دراسات صرفية رائدة أرى أن من أهمها : الميزان الصرفى ، والاشتقاق .

والميزان الصرفى هو أبجديةالدراسات الصرفية،لأنه المعيار الذى يميز الصحيح من الفاسد ، والمقبول من الشاذ . وقد عمد الصرفيون إلى جعله يتكون من ثلاثة أحرف فقط هى ف ع ل منطوقة على أنها فعل ، إذ الفعل أعم ويصدق على أى حدث . (٣٠) .

كان الميزان على ثلاثة أحرف ربما لأن معظم الكلمات العربية وضعت على ثلاثة أحرف .وهناك من يقول بفكرة ثنائية الجذر العربى ، فيذهب إلى أن الأصول فى العربية ، وكذلك فى أخواتها الساميات هى الألفاظ ذات الحرفين .

والقائلون بهذه الفكرة يردون الثلاثى إلى الثنائيات قائلين إن الجذر الثنائى قد تطور إلى ثلاثى عن طريق زيادة بعض الحروف .

فمثلا (نب) جذر ثنائى تزاد عليه الهمزة فيصبح (نبأ) أو تزاد جيم فيصبح (نبج) أوحاء فيكون (نبح) أو ذال ليكون (نبذ) أو راء فيكون (نبر) أو زاى فيكون (نبز) أو سين ليكون (نبس) أو شين فيكون (نبش) .

وهذه الفكرة موجودة منذ القديم ناقشها كل من ابن جنى وابن فارس . (٣١) .

وإذا كان الميزان الصرفى هو أبجدية الدراسات الصرفية فإن عصب هذه الدراسات هو الاشتقاق .

والاشتقاق من أهم ميزات اللغة العربية ، ذلك لأن هناك لغات غير متصرفة ، ولا يلعب الاشتقاق دوراً فى بناء كلماتها لأنها أساساً مؤلفة من أصول جامدة لا تقبل أى تغيير ، وذلك كاللغة التركية التى يتم الاشتقاق فيها بإلحاق أدوات لا معنى لها فى نفسها ، وهذه الأدوات توضع فى آخر الكلمة أو البنية الأساسية ، وهذا ما يعرف بظاهرة الإلصاق (٣٢) مما يستوجب دراسة الأدوات الملصقة والمعانى المرادة فى كل مرة ، وهذا عكس اللغة العربية التى تستطيع فيها أن تخمن نوعيات المشتقات بمجرد تعرفك على الجذور .

الاشتقاق باختصار هو أخذ كلمة أو أكثر من أخرى لمناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه. والمشتقات كما حددها الصرفيون تنحصر فى سبعة أنواع هى :

اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعل التفضيل ، اسم الزمان ، اسم المكان ، واسم الآلة .

ولقد برع اللغويون العرب فى تعاملهم مع الكلمات العربية على مستوى الصيغة بأكثر من إمكانية ، فهناك إمكانية أخذ كلمة من أخرى بتغيير فى الصيغة مع تشابه فى المعنى واتفاق فى عدد الحروف الأصلية وترتيبها ، واختلاف فى الحركات أو عدد الحروف الزائدة كما فى نحو :

ذهب ، يذهب ، ذاهب ، مذهوب (به) ، مذهب . . . إلى آخره ، وهذا ما أطلقوا عليه : الاشتقاق الصغير .

وهناك إمكانية أخرى تؤخذ فيها كلمة من أخرى بتغيير فى ترتيب حروفها ، وذلك بتقديم بعضها على الآخر مع تشابه بينها فى المعنى ونوع الأحرف وعددها . كأن تشتق من جذر ك ل م كل إمكاناته اللغوية عن طريق تقليب الحروف .

وعلى سبيل المثال نجد أن الثلاثى يعطينا ست إمكانات هى :

كلم ، كمل ، لكم ، لمك ، مكل ، ملك (وذلك من فعل ك ل م) .

وهذا النوع هو الذى استغله الخليل بن أحمد فى حصر مفردات اللغة العربية (المستعمل منها والمهمل على حد سواء) وهو الذى سماه ابن جنى بالاشتقاق الكبير وقد يطلق عليه : القلب الاشتقاقى .

كذلك نجد أن ثمة حالة تؤخذ فيها الكلمة من كلمة أخرى بتغيير فى بعض حروفها مع تشابه بينهما فى المعنى وأكثر الأحرف وترتيبها ، على أن تكون الأحرف المختلفة إما من مخرج واحد أو مخرجين متقاربين نحو :

نهق : نعق ، ثلم : ثلب ، هتن : هتل ، وهكذا .

على أية حال ، نستطيع أن نقول إنه بالرغم من الاهتمام العام بكل أبعاد الكلمة العربية على مستوى الصيغة ، كان ثمة تركيز على مسائل صرفية معينة أو ربما عرف لها البعض أولويات أو كانت نظرهم فى تمثل إشكاليات خاصة ولهذا فقد أفردوها بالتأليف ، من ذلك :

المذكر والمؤنث ، المنقوص والممدود ، المقصور ، الإبدال ، والأفعال (٣٣) .

هذا ويمكن التعرف على أهمية المسائل الصرفية بطريقة كمية من خلال عدّ أبيات الصرف فى ألفية ابن مالك ، فقد وجدت أنها ٣٠٠ بيت (شمل هذا أيضاً التراكيب والإعراب ، وليس فقط الأبنية والصيغ) من جملة أبيات الألفية وهى ١٠٠٣ من الأبيات.

والخلاصة هنا أن قواعد الصرف كانت تشكل بعداً أساسياً فى نظرية الاكتمال اللغوى ، الأمر الذى جعل علماء العربية يحافظون على أنماط هذه القواعد فى شتى المجالات التى تستخدم فيها اللغة العربية .

وفى مجال نقد الشعر نموذج على هذه الظاهرة ، وذلك إذا راح البلاغيون والنحويون والنقاد يؤاخذون بعض الشعراء على عدة انحرافات صرفية كانت تمس الصيغة أو النمط .

ولنضرب أمثلة يسيرة ، المبرد يعلق على بيت الفرزدق :

على حلفة لا أشتم الدهر مسلمـــا ولا خارجاً من فىّ زور كلام (٣٤)

بقوله : إن الشاعر قد استخدم اسم الفاعل خارج وكان الأجدر به أو الأوفق أن يستخدم المصدر : خروج (٣٥) .

الشاعر أبو عيينة استخدم سل بمعنى جذب دون تشديد اللام ، وقد عيب على ذلك لأنه بهذا التصرف قد جارى عامة البصرة فيما يفعلون فى نطق هذا الاسم . (٣٦) .

وهذه الإشارة وإن كانت ترينا موقف الصرفيين تجاه أى تشويه يحدث لصيغة ما ، فهى فى الجانب المقابل ترينا أيضاً إلى أى مدى ظل العلماء حريصين على مستوى الفصيح على ألسنة الخاصة وذلك فى مواجهة أى مستوى آخر .

قدامة بن جعفر عالج مثل هذه المسائل الصرفية بايجاز شديد ، ومع هذا فقد وردت له إشارة لا يمكن إغفالها هنا ، وهى :

أن الأسماء والأفعال يجب أن تتمشى مع الصيغ التى وضعها العرب لها وإن أية محاولة للإضافة إليها أو النقص منها تعد محاولة مرفوضة . (٣٧)

وقد حاول البعض توجيه هذا وأمثاله على أنه من باب الضرورات الشعرية . (٣٨

على أية حال ، فقد شغلت المسائل الصرفية علماء القرنين : الرابع والخامس الهجريين ، وراحوا يحاجون الشعراء على عدة تجاوزات صرفية أساسها الانحراف عن الصيغة الأصلية ، إما عن طريق إضافة حروف أو أصوات لها أو عن طريق الحذف أو الإنقاص منها .

وقد شمل ذلك مسائل الزيادة والحذف ، صيغ الجموع ، المذكر والمؤنث ، والمصادر والنماذج على ذلك أكثر من أن تحصى (٣٩) .

البعـــد القامـــوسى

قال بعض المحققين إن معرفة مفردات اللغة نصف العلم ، لأن كل علم تتوقف إفادته واستفادته عليها . (٤٠) ولا يقتصر هذا على مجرد معرفة الكلمة دون معناها ، ذلك لأن مجرد معرفة الكلمة دون فهم معناها أمر لا جدوى منه .

والمسألة هنا اعتبارية ، وهى ذات مستويات ، إذ لا نستطيع أن نتصور أن جميع العرب قد عرفوا الكلمات وعرفوا معانيها لأن ذلك كان يعتمد على خلفية كل واحد واهتمامه ودرجة ثقافته وطبقته الاجتماعية بل وتعامله مع اللغة ولا أدل على ذلك من أن بعض المتخصصين فى اللغة قد وقفوا أحياناً حيارى أمام معرفة معانى بعض الكلمات . والقصة التالية توضح ذلك :

قال عمر بن خالد العثمانى : قدمت علينا عجوز من بنى منقر تسمى أم الهيثم ، فغابت عنا . فسأل عنها أبو عبيدة . فقالوا : إنها عليلة . فقال : هل لكم أن تعودها ؟ ! فجئنا فاستأذنا . فقالت : لجوا ، فسلمنا عليها فإذا هى عليها أهدام ، وبجد ، وقد طرحتها عليها . فقلنا يا أم الهيثم كيف تجد ينك ؟ قالت : كنت وحمى بالدّكة (الودك) ، فشهدت مأدبة فأكلت جبجبة من صفيف هلعة ، فاعترتنى زلخة . فقلنا يا أم الهيثم أى شىء تقولين ؟؟ !

فقالت : أو للناس كلامان ؟ ! والله ما كلمتكم إلا بالعربي الفصيح (٤١) .

استغراب عالمين لغويين كعمر بن خالد وأبي عبيدة مما قالته أم الهيثم يؤكد ما نذهب إليه من أن اللغة الفصحى كانت لها مستويات فى ذلك الزمن البعيد ، وهذا الأسلوب الذى معنا نموذج على لغة صعبت مفرداتها حتى على المتخصصين .

على أية حال ، كانت الحاجة ماسة إلى معرفة معانى المفردات وخاصة فى مجالين : الدين ، والثقافة بوجه عـام .

القرآن الكريم اشتمل على عدد من الكلمات الغريبة التى نبه الرسول (صلى الله عليه وسلم) إلى الاعتناء بها وفهمها ، فقد أخرج البيهقى من حديث أبى هريرة مرفوعاً :

« أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه » . وأخرج مثله عن عمرو بن عمر ، وابن مسعود موقوفاً .

والمراد بإعراب القرآن معرفة معانى ألفاظه ، وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النحاة . (٤٢) .

وكما نعلم فإنه منذ الصدر الأول فى الإسلام وقف بعض الصحابة حيارى أمام كلمات مثـل : الأب — فاطر — — لدنا — غسلين — حنانا — أواه — والرقيم (٤٣) .

وعلى المستوى الثقافى بوجه عام ، كانت هناك بعض المفردات الصعبة أو ما كان يشار إليه دائماً بمصطلح « الغريب » . ومن هنا بدأ الاهتمام بإيراد هذه المفردات وشرحها ، كما فعل كل من : أبى عبيدة ، أبى زيد ، الأصمعى ، وأبى عبيد . حيث جمع كل منهم بعض أسماء أو صفات إنسان أو حيوان أو حشرة أو نبات أو مطر أو سلاح ، محاولا توضيح معانى المفردات الخاصة بكل مجال على حدة ، واقتصر معظمهم على المفردات الصعبة أو « الغريب » فقط .

وتعليقى هنا أن اهتمام الدراسين العرب بهذه الكتب جاء قاصراً وغير متوائم مع قيمة مضامينها ، ذلك أن الإشارة إلى هذه الكتب غالبا ما يجىء فى معرض التمهيد للحديث أو لمناقشة التأليف المعجمى الشامل .

هذا رغم أن عدداً من المستشرقين قد انتبهوا إلى هذه المؤلفات ووجهوا اهتمامهم إليها وعملوا على تحقيق العديد منها ونشره ، وذلك منذ بداية القرن العشرين . ومن هؤلاء نذكـر :

أوجست هفنر ، فريتس كرنكوى ، وليام رايت . كانوا طليعة ، وبعدهم بحوالى نصف قرن تقريباً تابعهم الباحثون العرب ومنهم نذكر الأساتذة عزة حسن ، وإبراهيم السامرائى ، رمضان عبد التواب ، عبد الله أمين ، عبد الله يوسف الغنيم وغيرهم كثير .

وتتويجاً لكل هذه الجهود قامت باحثة عربية هى الدكتورة وجيهة السطل — تحت إشراف الدكتور حسين نصار — فأعدت رسالة للدكتوراه عن : التأليف فى خلق الإنسان من خلال معاجم المعانى » ونشرتها فى دمشق . د — ت .

إن اهتمام الدارسين بمعجم العين للخليل بن أحمد شغلهم عن مؤلفات تزامنت مع العين وكان مؤلفوها معاصرين للخليل ولا يمكن بحال اعتبارها مجرد « معبر » للتأليف المعجمى بمعناه الشامل ، ذلك لأنها لو كانت هكذا فلماذا استمر التأليف على نفس النسق حتى بعد ظهور القواميس الشاملة ؟ .

وقائمة بأسماء من استمروا فى التأليف فى هذا النوع من المعاجم المتخصصة تبرهن على مانقول . انظر سنى الوفيات بالتاريخ الهجرى : الزجاج ت ٣١١ هـ ، ابن خالويه ت ٣٧١ هـ ابن فارس ٣٩٥ هـ ، الزجاجى ٤١٥ ، الإسكافى ٤٢١ ، الحوفى ٤٨٠ ، الصاغانى ٦٥٠ ، ابن حيدره ت ٦٦٧ ، السيوطى ٩١١ هـ (٤٤) .

إذن لا يمكن أن يكون ما كتب فى القرنين : الثانى والثالث الهجريين حلقة عابرة نجتاز منها إلى القواميس الشاملة ، إذ لو كان الأمر هكذا فلماذا استمر التأليف فى هذه النوعية عن خلق الإنسان إلى القرن العاشر الهجرى ؟ !

لا شك أن اللغويين العرب فى العصور الوسطى كانوا يجدون أهمية وأهدافا لهذا التأليف « المتخصص جداً » ربما لا تغنى عنه القواميس الشاملة ، ومن أجل ذلك حرصوا عليه ، لأنهم عرفوا له حيويته وأهميته لخدمة شريحة عريضة من شرائح جمهور القواميس .

وقد نضم إلى هذاالنوع ما عرف بكتب الصفات ، وهى التى ألف فيها كل من :

النضر بن شميل ت ٢٠٤ هـ ، قطرب ب ٢٠٦ ، الفراء ٢٠٧، الأصمعى ٢١٦ ، الديمرتى ٣٥٥ هـ. (٤٥) .

حرص المؤلفون العرب على التراث ، فاهتموا بالبذور الأساسية وهى الكلمات وما تدل عليه ، وذلك بهدف صيانة الكلمة العربية بمعناها أو معانيها التى اصطلح عليها ولم يكن ممكناً تجاوزها بحال ، وفى سبيل ذلك ووفاءاً بحق هذا البعد الهام وهو بعد المعنى أو الدلالة المركزية راح العرب يؤلفون القواميس المتخصصة فى غريب القرآن وغريب

الحديث وخلق الإنسان وكتب الصفات وكذلك العديد من معاجم الألفاظ ومعاجم المعانى (٤٦) كل ذلك ليصونوا للكلمة العربية بعدها أو أبعادها الدلالية الرئيسية . ولا أغالى إذ أقول : إن البعد المعجمى — كان ومازال — العامل الأهم فى وحدة شعوب الأمة العربية ، وبفضله وعن طريقه سيظل العرب وهم يتكلمو نلغة واحدة .

وفى ضوء هذه المقولة نستطيع الآن أن نفهم لماذا كان الخروج على تقاليد هذا البعد مدعاة للوم والتشهير .

والذى يقرأ كتب اللحن يجد العديد والوفير من النماذج ، ربما على المستوى اللغوى والاجتماعى بوجه عام.

وأيضاً على المستوى الأدبى كان التشدد أقوى مع كل من يحاول من الشعراء الخروج بدلالة الكلمة إلى ساحة أخرى غير ما أورده لها القاموس وخشية التطويل هنا ، نحيل إلى كتاب « الموشح » للمرزبانى ففيه العديد والكثير .

البعـــد النحـــوى

تآلف الحروف فى الكلمة يجعلها مقبولة على المستوى الصوتى ، ومجيئها حسب قوانين علم الصرف كان يجعلها مقبولة على مستوى الصيغة ، واحتفاظها بمعناها أو معانيها التى حددها لها القاموس العربى كان يجعلها مقبولة على مستوى المعنى .

وأخيراً ، فإن انضمام كلمة بهذا الشكل إلى أخرى وأخرى فى نسق يقتضيه ويحده علم النحو كان يجعل من الجملة أو العبارة أو حتى التعبيرة نمطاً نموذجيا مقبولا على كل المستويات .

هناك ثوابت ومتغيرات ، وحالات للإعراب كانت محددة ومعروفة ، وعلاماته وإن تعددت فهى معروفة هى الأخرى . وقد حرص النحويون على توضح كل من المبنى والمعرب وأوردوا مسائلهما بهدف تحقيق النموذج الأمثل للأسلوب العربى ، من حيث ضبط نهايات الكلمات التى تحتاج إلى ضبط ، ومن حيث وضع المفردات فى الجملة العربية السليمة (٤٧) .

قد يقال : إن جملة ما قد يتحقق فيها كل القواعد النحوية ومع ذلك لا تناسب السياق أو لا تتمشى مع الموقف . ومن هنا فان النحو لن يكون هو غاية المطاف إذ أنه لا يضمن أسلوباً عربياً جيداً تتوافر فيه كل المواصفات ، وهذا صحيح ، ومن أجل ذلك تساعد

النظرة الشمولية إلى إقرار كل هذه الأمور فى وضعها الصحيح ، ولهذا نرى ضرورة أن نضم إلى هذا البعد النحوى دراسات من مجال آخر : هى دراسات علم المعانى من علوم البلاغـــة إلى جانب نظرية « النظم » عند عبد القاهر الجرجانى ت ٤٧١ هـ

البلاغيون هنا يكملون عمل النحويين وذلك إذ راحوا يصبون كل نموذج نحوى سليم فى قالب يخصه وإطار يتناسب معه . راحوا يرددون « لكل مقام مقال » وأسهبوا فى دراسة المقامات والسياقات .

وإذا كان النحو العربى لم يراع نفسية الدارس ، وهذا عيب كبير فيه ، فإن البلاغة أو علم المعانى منها بصفة خاصة قد جاء ليصحح من قصور النحو من حيث مراعاة حال المخاطب ، ونوعية الأسلوب المناسب لكل من خالى الذهن أو المتردد أو الشاك فى قبول الخبر ، وكذلك من حيث الإمكانات اللغوية الأخرى التى قد يستلزمها المقام من فصل ووصل ، أو إيجاز وإطناب ومساواة ، أو تقديم وتأخير وما إلى ذلك .

وبانضمام صوت النحويين والبلاغيين إلى ما سبق من جهود مصنفى المعاجم ودارسى الصرف والأصوات يمكننا أن نتصور نظرية تتكامل أبعادها لتوفير الصحة اللغوية للأسلوب العربى بدءا بالكلمة الواحدة ومواصفاتها الصوتية والصرفية والمعجمية ومروراً بالمعايير النحوية فى التعبيرة ثم الجملة التامة بمفهومها المعروف إلى أن يستقر ذلك نهائياً فى الإطار الذى يحدده علم المعانى وبكل هذا نرجوا أن نكون قد كشفنا عن جهد علمائنا العرب فيما يمكن أن يعرف لهم بنظرية الاكتمال اللغوى وهى التى تتكامل أبعادها على النحو الذى أوضحناه .

وبعد . . . فإن النظرة الشمولية لتراثنا العربى تساعد على تمثل هذا التراث تمثلا أميناً وصادقاً . وفى ذلك جذب للخيوط المتباعدة بأداء جديد ، تستوحى قبه إزالة الحواجز بين المقولات المتشابهة لتنضم أكثر .

وفى سبيل هذا ، ينبغى ألا تضللنا عنونات الكتب فنفصل دراسة الأصوات عن دراسة المعانى عن دراسة القواميس أو الصيغ ، وبالتالى ينبغى ألا تضللنا أيضاً حيثيات المؤلفين فنقتصر على أخذ معلوماتنا اللغوية مما عرف فقط بأنه لغوى ، بالعكس ، يجب أن تتسع النظرة أكثر لتضم إلى جهد اللغويين ما أرساه علماء النحو والإقراء ، بل أيضاً ما طوره علماء البلاغة ، وأحياناً ما قاله بعض الفلاسفة .

إن كان لهذه الدراسة من هدف — إلى جانب بلورة أبعاد نظرية الاكتمال اللغوى عند العرب — فهو الدعوة إلى إعادة النظر فى مناهجنا التعليمية فيما يختص بتدريس اللغة العربية فى مدارسنا وجامعاتنا فى مصر ، كى نرى إلى أى مدى يتواءم ما نقدمه لأبنائنا مع أساسيات اللغة العربية كما تعكسها نظرية الاكتمال اللغوى عند العرب .

* * *

الهـــوامش :

(١) السيوطى ، الإتقان جزء ١ عدد ٤ ص ٢٥١ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب سلسلة التراث للجميع ١٩٧٥ .

(٢) السابق ، ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٣) د ./ خديجة الحديثى ، دراسات فى كتاب سيبوية ، وكالة المطبوعات . الكويت ١٩٨٠ .

(٤) د ./ عبد الحميد شلقامى ، الأعراب الرواة ص ٤٧ دار المعارف ١٩٧٧ .

(٥) يرى أستاذنا الدكتور كمال بشر أن التسمية بأعضاء النطق تسمية مجازية فاللسان لذوق الطعام ، والأسنان للقضم والطحن ، والأنف للشم وهكذا . انظر كتابه : علم اللغة العام : الأصوات ص ٦٥ .

(٦) هذا رغم تطور عدة أشكال للخط العربى : الأول رسم المصحف وهو خط يتبع به الا قتداء السلفى ولا يقاس عليه عادة فى خط الفصحى ، والخط الثانى وهو الذى تكامل على مر العصور لرسم الفصحى والرمز عن أصواتها ، ، أما الخط الثالث فهو المسمى بخط تقطيع العروض انظر : د ./ محسن مهدى ، (محقق (، كتاب ألف ليلة وليلة عن أصوله العربية الأولى . ليدن ١٩٨٤ ص ٤٩ .

(٧) يرى المحدثون أن للغة ثلاثة وجوه . اللغة المنطوقة ووسيلتها الأصوات ، اللغة المكتوبة ووسيلتها الحروف ، اللغة الصامتة ووسيلتها الإشارات والرسوم . انظر د ./ إسحاق موسى الحسينى ، اللغة الصامتة (مقال بمجلة اللغة العربية جزء ٤٥ مايو ١٩٨٠ ص ٢٣ وما بعدها .

هذه النقطة فى رأيى تحتاج لبلورة أكثر خاصة أن لدينا فى طرق التعبير البيانى ما هو بالخط وما هو بالعقد وما هو بالإشارة وهو ما أوضحه البلاغيون القدمـــاء .

(٨) لوصف المخارج وتحديدها انظر : الإتقان للسيوطى حـ ١ ع ٦ ص ٣٤٧ ، حـ ٤ ص ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ابن الجزيرى ، النشر جزء ١ ص ١٩٨ ، كتاب المنح الفكرية على متن الجزرية لعلى بن سلطان القارى ط مطبعة شركة دار الكتب العربية الكبرى بمصر . د — ت . — ص ٩ ، وحديثاً انظر كتب الدكاترة إبراهيم أنيس ، كمال بشر ، أحمد مختار عمر عن الأصوات .

(٩) محمد الصادق قمحاوى ، البرهان فى تجويد القرآن . مكتبة ومطبعة محمد على صبيح ، القاهرة ١٩٨١ ص ١٩ ، ابن سنان ، سر الفصاحة ص ٢٣ .

(١٠) ابن سينا ، أسباب حدوث الحروف ص ١٧ ، ١٨ .

(١١) د/مكاريوس / راموف، مجموعة دروس مبرمجة لتعليم الأصوات والكتابة فى العربية المعاصرة . جامعة مشيغان ١٩٧٠ ص ٨٤ .

(١٢) من رواد هذه المدرسة الدكاترة : إبراهيم أنيس، كمال بشر، عبد الصبور شاهين، أحمد مختار عمر .

(١٣) نشير هنا فقط إلى محاولتين استفادت كلتاهما من الدراسة النظرية للأصوات فى عرض الألفباء العربية قصد باسبقهما تاريخياً تعلم العربية للأجانب (الأمريكيين بصفة خاصة) عن طريق الشرح بالإنجليزية وهى الكتاب المشار إليه هنا فى هامش ١١ ، أما المحاولة الأخرى فقصد بها تعليم العربية ؛ بالعربية وتظهر فى الكتاب الأساسى الذى ألفه الدكتور السعيد محمد بدوى.

(١٤) ناقشت هذه النقطة فى مقالة لى بعنوان اللغة العربية فى عصر التكنولوجيا، نشرت بمجلة التعليم فى الشرق الأوسط . الجزء السادلى ، عدد ٣ سنة ١٩٨٤ صفحات ٤٦ — ٤٨ .

(١٥) د/ عبد الله درويش ، المعاجم العربية ص ٢ ، ٣ .

(١٦) الجاقظ ، البيان حـ ٢ ص ٨ . بتحقيق الأستاذ هارون ، القاهره ١٩٦٨

(١٧) الفارابى ، كتاب الحروف . تحقيق د / محسن مهدى ص ١٤٢ . بيروت ١٩٧٠

(١٨) الجاحظ ، البيان حـ ١ ص ٧٩ .

(١٩) العسكرى كتاب الصناعتين ص ١٦ . طبعة ثاتية . القاهرة ١٩٧١

(٢٠) قدامة ، نقد الشعر ص ١٠ . بتحقيق بونباكر ، ليدن / بريل ١٩٥٦

(٢١) المبرد ، كتاب البلاغة ص ٦٠ . يتحقيق د / رمضان عبد التواب . القاهرة ١٩٦٥ والجاحظ ، البيان حـ ١ ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٢٢) الجاحظ ، البيان حـ ١ ص ٥٧ .

(٢٣) الجاحظ ، السابق ص ٦٩ .

(٢٤) ثعلب ، قواعد الشعر ص ٦٩ . بتحقيق د / رمضان عبد التواب . القاهرة١٩٦٦

(٢٥) العسكرى ، كتاب الصناعتين ص ١٤٧ .

(٢٦) ابن سنان ، سر الفصاحة ص ٢٤ . بتحقيق الأستاذ عبد المتعال الصعيدى . القاهرة ١٩٦٩ .

(٢٧) لمزيد من التفصيلات ، انظر مقالتى : روافد النقد العربى القديم ، مجلة فصول المجلد السادس ، العدد الأول ١٩٨٥ صفحات ١٢ — ٢٠ .

(٢٨) رغم هذه الحقيقة التى أوردها ابن سنان الخفاجى فإن ابن الأثير قد ناقش القضية بموضوعية أكثر ووجد أن الأمر ليس على إطلاقه ، فمثلا كله ملع : جرى أو قفز ، برغم تباعد مخارجها ليست مستحبة ، والعكس صحيح فكلمة جيش حروفها متقاربة ولم يقل واحد إنها غير مقبولة صوتياً ومثلها كلمتا : شجر وشجن . انظر : ابن الأثير ، المثل السائر جـ ١ ص ٢٢٣ — ٢٢٥ .

(٢٩) هذا موضوع يطول شرحه ، انظر : المعرى ، اللزوميات حـ ١ ص ١٢ ، رسالة الغفران ص ٤٨٥ ، الحاتمى ، الرسالة الموضحة ص ٤٢ ، الصاحب بن عباد ، الكشف عن مساوئ شعر المتنبى ص ٨ ، ٣٠ انيس ، موسيقى الشعر ص ٢٤٨ ، على الجندى ، الشعراء وإنشاد الشعر ١٢٠ — ١٢٣ .

(٣٠) د / خديجة الحديثى ، أبنية الصرف من كتاب سيبويه ، بغداد ١٩٦٥ ص ٨٧ ، ٨٨ ، وأيضاً : ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٣١) خصص لها بحثاً مستقلا الأب أ . س . مرمرجى الدومنيكى تحت عنوان : « المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية » طبعت سنة ١٩٣٧ بمطبعة الآباء الفرنسيين بالقدس انظر : د / عبد الصبور شاهين ، فى التطور اللغوى ص ١١٥ ، ١٢٠ .

(٣٢) د / عبد الصبور شاهين ، فى التطور اللغوى ص ٩٢ نقلا عن جورجى زيدان فى الفلسفة اللغوية .

(٣٣) من المؤلفات الصرفية العامة ما نجده فى كتاب سيبويه ، الجمل للزجاجى ، التصريف للمازنى وهو الذى شرحه ابن جنى فى « المنصف على التصريف » ، والتصريف الملوكى لابن جنى ، الشافية لابن الحاجب ، التصريف العزى للزنجانى ، الممتع فى التصريف لابن عصفور الأشبيلى .

أما عن الدراسات الصرفية المتخصصة فهى للفراء وابن السكيت وأبى الطيب الوشاء وابن القطاع الصقلى ، وابن القوطية والسرقسطى وغيرهم كثير .

(٣٤) ديوان الفرزدق حـ ٢ ص ٢١٢ طبعة بيروت ١٩٦٦ .

(٣٥) المبرد ، الكامل حـ ١ ص ١٢٠ . بتحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل ابراهيم وآخر القاهرة ١٩٥٦ .

(٣٦) السابق ، حـ ٢ ص ٣٨ .

(٣٧) قدامة بن جعفر ، كتاب نقد الشعر ، تحقيق بونباكر ، ليدن (بريل (١٩٥٦ ص ١٢٠ .

(٣٨) انظر لذلك : العسكرى ، كتاب الصناعتين ، ابن رشيق ، العمدة حـ ٢ ، القزاز القيراوانى ، الضرائر ، الألوسى ، ضرائر الشعر وكتاب د / محمد حماسة : الضرورة الشعرية.

(٣٩) انظر كذلك : الحاتمى ، الرسالة الحاتمية ص ٥٧ ؛ الآمدى ، الموازنة ص ٤٠٦ ؛ الصاحب ، الكشف ص ٥٤ ، ٦٩ ؛ القاضى الجرجانى الوساطة حـ ٢ ص ٣٣٤ ، ٣٥٢ ؛ المعرى ، عبث الوليد ص ٢٨ ، ابن جنى ، الفتح الوهبى ص ١٢٨ .

(٤٠) الفيروزابادى ، القاموس المحيط حـ ا ص ٢ .

(٤١) د / شلقانى ، الأعراب الرواة ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٤٢) السيوطى ، الإتقان حـ ٢ ع ٧ ص ٧ وقد ألف الهروى كتاب فى الغريبين : غريب القرآن وغريب الحديث ، حققه الدكتور محمود الطناحى .

(٤٣) السابق ، ص ٤ .

(٤٤) د / وجيهة السطل ، التأليف فى خلق الإنسان . دمشق . د — ت ص ٢٥ ، وأيضاً انظر د / أحمد مختار ، البحث اللغوى عند العرب ص ٢٠٤ .

(٤٥) السطل ، السابق ، صفحات ١٢١ — ١٢٣ وأيضاً الفهرست لابن النديم صفحات ٥٢ ، ٨١ ، ٨٦ .

(٤٦) انظر فى ذلك جهود كل من الأساتذه عبد الله درويش، حسين نصار ، رمضان عبد التواب ، أحمد مختار عمر .

(٤٧) انظر لذلك كتاب الدكتور محمد حماسة : فى بناء الجملة العربية ، دار القلم بالكويت ١٩٨٢ . وأيضاً مقالته ، اللغة العربية ودور القواعد فى تعلمها ، فى مجلة : (دراسات عربية وإسلامية بإشراف الدكتور حامد طاهر) العدد الرابع ١٩٨٥ صفحات ٧٧ — ١٠٠

منهج شوقى ضيف
فى الدراسات الأدبية

أ . د . يوسف حسن نوفل (*)

إن محاولة التعرف على منهج الباحث الأدبى لا تنفصل عن محاولة التعرف على مناهج الباحثين السابقين والمعاصرين له ؛ ذلك أن هذا الباحث لا يظهر فى فراغ أدبى ، أو أفق حالك ، أو صحراء مجدبة . بل ترسخ جذوره ، وتورق أغصانه وسط رياض حافلة بما قدمه الفكر العالمى : القديم والمعاصر ، والفكر المحلى : التراثى والحديث .

ونحن بين يدى العطاء الأدبى لشوقى ضيف فى حقل الدراسات الأدبية ، نجد من الأهمية بمكان أن نلقى نظرة سريعة نتعرف من خلالها على ما أنجزه الباحثون السابقون فى هذا المضمار ، ممن مهدوا الطريق ، طريق البحث العلمى الجاد أمام المدرسة العلمية المنهجية التى أسسها ورادها عالمنا الكبير د. « شوقى ضيف » ، وأسهم فيها إسهامات متنوعة ما بين الأثر الأدبى المطبوع والمسموع ، والأثر الأدبى الأكاديمى التعليمى ، وبخاصة فى حقل الرسائل العلمية . وكل مجال من هذه المجالات يستحق دراسة خاصة به تستكنه أعماقه ، وتستشرف آفاقه لبيان الملامح الفنية لمنهج البحث الأدبى لعالمنا الكبير .

لباحث أن يقف على منهجه الأدبى فى محاضراته المسموعة ، ولباحث ثان أن يتأمل منهجه الأدبى فى إشرافه العلمى على رسائل الماجستير والدكتوراه ، وما أثمر من ثمرات يانعة يفوح عبيرها فى أرجاء المجتمع العلمى العربى ، مقترنة بأعلام لهم مكانتهم العلمية ، وإسهامهم فى حقل الدراسات الأدبية ، خرجوا — جميعا — من عباءة شوقى ضيف ، وتتلمذوا على يديه بطريق مباشر أو غير مباشر عن كثب أو عن بعد .

وأمام هذا التعدد الخصب لا نملك إلا أن نحدد مجالا لدراستنا نحصره فى « منهج شوقى ضيف فى الدراسات الأدبية » ، من خلال آثاره المطبوعة .

* * *

(*) أستاذ الأدب الحديث بكلية البنات بجامعة عين شمس .

إن حركة الاهتمام بالدراسات الأدبية الحديثة فى أدبنا متصلة أشد الاتصال بموقف الدارسين من مصطلح « علوم الأدب » ، واتساعه ليشمل عندهم ما يتصل بالأدب من تقويم اللسان وتصحيح المملكات ، ومن اختلاف فى عدد هذه العلوم ، وفى تنوعها ما بين الأصول والفروع حتى لتشمل — عند أصحاب المنهج التقليدى — فروع اللغة والثقافة ، قبل أن يتحدد مجالها لدى المحدثين من دارسى الأدب العربى .

كما أن حركة الاهتمام بالدراسات الأدبية متصلة أشد الاتصال بتيارات وافدة عن طريق البعثات ، والمستشرقين من أمثال بروكلمان ، ونللينو وغيرهما ، فإذا ما حاولنا الوقوف على أمهات المصادر العربية الحديثة فى هذا المجال دون خوض فى التفصيل ، وجدناها متمثلة فى بواكير الدراسات التى ظهرت فى أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين ، وكانت هذه البواكير اللبنة الأولى فى صرح الدراسات الأدبية ، برغم ما يفتقر إليه بعضها من منهجية أو شمول ، وبرغم ما يمكن أن يوجه إليها من ملاحظات فنية .

المرحلة التجريبية :

قد نجد من بين هذه الدراسات ما يستهدف انتخاب المعارف والمعلومات ، والمختارات الشعرية والنثرية ، وعرض الحكم فى لغة تجمع بين الاسترسال والسجع كما يبدو فى خطوة رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ — ١٨٧٣) فى كتابه (مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية) سنة ١٢٨٦ هـ ممثلة تجربة أدبية لا نعنى أنه كان يدور بخلد صاحبها أن يقدم دراسة أدبية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة .

وفى هذا النسق كانت تجربة محمد سعيد جعفر فى كتابه (السعر فى انتقاد الشعر) الذى نشر منجما فى مجلة (روضة المدارس) منذ رمضان ١٢٩٣ هـ / ١٨٧٦ م .

على أن هذه المرحلة الباكرة أسفرت عن محاولة أكثر نضجا تمثلت فى (الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية) وهى جملة محاضرات الشيخ حسين المرصفى) (١٨٨٥ — ١٨٩٠ م) وظهرت طبعة الجزء الأول منها عن مطبعة المدارس الملكية سنة ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م ، والجزء الثانى ١٢٩٢ هـ / ١٨٧٥ م .

وهكذا فتح باب الاهتمام بدراسة آدابنا دراسة تدنو أو تبعد من اتصالها بالطابع التقليدى لفهم الأدب ودرسه ، ثم التيارات الوافدة عن طريق البعثات والمستشرقين ، ويمكن أن نشير — بإيجاز شديد جدا — إلى طائفة من هذه الدراسات هى — فى حقيقة

الأمر الخطوات التمهيدية لما نجنيه الآن من منهج علمى يؤتى ثماره اليانعة على أيدى أعلامه البارزين هذه الدراسات الباكرةمن مثل ما قدم :

محمد دياب الذى انتهى من تأليف كتابه (تاريخ آداب اللغة العربية) سنة ١٨٩٧ م كما نفهم من تقرير حمزة فتح الله عن فحص هذا الكتاب الذى طبع سنة ١٩٠٠ م . وحسن توفيق العدل (١٨٦٢ — ١٩٠٤) إثر عودته من ألمانيا ، وقيامه بالتدريس فى المدارس العليا وقد صدر كتابه (تاريخ آداب العربية) سنة١٩٠٤ عاموفاته بانجلترا . وروحى الخالدى المقدسى (١٨٦٤ — ١٩١٣) فى كتابه (تاريخ علم الأدب عن الإفرنج والعرب) وكتبه سنة ١٩٠٢ فى فرنسا ، وظهرت طبعته الأولى سنة ١٩٠٤ . وسليمان البستانى (١٨٥٦ — ١٩٢٥) فى مقدمة الالياذة سنة ١٩٠٤ . وقسطاكى الحمصى (١٨٥٨ — ١٩٤١) فى (أدباء حلب ذوو الأثر فى القرن التاسع عشر) .

ولنا أن نذكر « إنشاء العطار » للشيخ حسن العطار (توفى سنة ١٨٣٤) ، كما نذكر جهودا غير مكتوبة للأفغانى (١٨٣٨ — ١٨٩٧) ، ومحمد عبده (١٨٤٩ — ١٩٠٥) . وعبد الهادى نجا الإبيارى (١٨٢٠ — ١٨٨٨) ، والشيخ عبد الله الشرقاوى (١٨٣٧ — ١٨٧٢) .

وكان كتاب (المواهب الفتحية فى علوم اللغة العربية) لحمزة فتح الله (١٨٤٩ — ١٩١٨) من بواكير هذه الأعمال ، غير أن مؤلفه — كما يذكر السباعى بيومى فى مقدمة كتابه — : « نظر إلى الأدب كأنه فن لا يستند إلى علم ، أو كأن دراسته — بعيدة عن تاريخه — كافية فى تكوين الأدب » (١) .

وقدم حفنى ناصف (١٨٥٦ — ١٩١٦) : (حياة اللغة العربية) سنة ١٩١٠ ، وأحمد الإسكندرى : (تاريخ آداب اللغة العربية فى العصر العباسى) سنة ١٩١١ .

ومحمد على المنياوى : (الشذرات السنية فى تاريخ آداب اللغة العربية) سنة ١٩١١ .

وجورجى زيدان (١٨٦١ — ١٩١٤) : تاريخ آداب اللغة العربية) سنة ١٩١١ . ومصطفى صادق الرافعى (١٨٨٠ — ١٩٣٧) : (تاريخ آداب اللغة العربية) سنة ١٩١١.

المرحلة العلمية :

حيث نجد : طه حسين (١٨٨٩ — ١٩٧٣) : (تجديد ذكرى أبى العلاء) الذى حصل به على درجة الدكتوراه سنة ١٩١٤ ، وطبعه سنة ١٩١٥ ، ثم ثورته المنهجية

فى كتابه (فى الشعر الجاهلى) سنة ١٩٢٦ ، ثم ما أدخله من حذف وإضافة تمثلت فى الصورة الجديدة للكتاب السابق ، وذلك فى كتابه (فى الأدب الجاهلى) سنة ١٩٢٧ ، وما دار حول هذه الثورة المنهجية من حوار ساخن مما لا نخوض فى تفصيلاته هنا ، وإن كان لا يفوتنا التنويه بأهمية وعظيم أثره .

وهكذا تتابعت جهود كل من :

أحمد حسن الزيات (١٨٨٥ — ١٩٦٨) فى (تاريخ الأدب العربى) سنة ١٩٢٨ ، ومحمود مصطفى فى (الأدب العربى وتاريخه فى صدر الإسلام والدولة الأموية) سنة ١٩٣٣ ، وزكى مبارك (١٨٩٢ — ١٩٥٢) الذى كتب بين سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٠ رسالته لنيل درجة الذكتوراة فى (النثر الفنى فى القرن الرابع) وصدرت سنة ١٩٣٤ . وأحمد الشايب فى كتابيه : (تاريخ الشعر السياسى إلى منتصف القرن الثانى) سنة ١٩٤٥ ، و (تاريخ النقائص فى الشعر العربى) سنة ١٩٤٦ ، والسباعى بيومى فى كتابه (تاريخ الأدب العربى) سنة ١٩٤٨ ، ومحمد هاشم عطيه فى (الأدب العربى وتاريخه فى العصر الجاهلى) ، وأنيس الخورى المقدس (١٨٨٥ —) ، وأمين الخولى (١٨٩٥ — ١٩٦٦) ، والعقاد (١٨٨٩ — ١٩٦٤) ، ومحمد حسين هيكل (١٥٨٨ — ١٩٥٦) ، وأحمد أمين (١٨٨٧ — ١٩٥٤) ، ومحمد خلف الله أحمد ، وعبد الوهاب حمودة . . . الخ .

ونكاد نستغرق وقتا طويلا لو مضينا مع الحصر والاستقصاء لأعمال أخرى وما حمل اسم المفصل ، أو المجمل ، أو الوسيط ، أو الموجز ، أو المنتخب ، كما نقضى وقتاً أكثر طولا لو رحنا مع مضمون هذه الدراسات نتعرف على مناهجها ، وما بها من محاسن ومآخذ ، غير أن علينا الآن أن نقنع بهذه العجالة توطئة للحديث عن ميلاد باحث، وبزوغ نجم علمى وسط تفكير أدبى ركز الحديث عنه أحمد الشايب فى مقدمة (تاريخ النقد الأدبى عند العرب من العصر الجاهلى إلى القرن الرابع الهجرى) (٢) لطه إبراهيم ، إذ رأى التفكير الأدبى يتجه فى أحد اتجاهين :

— اتجاه غربى يعزلنا عن بيئتنا الأدبية ، ويستنبط قوانين خارجة عنها .

— واتجاه يقف عندما كتبه الأقدمون فيقع فى أحكام جزئية ، سريعة ، ويقنع بالسابقين فحسب ، ويجعل الأدب العربى وحدة مستقلة ، لهذا رأى أن تكون الدراسة فنية تعنى بالأصول والطرائق والمقاييس ، وتاريخية تهتم بالماضى ، وأطوار النشأة .

حتى ذهب محمد النويهى فى مقدمة كتابه (ثقافة الناقد الأدبى) (٣) إلى أن بعض كتب تاريخ الأدب هذه صرفت المتعلمين عن الأدب العربى ، وقطعت عليهم الصلة بمصادره الأصيلة ، إلى أن رأى أن مثوى هذه الكتب (النار) ! ! ، بل وصفها بأنها كتب (شنعاء) ! لقيامها — كما يقرر — على أشتات من المعلومات ، وعلى الأحكام الجزافية غير الصحيحة ، وعلى الاستظهار إلى آخر ما ساق النويهى من نقد لتلك الكتب المدرسية مستثنياً (المجمل) معللا ذلك بأن طه حسين أحد مؤلفيه ، وما يعرضه النويهى هو استمرار لما سبق أن نوقش فى مطلع العقد الثانى من القرن العشرين .

ففى سنة ١٩١١ شرع طه حسين ينقد كتاب جورجى زيدان على صفحات مجلة الهداية مناقشاً التفرقة بين كتب الفهرسة — ولعله يقصد العلم الذى نضج بعد ذلك وهو علم البيبليوجرافيا — من ناحية ، وكتابة تاريخ الأدب من ناحية أخرى ، معترضاً على اتباع تقسيم الأعصر السياسية ، تلك التى تجعل الأدب متأثراً بالحوادث ولا تجعله مؤثراً فيها .

وفى سنة ١٩١٥ عاد فى مقدمة (تجديد ذكرى أبى العلاء) إلى الحديث عن تردد درس الأدب فى مصر بين تيارات أحدها المذهب القديم ، والثانى مذهب الأوربيين ، والثالث بين المذهبين ، وصفه بأنه « مشوش ردىء كله شر» وكيف اهتمت الجامعة بالمذهبين الأولين .

وفى سنة ١٩٢٦ عاد فى مقدمة (فى الشعر الجاهلى) إلى مناقشة القضية ذاتها متناولا مفهوم مصطلح (الأدب) والصلة بينه وبين تاريخ الأدب ، ومقاييس تاريخ الأدب من المقياس السياسى الذى ينكره ، والمقياس العلمى الذى يعدل عنه كما عدل عن الآخر ، والمقياس الأدبى الذى يختاره ويتخذه سبيلا للبحث .

كما رأى محمد حسين هيكل أن جورجى زيدان والرافعى لم يوفقا فى الجزأين الأولين من كتابيهما ؛ إذ رأى فى تاريخ الأدب ألا يقوم على سرد الوقائع أو أخبار الرجال وآرائهم ، كما لا يقوم على العناية بالأعراض دون الجواهر ، أو الانسياق وراء العاطفة ، أو عدم الاعتماد على الأدلة والبراهين ، أو عدم تحرى الدقة ، وكما عرض لذلك فى كتابه (فى أوقات الفراغ) ، عرض فى كتابه (ثورة الأدب) آراءه حول الأدب القومى .

ولم ينفصل ذلك كله عن تيارات الفكر المعاصر المتراوحة بين الافتتان بالغرب

والاتجاه إليه وبخاصة لدى العائدين من البعثات الخارجية ، أو الالتزام بالمحافظة ، أو أو التردد بين التيارين فى حدة غربية مسرفة ، أو حدة مادية متطرفة ، أو ميل فرعونى طارئ .

وبين هؤلاء وأولئك وجدنا من يفتتنون بجمال الصياغة والأسلوب ، كما وجدنا من يهتمون بالقيم والأفكار الكامنة فى المضمون دون إهمال للشكل ودون إسراف فى تجميله ، كما وجدنا طائفة من المتحاورين علمياً فى معارك أدبية متنوعة .

ولسنا بسبيل بسط القول فى الإبانه عن مضمون ما سبق من دراسات ومدلول كل ما سبق ذكره من مصطلحات ، فقد سبقنا بتفصيل القول عنها ، كما أننا نذكر ذلك كله لنتعرف على البيئة الفكرية والأدبية التى استقبلت إسهام عالمنا الكبير د . شوقى ضيف الذى وجد من الضرورة الإسهام فى استكمال ما بدأه السابقون من بناء ، فلم يقتصر دوره على ذلك فحسب . بل أضاف وابتكر ، وجدد ونظر .

سبيلان أحدهما . . . تنظيرى والآخــر تطبيقى :

ولكى نقف على جهوده نرى من الضرورى الإشارة إلى أن إسهام د . شوقى ضيف اتخذ سبيلين ، أحدهما تنظيرى ، والآخر تطبيقى .

السبيل التنظيرى :

أما السبيل التنظيرى ، فيمكن أن نلتمس طريقنا إليه فى مصدرين أحدهما : مقدمات كتبه جميعها ، وفيها نراه حريصاً عليها وعلى ذكر تاريخ كتابتها باليوم والشهر والسنة وثانيهما : كتابه (فى النقد الأدبى) الذى وضعه فى أبريل سنة ١٩٦٢ .

وكتابه (البحث الأدبى طبيعته — مناهجة — أصوله — مصادره) الذى وضعه فى فبراير ١٩٧٢ .

لا شك أنه قد التفت إلى تنوع اهتمامات الدارسين بين الانشغال بما حول الأدب من حياة صاحبه وبيئته ومجتمعه وعصره وظروفه السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أو الجمع بين ذلك وبين الاهتمام بالعمل الأدبى ذاته من تحليل وتفسير وتقويم وتذوق .

لقد رأى جورجى زيدان — كما يذكر فى مقدمة الجزء الثانى من كتابه (٤) ضرورة وجود شروط ثلاثة للتأليف هى :

اختيار الموضوع الذى تحتاجه الأمة .

وسبكه فى قالب يسهل تناوله فى لهجة صادقة صريحة دون انحياز لطائفة أو حزب .

كما رأى افتقار الأبحاث الأدبية إلى إعمال الفكرة من ترتيب وسبك ، فى عبارة سهلة غير ركيكة .

كما مضى متسائلا عن معنى تاريخ الأدب واتصاله بالمعنى العام لكلمة الأدب أو الخاص لها ، وتفاوت الاهتمام بين الإحاطة بحياة الأدباء أو الإحاطة بالكتب ، أما منهجه ، فيجمله بقوله :

« فقد أردنا أن نجمع بين ذلك كله على ما بلغ إليه الإمكان » ، متحدثاً عن نسق الكتاب أى تقسيمه ، وجعله للناشئة .

ونقف من ذلك على حقيقة ذات أهمية بالغة تفرق بين دارس وآخر مرجعها إلى فهم الأدب بمعناه العام كما رأينا لدى من أرخ لآدابنا من المستشرقين ، وكما صنع جورجى زيدان ، أو فهم الأدب بمعناه الخاص ، وهذا ما ارتآه د . شوقى ضيف فى دراساته الأدبية على نحو ما يحدثنا فى مقدمة كتابه (العصر الجاهلى) (٥) حيث رأى أن يدرس الأدب بمعناه الخاص ليقف على الجمال الفنى ، غير مكتف بالنبذ المجملة ، كما رأى ألا نبطل فكرة الشخصية الأدبية والمواهب الذاتية مع مراعاة الجنس والزمان والمكان ، وتطور الأجناس الأدبية على نحو ما درس فن المقامة وتولدها من الأرجوزة ، مع الوقوف عند أساليب الأدباء وتشكيلاتهم اللفظية والجمالية .

لقد أدرك عالمنا الكبير — كما يعبر فى المقدمة ذاتها — افتقار تاريخ أدبنا العربى « إلى طائفة من الأجزاء المبسوطة تبحث فيها عصوره من الجاهلية إلى عصرنا الحاضر كما تبحث شخصياته بحثاً مسهباً بحيث ينكشف كل عصر انكشافاً تاماً بجميع حدوده وبيئاته وآثاره . . . » .

كما أدرك صعوبة المهمة ، يقول :

« وقد حاولت أن أنهض بهذا العبء ، وأنا أعلم تقل المئونة فيه » ، معللا ذلك بأسباب هى : بقاء بعض المخطوطات دون نشر ، أو دون نشر علمى ، وأن بيئات أدبية يغمرها غير قليل من الظلام ، وأن تحليل الأعمال الأدبية ليس عملا سهلا ، ويقرر — بتواضع العلماء — أن ما يقدمه — فى كل عصر — لا يحمل الصورة الأخيرة للعصور المتعاقبة ، ولا يمنع من إضافة اللاحقين ، فتلك طبيعة الأبحاث يكمل بعضها بعضاً .

ويهمنا هنا ما يتصل بتحليل الأعمال الأدبية ، إذ أدرك عالمنا بعض ما كان يعوز الدراسات السابقة من فقدان ظاهرة الاهتمام بالنص وصاحبه ، ولهذا كان حريصاً على التأكيد على هذا الجانب فى مقدمات كتبه ، فهو فى المقدمة التى تحمل تاريخ سنة ١٩٧٣ لكتابه (العصر العباسى الثانى) (٦) يصور « تمثل الشعراء خصائص العربية ودقائقها الجمالية والموسيقية » ، ويهتم « بالأخيلة المبتدعة » ، ويذكر :

« وبحثت بحثاً تحليلياً تاريخياً أعلام الشعراء فى العصر » ، ليقف على أشعار على بن الجهم يقول « وأروع أشعاره ما نظمه فى الاستعطاف وفى تصوير صلابة نفسه » ، ويقف عند البحترى ليرى « ما سخر له من تلاوين الجمال الموسيقى الآسر وأنغامه وألحانه الرائعه » ، كما يقف على أفكار ابن الرومى وتصويراته الجديدة ، وابن المعتز ، والصنوبرى . . . الخ .

ويصادفنا فى معظم مقدمات كتبه تنويه بنزعة « النقد والتحليل » فى أعماله ، رأينا ذلك فيما أشرنا إليه من مقدمتين . كما نراه فى مقدمة كتابه (فصول فى الشعر ونقده) (٧) كما نراه فى مضمون هذا الكتاب وفى غيره من كتبه .

وهناك جانب آخر يتصل بتقسيم العصور الأدبية وفقاً للعصور السياسية من الجاهلية ، فالإسلام حيث صدر الإسلام فى عصر الخلفاء الراشدين ، ثم العصر الأموى ، ثم العصر العباسى : الأول فى مائة عام ، والثانى بقية العصر ، أو إلى سنة ٣٣٤ هـ — ٩٤٥ م حيث استولى بنوبويه على بغداد ، حيث يبدأ العصر الثالث حتى استيلاء التتار على بغداد .

أما د . شوقى ضيف فيذكر فى مقدمة كتابه (العصر الجاهلى) أنه يرتضى تقسيم العصرين الأولين ، أما العصر الثالث ، وهو العصر العباسى فيبقى منه على الأول حتى ٢٣٢هـ والثانى حتى ٣٣٤ هـ ، ثم يبدأ بعصر رابع يمتد حتى العصر الحديث ، ويسميه عصر الدول والإمارات ، حيث يرى أن يؤرخ فى كل إقليم على حدة ، حتى إذا انتهينا من ذلك أرخنا للعصر الحديث ، والتعليل الذى يقدمه د . شوقى ضيف لذلك التقسيم ويراه « أكثر دقة ومطابقة لتطوره » هو أن « بغداد لم تعد منذ القرن الرابع الهجرى تحتل المكانة الأولى فى الحركات الأدبية . بل لقد نافستها فى الشرق والغرب مدن كثيرة تفوقت عليها فى النهوض بالشعر والنثر تفوقاً واضحاً » .

وقد يجوز لنا أن نبنى على هذا التعليل تساؤلات حول اعتبار عالمنا الكبير العصر الحديث — الذى يبدأ بالحملة الفرنسية على مصر سنة ١٢١٣ هـ — ١٧٩٨ م — واحداً كما هو عند جميع الدارسين ، وهنا نتساءل ألا يحق لنا أن نجعل لهذا العصر صدراً يتصل

بمرحلة الإحياء والبعث ، ثم نجعل له مراحل مما يتصل بمظاهر التغيير ، مما يعود — فى مجمله للحروب ، وما تحدثه من تغيير ، هذا تساؤل عارض نقدمه بين يدى البحث ، ولعله يحظى بالتفاته من الالتفاتات الواعية لعالمنا الجليل .

وكما كان لشوقى ضيف أن يستن طريقاً جديداً واضحاً فى الدراسات الأدبية ميزه عن الألوان التجريبية التى سادت منذ أواخر القرن الماضى — مما ذكرنا — كان له أن يبنى منهجه على ما يكونه من رأى ليس شخصياً بقدر ما هو موضوعى ، يولد نتيجة الدراسة العلمية ، ولعل أصدق ما يساق فى هذا المجال توضيحاً لهذه المقولة التى يطرحها كتابه عن أحمد شوقى أمير الشعراء الذى فاز بجائزة الدولة التقديرية للأدب سنة ١٩٥٥ بعنوان (شوقى شاعر العصر الحديث) .

حقاً لقد ظهرت بحوث عديدة حول أحمد شوقى ليس من بينها — كما يعبر عالمنا — « بحث منظم » ، يقول فى المقدمة التى كتبها فى أول يونيو ١٩٥٣ م :

« فقد أكفهرت الأجواء الأدبية إزاءه ، بالثناء المسرف والطعن المجحف ، وأصبحنا لا نعرف أين الوجه الصحيح ، ولا أين المقدمات السليمة ولم نعد ندرى أى الأحكام فيه صادق وأيها كاذب ، وأيها مصيب وأيها مخطىء .

وبذلك عميت علينا حقيقة شوقى ، بل حقائقه الفنية جميعاً ، وكان هذا أكبر باعث لى على النهوض بهذه الدراسة التى لم أقصد بها إلى تهجينه ولا إلى تحسينه ، وإنما قصدت إلى بحثه ووزنه بمعايير سهلة هى معايير النقد المنصف الذى لا يميل مع الهوى ، وإنما يسجل الظواهر الأدبية متتبعاً مستقصياً فليس همه أن يزرى وينتقص ، ولا أن يزخرف ويزين ، وإنما همه أن يصور الحق ويكشف الصواب » .

وهكذا نجد وجهاً من وجوه الإضافة العلمية المنهجية للدراسة الأدبية العربية المعاصرة ، تقوم على الحكم الموضوعى ، وتأمل الظواهر والاحتكام إليها فيما يصور من أحكام ، كما نرى إبطال نظرة مجاورة الغير فى آرائهم دون تمحيص ، وإبطال مبدأ البحث الانفعالى العاطفى الذى يميل إلى الهوى ، وإبطال مبدأ النبذ العجلى المبتورة مما كنا نراه فى الدراسات الأدبية السابقة لعصر د . شوقى ضيف أى فى مرحلة التجريب .

بل إننا نراه فى هذا الكتاب يقدم لوناً جديداً على الدراسات الأدبية طالما أفاد منه النفسيون فى دراستهم للأدب ، وهو دراسة المسودات الأدبية ، وقد طبقة على شىء من شعر شوقى الغنائى والمسرحى .

لقد ختم عالمنا المقدمة بقوله : « فنحن لم نضع هذا البحث تشيعاً لأنصاره وكذلك لم نضعه لخصومه ، وإنما وضعناه ابتغاء تقويم شعره من جميع أطرافه تقويماً صحيحاً دقيقاً » .

ثم لا يلبث أن يعود للحديث عن شوقى ومكانته فى الشعر الحديث فى كتابه (فصول فى الشعر ونقده) ص ٣٣١ — ٣٤٨ .

هذا عن المصدر الأول للجانب التنظيرى عند عالمنا .

أما المصدر الثانى للجانب التنظيرى عند عالمنا فنجده فى كتابه (فى النقد الأدبى) (٨) حيث يذكر فى المقدمة المكتوبة فى أبريل ١٩٦٢ أنه يقف عند تفسير الجمال الفنى وتعليله والصلات المنعقدة بين فنون الشعر والتصوير والموسيقى ، والشعر وأوزانه وصياغته ونصوصه وتأويلاته وتجاربه وما ينبغى أن يتوفر للقصيدة من وحدة عضوية تامة .

ويعلن أن ما كتبه إنما هو آراء تمثلها ، ابتغى فيها الوضوح لإيمانه « أن الكتب لا تحتاج إلى شىء حاجتها إلى الوضوح » .

ولهذا نجد فى هذا الكتاب الاهتمام ، بالتنظير أى رصد الظاهرة النقدية منذ بواكيرها حتى تطورها فى العصر الحديث وصولا إلى ما سماه د . شوقى ضيف (التاريخ الطبيعى للأدب (، ووصولا مع الدراسات النفسية والاجتماعية . لكنه ، وهو معنى بمصطلحات الجمال ، والتجربة الشعرية ، والوحدة العضوية ، والأدب الاجتماعى ، والنقد القصصى والمسرحى ، يكون معنياً أيضاً بالجانب التطبيقى مع عنايته بالتنظير حتى لا تتجافى مواطن الجمال فى النص عن أسس نقده ومناهج بحثه .

وفى مقدمة (البحث الأدبى) (٩) المكتوبة فى فبراير ١٩٧٢ لا يفوته أن ينوه بأنه « لابد أن تتكون لدى الباحث الناشىء قدرة على التذوق الأدبى المعلل ، والتحليل الدقيق لشخصيات الأدباء ، وفهم خصائصهم المميزة ، مع دقة العرض واكتمال التمثل ومع الاحتياط فى استخدام صيغ التعميم . . » .

ولأنه قد شعر بحاجة طلاب الدراسات العليا لمثل هذا البحث أخذ يعرض جوانب المنهج النظرية جامعاً بينها وبين التطبيق فى كثير من الأحيان ترسيخاً للفكرة وشرحاً لها ، فينتقل من الحديث عن طبيعة البحث الأدبى ، إلى تنوع المناهج بين العلوم الطبيعية ، والاجتماعية ، والنفسية ، والجمالية ، والاتجاه التكاملى الذى يميل إليه ويؤيده (١٤٤) ، كما يتناول الأصول بين التوثيق والتحليل ، والمصادر وتنوعها ونقدها .

د . شوقى ضيف ونظريته فى وحدة التراث :

إن فى تأمل مكتبة د . شوقى ضيف بمجالاتها المتعددة ما يقفنا على حقيقة مهمة هى صدوره عن نظرية آمن بها من قبل وطبقها فى بحثيه : الفن ومذاهبه فى الشعر العربى ، والفن ومذاهبه فى النثر العربى ، وما زال يعود إليها بين الحين والحين . ففى أكتوبر ١٩٨٠ نشره بمجلة فصول بحثاً عنوانه (وحدة التراث) — ص ٩ — ص ١٨ ، وواصل الحديث عنها فى يوليو ١٩٨١ بالمجلة ذاتها فى بحث عنوانه (القديم الجديد فى الشعر) ص ١١ — ١٧ عودة إلى ما كتبه فى كتابه (فصول فى الشعر ونقده) حول (تقويم تراثنا الشعرى) ص ٩ — ٢٧ سنة ١٩٧١ ، وامتداداً لما بدأه فى سلسلة تاريخ الأدب العربى .

إن ذلك ينبع — فى تصورنا — من نظريته فى (وحدة التراث) القائمة على الأسس التالية كما نوجزها من مقاله :

الأساس الأول : وحدة التراث الدينى وعلى رأسه القرآن الكريم وما انبثق عنه من تفسير وحديث ومذاهب فقهية .

الأساس الثانى : وحدة التراث النحوى واللغوى والبلاغى .

الأساس الثالث : وحدة التراث المتصل بعلوم الأوائل كالفلسفة والطب والطبيعة والكمياء . . . الخ .

الأساس الرابع : الوحدة الظاهرة فى نظام الأدب وقواعده : شعراً ونثراً .

الأساس الخامس : كتب تراجم المفسرين والقراء والمحدثين أو الحفاظ للحديث النبوى الشريف والنحاة ، وكتب التاريخ العام .

ولهذا يرى الشعر متجاوزاً المكان والزمان لأن تعامله مع النفس البشرية يجعله ثابتاً لا يتغير فى جوهره ، فيكون قديما فى زمن ظهوره ، جديداً فى زمن تأثيره ، وهكذا يكون شعر المديح قديماً وجديداً لأنه صادر عن وحدة تتمثل فى : الطبيعة البشرية ، والإيقاع ، والخيال ، والصياغة ، وهذه الوحدة التى تعد أساس التفكير المنهجى عند د . شوقى ضيف — فى نظرنا — تفسر ظواهر عديدة فى عطائه السخى . فهى تفسر اهتمامه بتاريخ الأدب العربى حيث تعاقبت إصداراته عن العصر الجاهلى والإسلامى والأموى والعباسى ، ودراساته عن الفن ومذاهبه فى كل من : الشعر والنثر ، ودراساته فى الأدب المعاصر ، والشعر المعاصر ومعظم شعرائه المعاصرين ، وبخاصة : البارودى

وشوقى فى كتابيه ، وفى ثنايا كتب أخرى ، وفى نظير معاصر لهما له دوره فى الشعر الجديد ، وهو صلاح عبد الصبور الذى يكتب عنه بحثه (صلاح عبد الصبور رائد الشعر الحر الجديد) بمجلة فصول (أكتوبر ١٩٨١) ويعلن أنه « كان يديم التفكير فى هذا الشعر الجديد » ، و « كان يتعاطف معه » ، حتى يقرر ريادة صلاح عبد الصبور لهذا الشعر ، كما يكتب عن (نواقص الإيقاع فى الشعر الحر) ص ٣٠١ بكتابه (فصول فى الشعر ونقده) ، كما يكتب عن الغناء والشعر وطوابعه الشعبية ، وفنون الأدب : الرثاء ، والمقامة ، والترجمة الشخصية ، والرحلات .

كما يكتب فى النقد والمناهج ، ويؤرخ للبلاغة والمدارس النحوية ، بل يقدم كتابه (تجديد النحو) ، ويسهم فى التحقيق ، والدراسات القرآنية ، ويمزج بين الدرس اللغوى والأدبى والنقدى والمنهجى فى مقالات عن الحوار المسرحى بمجلة المجمع اللغوى (مايو ١٩٧٨ و مايو ١٩٨٠) فيتحدث عن الفصحى والعامية وعن اللغة الثالثة .

إن هذا يعود فى مجمله — إلى نظرة أصحاب المنهج التاريخى فى تأثير الحاضر فى فهم الماضى باستخدام (القياس التاريخى) .

وفى ذلك كله — مما أوجزناه إيجازاً تحاشياً للإطالة — نراه يضرب بسهم وافر ويحيط إحاطة شاملة واعية ، وما ذلك — فى نظرنا — إلا لإيمانه بوحدة التراث ، تراث أمتنا ، يراه حين يدنو من الأدب أو النقد أو البلاغة أو النحو أو التحقيق أو الدراسات القرآنية ، حتى ليمكن لنا أن نزعم — دون مبالغة — أنه لم يتيسر لباحث محدث أن يحيط بدرس أدب أمته من أعماق ماضيها البعيد إلى أوج حضارتها المعاصرة بدرجة واحدة من الإحاطة والشمول والتمثل والاستيعاب مثلما تيسر لباحثنا الكبير الذى استخلص لنفسه منهجاً ، واصطفى سبيلا بين تيارات صاخبة بين التراثية والغربية والفرعونية ، بين سكينة اليقين وثباته ، وصخب الشك واضطرابه فى منهج أبسط ما يقال فيه إنه منهج تكاملى يجمع بين الرؤية الداخلية والرؤية الخارجية كما سنرى .

هو والمنهج التكاملى :

لقد تمثل شوقى ضيف جهود المنهجيين السابقين فى العصور القديمة والحديثة ، فى تراثنا العربى والتراث العالمى ، لم يغب عن ذهنه جهود منهجية أفادت من قوانين العلوم الطبيعية فاتجهت إلى أن الأديب وأدبه ثمرة قوانين قديمة وحاضرة ومستقبلة تجعل من الروابط ما يضم الأديب إلى فصيلة أدبية ينتمى إليها مهما صاحب ذلك من غياب الخصيصة الفردية لكل أديب ، وبذلك تتكون عناصر :

الجنس أو الفطرة الموروثة ، **والبيئة أو** الوسط الجغرافى ، والعصر ، **أو الزمان** من ظروف سياسية وثقافية وفنية ودينية .

وفى تأمل تراث شوقى ضيف النظرى والتطبيقى ما يجعلنا فى مواجهة صريحة مع هذه النظرية التى ظهرت فى كتابات كل من : « سانت بيف ، وتين ، وبرونتيير » .

أما الجانب النظرى عند عالمنا الكبير فيتمثل فى مناقشته هذه النظرية ، وإشارته إلى تنبه العرب لهذه الثلاثية دون أن يعطوها حتمية أو جبريه ، ولا يرى بأساً من استخدامها فى تاريخ الأدب العربى ودراسة أدبائه دون خضوع للجبرية الحتمية ، وبخاصة قانون الجنس لأنه لا يوجد جنس خالص .

ويناقش تطور الأنواع الأدبية عند « برونتيير » موافقاً أساسها ، لكنه يرى أن الأطوار الأدبية لا يقضى بعضها على بعض ، لذا لا يرى فى الأدب قديماً وجديداً ، وسنرى فى الجانب التطبيقى مصداق ذلك عند عالمنا .

ومن جهود المنهجيين ما يتجه للجانب الاجتماعى ، فى صلته الوثقى بالأدب ومنهم من ينحو بالأدب منحى نفسياً يتصل بالإبداع ، وتفسير الأعمال الأدبية تفسيراً نفسياً يتصل بالرغبات والدوافع والنماذج العليا ، والعقد ، واللاشعور الفردى والجمعى . . . الخ ، ومن جهود المنهجيين ما يتجه للفلسفة الجمالية . وهكذا تعددت مناهج البحث الأدبى مفيدة من إنجازات العلوم الحديثة المعاصرة مما عقد مجالاتها ونوعها كما هو معلوم .

أما د . شوقى ضيف فإنه يرتضى المنهج التكاملى كما تحدث فى كتابه (البحث الأدبى (ص١٣٩ ، فيفيد من العلوم الطبيعية فى دراسة الأديب فى أسرته وتربيته والمؤثرات الذاتية ، وفى دراسة تطور الأدب من عصر إلى عصر ، ومن المنهج الاجتماعى يقف على أثر المجتمع فى الأديب وفى الأدب ، وتبين طبقة الأديب ، ويفيد من الدراسات النفسية على موطن الموروثات فى الأدب ، والعقد ، كما يفيد من الدراسات الجمالية ، ويخلص من ذلك كله إلى ضرورة الاستضاءة بكل هذه المناهج ، وعدم الاقتصار على منهج واحد منها ليتحول عقل الباحث إلى مرآة تعكس أضواء كل تلك المناهج فتعكس فكرة الأصالة والفردية والفصيلة الأدبية ، والبيئة والعصر والظروف والتطور التاريخى والحاجات الاقتصادية للمجتمع ، ورواسب اللاشعورية الفردى والجمعى ، وعناصر الجمال ، فيما يشبه المنارات الضخمة تهدى سواء السبيل .

هذه هي خلاصة موجزة للآراء النظرية للدكتور شوقى ضيف فيما عرضه فى كتابه (البحث الأدبى) ، وهى آراء تكشف عن منهج تكاملى نجده فيما بين أيدينا من بحوثه المتعددة فيما نعنى ببيانه من بحوثه التطبيقية فيما يلى :

لقد قدمنا حديثاً عن نظريته فى وحدة التراث فى بحوث تطبيقية لديه أشرنا إلى بعضها ، ونضيف إليها بحثه الفريد (الشعر وطوابعه الشعبية على مر العصور) (١٠) الذى كتبه سنة ١٩٧٧ ، وبناء على نظريته القائلة بأن « الشعر يفصل من قلوب شعوبه وأفئدتها يصور حياتها وآمالها وآلامها » على مدى العصور . . لقد تتبع الظاهرة فى العصر الجاهلى ، ثم الإسلامى ، ثم العباسى الأول فالثانى ، ثم عصر الدول والإمارات ، ثم فى العصر الحديث .

وحين ناقش — من قبل — آراء علماء الأدب فى نظرية التطور عبر — بطريق غير مباشر — عن نظريته فى (وحدة التراث) قائلا وقد تحدثنا عنها منذ قليل :

« الأطوار الأدبية لا يقضى بعضها على بعض ولا يمحو بعضها بعضاً ، وآية ذلك أننا نطرب للشعر الذى كتبه الجاهليون على الرغم من أنه يمثل طوراً مغرقاً فى القدم ، فالطور الجديد فى الشعر لا يحكم على طور قديم بالفناء ، وهو معنى ما يقال من خلود الأدب ، وأنه لذلك لا يوجد قديم ولا جديد » (١١) .

إن هذا الذى قاله سنة ١٩٧٢ هو بعينه ما ذهب إليه فى بحثيه المشار إليهما من قبل : وحدة التراث سنة ١٩٨٠ ، والقديم الجديد فى الشعر سنة ١٩٨١ ، إن نظريته التكاملية جعلته ينظر لسنة التطور فى الفنون الأدبية نظرة لا تنفصل عن الجمال الفنى ، نظرة تحقق نوعاً من التوازن بين المناهج الفنية ، وقد أسلمته نظريته عن (وحدة التراث) إلى نظرية أخرى هى ما يمكن أن نسميه نظرية **(وحدة الظواهر الأدبية)** ،

فكما وقف عند ظاهرة البارودى رائد حركة البعث فى الشعر العربى المعاصر وأفرد له كتاباً ، ورأى امتداد الظاهرة وتطورها فى خطوات تجديدية عند أحمد شوقى ، فأفرد له كتاباً كما قدمنا ، وإلى جانب الكتابين لم نعدم إشارات وإضافات له عن الشاعرين فى كتبه الأخرى مثل :

الأدب العربى المعاصر فى مصر ، وفصول فى الشعر ونقده كما قدمنا ، ودراسات فى الشعر العربى المعاصر . . . الخ .

نقول إنه كما صنع ذلك مع القمم الرائدة فيما سبق يمضى فيكتب عن قمة أخرى ، عن صلاح عبد الصبور ملقباً إياه : رائد الشعر الحر الجديد كما لقب البارودى برائد الشعر الحديث ، وكما لقب شوقى بشاعر العصر الحديث ، هكذا تطرد الظواهر الأدبية أمام ناظريه فى إطار منهجه التكاملى الذى لا ينظر للتطور نظرته إلى عملية « إحلال » أو « فناء » . بل ينظر للظواهر الأدبية على أساس امتدادها الطولى ، فينظر إلى فن الغناء فى مكان ما ، وعصر ما ، ويقدم لنا كتابه (الشعر والغناء فى المدينة ومكة لعصر بنى أمية) ، ويعمد إلى الفنون الأدبية العربية ، فيرصد امتدادها ووحدة ظواهرها ، ويفرد لكل منها دراسة خاصة ، فنرى دراساته حول فن الرثاء ، وفن المقامة ، وفن النقد ، وفن الترجمة الشخصية ، وفن الرحلات .

إن هذه النظرة التكاملية شديدة الاتصال بتكاملية منهج شوقى ضيف — كما سنرى — وأقصد بذلك نظرته إلى العلوم الأخرى المتصلة بالأدب ، لقد بينا فى مطلع حديثنا موقف باحثنا ممن نظروا للأدب بمعناه العام ، وكيف ارتأى أن ينظر إليه من خلال مفهومه الخاص ، ونضيف هنا أنه — وقد نوع من خصوبة عطائه كما هو معروف — ينظر للبلاغة حين يقدم كتابه (البلاغة تطور وتاريخ) فى فبراير ١٩٦٥ من خلال الترابط الوثيق بينها وبين الأدب ، وهو ربط يتجاوز مجرد النظرة السببية التى كانت تحكم نظرة أحمد ضيف من قبل — كما قدمنا — ، ونترك لشوقى ضيف تقديم وجهة نظره ، فهو أقدر على بسطها على كل حال ، يقــول :

« ولم تكن غايتى أن أصور هذا التاريخ لبلاغتنا فحسب ، بل أيضاً أن أصور الترابط الوثيق بينها وبين أدبنا فى تطورهما حتى انتهيا إلى الجمود والتعقيد والجفاف والتكرار الممل ، وأن أرسم فى تضاعيف هذا التطور الوشائج الواصلة بين كل بلاغى . . . » ، ثم يذهب إلى أنه « ينبغى فى تشكيل بلاغتنا الحديثة أن نعنى ببيان الأساليب الأدبية المتفاوتة وفنون الأدب المختلفة حتى تلائم بين بلاغتنا وأدبنا الحديث وأساليبه وفنونه » .

وهكذا نقف عند عالمنا على جانب من نظرته التكاملية التى فتحت الباب أما دراسات بلاغية عربية حديثة اهتمت بصلة البلاغة بالأسلوبية ، وقد وجدنا نماذج لذلك لدى جيل من الباحثين المعنيين بهذا الأمر الآن ممن تأثروا بمنهج عالمنا الكبير .

ويتصل بهذا الجانب التكاملى — أيضاً — أنه حين حقق كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبى الذى صدر عن لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧ م وجد فى ذلك باعثاً على التفكير فى تجديد النحو ، وما زال يواصل جهوده

حتى أظهرها فى كتابه (تجديد النحو) سنة١٩٨٢ فى شكل جديد أعتذر عن عدم الاستطراد فى الحديث عنه ، وإن كان لا يفوتنى التنويه بالتفاتته الأدبية التى تؤكد تكامل العلوم لديه —كما قدمنا— فقد ذكر من بين أنواع الجمل جملة أسماها (الجملة الحوارية) ، تلك التى يجاب بها فى حوار القصص ص ٢٥٦ ، وهى إشارة أحسبها فريدة لم تتكرر لدى غيره ، بل لم يسبقه إليها أحد فى كتاب نحوى .

وينقلنا ذلك إلى ظاهرة أخرى هى أدق وجوه منهجه التكاملى ، وهى عماد بحوثه كلها فيما نرى ، هذه الظاهرة هى جمعه بين **الرؤية الداخلية والرؤية الخارجية :**

إن المتتبع للبناء الفنى لدراسات د . شوقى ضيف يجدها نابعة من هذا المنطلق إيمانه التكاملى بضرورة قيام الدراسة على جناحين : أحدهما خارجى يستلهم المجتمع ، والنفس ، والطبقات ، والعقائد ، والعادات ، وعواعل الاقتصاد ، والسياسة . والآخر داخل يستكنه النص ويستشرف آفاقه ويمتص رحيقه ويستوعب شذاه ، ولكى نوضح ما نقصد بهذه الظاهرة نستعرض البناء الفنى لسلسلة دراساته فى (تاريخ الأدب العربى) ، ودراستيه عن شاعرى العربية الحديثة : البارودى ، وأحمد شوقى لنرى وجهى الرؤية المنهجية عنده من الخارج ومن الداخل .

إنك واجد كل كتبه بلا استثناء يقوم على الأساس التالى :

الفصول الأولى من الكتاب — قد تكون ثلاثة وقد تكون أربعة — ذات رؤية خارجية تستقرئ التاريخ ، وتتعرف على المجتمع والبيئة ، والحياة السياسية والدينية والاقتصادية ، وكل العوامل الخارجية ، وما أسماه التاريخ الطبيعى للأدب ، فى فصول تختار لها هذه العنوانات (١٢) : الجزيرة العربية وتاريخها القديم — العصر الجاهلى — الحياة الجاهلية — الإسلام — الشعراء المخضرمون ومدى تأثرهم بالإسلام — مؤثرات عامة فى الشعر والشعراء — بيئات الشعر الأموى — تطوره مع الحياة الدينية والعقلية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية — الحياة السياسية — الحياة الاجتماعية — الحياة العقلية (هذه الثلاثة التزمها فى العصر العباسى الأول والثانى) ، وفى حديثه عن البارودى أو شوقى يهتم بالحديث عن (الحياة) فى فصل خاص .

إن التزام د. شوقى ضيف بهذا الجانب من الرؤية الذى نسميه رؤية خارجية يقوم على أساس من منهجه التكاملى ، ولا يقتصر على أهمية التاريخ كما يذكرها ابن الأثير (١٣) فحسب فى قوله :

« ولقد رأيت جماعة ممن يدعى المعرفة والدراية ، ويظن بنفسه التبحر فى العلم والرواية ، يحتقر التواريخ ويزدريها ، ويعرض عنها ويلغيها ، ظناً منه أن غاية فائدتها إنما هو القصص والأخبار ، ونهاية معرفتها الأحاديث والأسمار ، وهذه حال من اقتصر على القشر دون اللب نظره ، وأصبح مخشلباً (١٤) جوهره ، ومن رزقه الله طبعاً سليماً ، وهداه صراطاً مستقيماً ، علم أن فوائدها كثيرة ، ومنافعها الدنيوية والأخروية جمة غزيرة . . . . » .

إن اختيار شوقى ضيف لهذا التكامل بين الرؤية الخارجية والرؤية الداخلية يلتقى مع ما يقرره مؤلف كتاب (كيف نفهم التاريخ — مدخل إلى تطبيق المنهج التاريخى)(١٥) وهو الأمريكى لويس جوتشلك Louis Gottschalk إزاء حديثه عن المؤرخ واتجاه أهدافه إلى أن يكون حارسا على التراث الثقافى أولا ، ثم راوية للتطور البشرى ثانيا ، وهكذا نرى أخذ شوقى ضيف بالمناهج غير الجمالية طريقا يصل به إلى قلب التراث وإطاره العام ، ويمكنه من رواية تطوره وتعاقب أجياله ، حتى يمكن القول إن تراثه الأدبى يروى تاريخ آدابنا العربية ويقدمها للأجيال ذخيرة باقية خالدة ، وهنا تكمن قيمة الرؤية الخارجية كما نقف عليها فى دراساته .

وإلى جانب السمات السابقة لمنهج شوقى ضيف فى الدراسات الأدبية مما يندرج فى إطار الرؤية الخارجية ، نجد سمة أخرى هى الرؤية الداخلية ، وهى أساس من أسس دراساته وبحوثه ، فإذا ما رجعنا إليها بنفس المنهج السابق وجدناه بعد الرؤية الخارجية فى الكتب السالف ذكرها يعمد إلى طائفة من الشعراء فى كل كتاب ليدرسها دراسة جمالية فنية واعية متأنية كما رأينا فى دراسة : امرىء القيس ، والنابغة ، وزهير ، والأعشى ، وابن أبى ربيعة ، والكميت ، والوليد ، ورؤبة ، وطوائف من الشعراء والكتاب . أو يعمد إلى أغراض شعرية فيوفيها حقها من الحديث الفنى كما رأينا فى شعراء المديح والهجاء — وشعراء السياسة — والنقائض . . . الخ .

وقل مثل ذلك فى النثر .

أما دراسة الشاعر (البارودى أو شوقى) فنجده بعد الرؤية الخارجية يتحدث عن مكونات الصناعة ، والمؤثرات الفنية ، وشعر الشاعر وتجديده .

أما الكتب ذات الموضوعات المتعددة فتمتزج النظرتان الداخلية والخارجية فى الموضوع الواحد ، وتغلب الرؤية الداخلية فى معظمها كما نرى فى كتابه (دراسات

فى الشعر العربى المعاصر) حيث : اللذة الصاخبة عند أبى شبكة ، وضجيج الألفاظ الخلابة عند على محمود طه ، وفى هذا الموضوع تبدو ومضات أسلوبية فى منهجه الفنى تنحو منحى الأسلوبيين ، والمادة التصويرية فى شعر أبى ريشة . ونرى مثل ذلك فى كتابه (فصول فى الشعر ونقده) حيث نرى دراسته لنواقص الإيقاع فى الشعر الحر .

وفى هذه الموضوعات نرى غلبة الرؤية الداخلية ، وازدياد ميله الجمالى لدراسة النص .

وهو فى ذلك كله خاضع لطبيعة الموضوع وما يستلزمه من منهج وما يقتضيه من نظرة فنية تتلاءم مع طبيعته وأبعاده مما يجعله جامعا بين الرؤية الداخلية والخارجية فى منهجه التكاملى ، وإن كان ذلك لا يمنع من ظهور أحد الجانبين ظهورا يطغى على الجانب الآخر تبعا لاختلاف طبيعة الدراسة مما بين أيدينا من تراث أضفى على الدراسة الأدبية طابعا منهجيا علميا رزينا تخلص مما عانت منه الدراسات السابقة من مآخذ .

وإذا كنا قد انتهينا إلى أن منهج عالمنا الكبير منهج تكاملى ، فإن علينا أن نضيف أن هذه التكاملية تتسم بسمتين ، السمة الأولى أنها تكاملية عربية ، والسمة الثانية قيامها على الوضوح .

ونقصد بكونها عربية أن منهج التكامل فيها لم يقم على التوفيق أو التلفيق بين نظريات منقولة كما انتهى إليه أصحاب كل منهج ، وأن منهج التكامل فيها لم يقم على إغراق فى تفصيلات أنصار هذا المنهج أو ذاك من اهتمام بالتاريخ الطبيعى ، أو علم الاجتماع الأدبى ، أو التحليل النفسى للأدب ودراسة الإبداع إلى آخر ما هنالك من اتجاهات أى أنه لم يعمد إلى نظريات جاهزة بل عنى بوضع يده على طبيعة العلاقة بين القوانين الداخلية والأخرى الخارجية للأدب العربى فى عصوره المختلفة مفيداً من كل ما يخدم هذا الهدف من نظريات دون خضوع لواحدة منها ، ودون خضوع لها مجتمعة .

ونصل بذلك إلى السمة الثانية ، وهى الوضوح ، وفى ذلك ارتباط بالمعنى الأولى لكلمة المنهج قبل أن تصبر مصطلحا علميا تتعدد مجالاته وتتنوع ، فالطريق النهج هو البين الواضح وأنهج الطريق استبان وصار نهجا واضحا بينا ، والمنهاج الطريق الواضح ، واستنهج الطريق صار نهجا ، وفلان يستنهج سبيل فلان أى يسلك مسلكه ، والنهج : الطريق المستقيم ، وهكذا كان الوضوح فى هذا المنهج التكاملى لهذا العالم الكبير .

الهوامش :

(١) السباعى بيومى ، تاريخ الأدب العربى ج ١ ، العصر الجاهلى ، النهضة ١٩٤٨ ، ص٦

(٢) لجنة التأليف والترجمة والنشر ط ١٩٣٧ .

(٣) الخانجى ، دار الفكر ط ٢ ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ١١ ، وما بعدها .

(٤) جورجى زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ج ٢ ، الهلال ص ٣ وما بعدها .

(٥) كتب المقدمة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٠ . ورجعنا للطبعة السادسة فى سلسلة تاريخ الأدب العربى — ١ ، دار المعارف ١٩٧٤ .

(٦) نرجع إلى ط ١٩٧٣ — دار المعارف .

(٧) نرجع إلى ط ٢ ، ١٩٧٧ — دار المعارف .

(٨) نرجع إلى الطبعة السادسة ، دار المعارف ١٩٨١ .

(٩) نرجع إلى ط ١٩٧٢ .

(١٠) نرجع إلى الطبعة الأولى .

(١١) البحث الأدبى ٩٥ .

(١٢) نرجع فى ذلك إلى كتبه : العصر الجاهلى — العصر الإسلامى — التطور والتجديد فى الشعر الأموى — العصر العباسى الأول ، فالثانى .

(١٣) الكامل فى التاريخ لأبن الأثير — مج ١ دار صادر ، ودار بيروت — بيروت ١٩٦٥ ، ص ٦ .

(١٤) المخشلب : خرز يتخذ منه حلى واحدته مخشلبة ، المخصص لأبن سيده .

(١٥) دار الكاتب العربى بيروت ١٩٦٦ ص ١٠٥ (ترجمة الدكتورة : عايدة سليمان عارف) .

قراءة القصة القصيرة

(نموذج من نجيب محفوظ)

دكتور حسن البنداري

يحفل الواقع الأدبي المعاصر بدراسات غير قليلة تصدت للبحث في فن القصة القصيرة العربية . ورغم أن هذه الدراسات تعكس بحق اجتهادات واسعة ومؤثرة لكنها تنضوى تحت حقيقة لا يمكن للنظرة المتأنية أن تقف منها موقف الصمت أو التجاهل : حقيقة « الوقفة البعيدة » عن النص القصصى موضع التناول ؛ فهى لا تتحمل مشقة الخوض فى مجاهله لاستنطاقه ، وسبر خفاياه لاستظهار عالمه الداخلى ، فوقعت بذلك فى أسر مفهوم مريح عنى بالبحث عن قضايا القاص و « أيديولوجياته » ، أو برصد عناصر فنية لنص غائب عن عينى القارئ . أو بتحليل غير كاف لنص مثبت . . وفى كل هذه الأحوال وغيرها لم تكن لدى هذا المفهوم شجاعة الاعتراف بظلم النص القصصى بهذا الجهد المريح .

وفى تقديرى أن استنطاق النص القصصى — بل أى نص أدبى — إنما يكون عن طريق مثوله ، ثم الالتصاق المخلص به والتفاعل معه ، بغية الإحساس الكامل بدلالاته ، والوعى الحقيقى بعلاقاته اللغوية المتشابكة ، ووصف هذه العلاقات وصفاً « معادلا » ، لا يستعين بما هو خارج هذا النص ، وحينئذ لن تكون حصيلة قراءة القصص المختلفة بهذا المفهوم واحدة ، فلكل قصة صوتها الخاص وعطاؤها المنفرد ، إذ إن هذا المفهوم ليس من مهمته تعقيد القواعد الحاسمة ، ولا رسم الخطوط التحكمية ، ولا وضع مبادئ محددة لا يمكن تجاوزها ، على نحو ما يتبين من تصدى بعض النقاد المعاصرين لنقد العمل الأدبى (١) ولتحديد ما أعنيه أعتمد على قصة قصيرة لنجيب محفوظ (٢) ، وهى قصة دنيا الله (٣) التى تبدأ هكـــــذا :

« دبت الحياة فى إدارة السكرتارية بدخول عم إبراهيم الفراش . فتح النوافذ واحدة بعد أخرى . ومضى يكنس الحجرات الواسعة بلب شارد ودون اكتراث . واهتز راسه بانتظام وبطء وتحرك شدقاه كأنما يلوك شيئاً فقلقت تبعاً لذلك منابت الشعر الأبيض فى ذقنه وعارضه . أما صلعته فلم تكن بها شعرة واحدة . وعاد إلى المكاتب ينفض عنها الغبار

ويرتب الملفات والأدوات . ثم ألقى على الحجرة — الإدارة — نظرة شاملة — ثم نقل بصره بين المكاتب وكأنما يرى شخوص أصحابها ، فلاح الارتياح فى وجهه حيناً والامتعاض حيناً ، ومرة ابتسم . ثم ذهب وهو يقول لنفسه . الآن نذهب لإحضار الفطور » (٤) .

عندما نتأمل البناء اللغوى لهذا المقطع الافتتاحى ، نجده قد اعتمد على وحدات فعلية تامة التكوين مكتملة النسج ، فبدت كل وحدة مستقلة لا تفتقر إلى سند من أخرى تجاورها : « دبت الحياة . . . فتح النوافذ . . . ومضى يكنس . . . إلخ . » . وإيراد الوحدات على هذا النحو يجعلها جملا موسومة بالتوالى أو التعاقب السريع اللاهث والانفصال الظاهر ، وإن كانت فى مجموعها تعكس معنى موحداً يتكشف عقب الفراغ من قراءة المقطع .

وقد تأسس هذا النوع من التوالى على دقة اختيار الوحدات الصغيرة المفردة ، وهى الأفعال المقترنة بالفاعلين ، حيث اختيرت الوحدات التصعيدية أى التى تحمل طاقة الحركة والتوثب ، فالفعل « دب » فى بداية الوحدة الأولى « دبت الحياة » يمثل بداية الحركة والشروع فى التصرف ، وهو ينطوى — هنا — على عنصرى العنف والمفاجأة ، وبعد الدبيب تأخذ طاقات الأفعال التالية لهذا الفعل — وجهة النمو والتصاعد ، ولهذا فكل من الفعل « فتح » فى الوحدة الثانية : « فتح النوافذ واحدة بعد أخرى » ، والفعل « مضى » فى الوحدة الثالثة : « مضى يكنس الحجرات الواسعة بلب شارد ودون اكتراث » — قد عمل على بقاء الحركة نشطة متوثبة من جهة أن الحركة الفاعلة قد استمرت فى العمل سواء فى فتح النوافذ — حيث أجرى فتح «واحدة بعد أخرى» — أم فى عملية الكنس التى تمت « للحجرات » « الواسعة » ، فالفتح تم لعدد أو جمع ، والكنس تم لعدد أو جمع أيضاً ، وكلا الجمعين قد وصف وصفاً دالا على إمكانية الحركة التى لا تظهر إلا بتعدد الحركة الفاعلة المتعدية إلى النوافذ ، وإلى الحجرات الواسعة كما تبين .

وهكذا الشأن فى الفعلين « اهتز » ، و « تحرك » ، فكلاهما تصعيدى ، وكلاهما حافظ على تواصل الحركة ، ومن ثم فقد آثر الكاتب استخدام الفعل « قلق » فى الوحدة التالية : « فقلقت تبعا لذلك منابت الشعر الأبيض فى ذقنه وعارضه » . لما لهذا الفعل من طاقة تلائم الاهتزاز والتحرك ، وهى التوتر .

ومما جعل لهذه الوحدات وظيفتها التصعيدية هو دلالتها على الزمن الماضى الذى يتجاوز البطء المتمثل فى الوحدة الدالة زمنياً على الحاضر أو المستقبل بحكم اقتضاء كل منهما للنظر والتأنى . ومن هنا قد تبدو الأفعال (يكنس) فى « مضى يكنس . . »

و (ينفض) و (يرتب) فى « وعاد إلى المكاتب ينفض عنها الغبار ويرتب الملفات . . » لدلالتها على الزمن الحاضر — قد تبدو دخيلة على نص مال برمته إلى الاعتماد على الزمن الماضى الذى ساعد على توالى الحركة وتقدمها ، ولكن مجىء هذه الأفعال بصورتها الحالية عقب الفعلين « مضى . . . » و « عاد . . » — قد سلب هذه الدلالة الحاضرة ، وثبت لها الدلالة الماضية التى ناسبت ما سبقها وما لحقها من وحدات . خاصة وأن هذه الأفعال المضارعة بحكم وظيفتها النحوية قد وقعت أحوالا للحركة الفاعلة وقت القيام بالعمل اليومى .

و يمثل التحديد لدور الوحدات المفردة حال اقترانها بالحركة الفاعلة ، وظف الكاتب الوحدات الأخرى فى هذا المقطع مثل : ألقى — نقل — لاح — ابتسم — ذهب ، لتعمل على تصعيد الحركة داخل الوحدات الكبرى ، وتسمها بالتوتر غير المعلن فتوحى نتيجة لذلك بعمل ما ، أو تجعلنا نتوقع إجراء حتمياً تنهض به الشخصية المركزية ؛ فالتوتر الحركى للوحدات المفردة العاملة فى نطاق الوحدات الكبرى ، كان وراء توالى التعبير وتواصله بهذا القدر من السرعة الملحوظة التى لا تسمح بالتوقف قصداً إلى التأمل ، ومن ثم قد يوصف التعبير بأنه ليس إلا مسحاً خارجياً لحركة الحدث منذ بدايته ، لكننا إذا أنعمعنا النظر وجدناه قائماً على حالات« عدم المبالاة » ، و « فقدان الاكثرات » ، وتبدد التركيز ؛ فقد « مضى يكنس الحجرات الواسعة بلب شارد ودون اكثراث » — وهى حالات إذا ما أصيبت بها الشخصية الفنية — وغير الفنية - عمدت إلى التنقل البصرى السريع بين جزئية وأخرى .

ويقوى من هذا الشكل المتميز ، « الوحدات الكلامية » الواردة على ألسنة موظفى حجرة الإدارة — التى أعدها عم إبراهيم — بعد أن أرسل بكشف المرتبات إلى الخزانة المالية لصرفها وإحضارها لهم كما هو متبع فى موعد الصرف الشهرى . . جرت هذه الوحدات على النحو التالى :

يقول لطفى وهو يقرأ جريدة الأخبار : ١ — ستكون السنة نهاية العالم .

ويقول المدير فى التليفون مخاطباً رئيسه : ٢ — وهل يخفى القمر ؟

ويتساءل سمير : ٣ — لماذا نشقى بالزواج والأبناء ؟ ها هو شاب يقتل أباه تحت بصر أمه.

ويتساءل أحمد : ٤ — ما فائدة روشتة إذا كان الدواء غير موجود بالسوق ؟

ويعود لطفى مؤكداً : ٥ — صدقونى . نهاية العالم أقرب مما تتصورون .

ويقول المدير لحمام : ٦ — جهز الملف $\frac{١ — ٣}{١٣٠}$ عام » .

إن كل وحدة كلامية — كما ترى — تبدو منفصلة عن الأخرى انفصالا لا يتيح لنا أن نصف الموقف الحوارى . كله بافتقاد عنصر الكشف أو التوضيح الذى يعمل على فهم كل موقف حوارى وإضاءة جوانب الحدث أو أبعاد الشخصية . فهل يعطينا هذا المثلب الظاهرى الحق فى الحكم على تزيد هذه الوحدات التى تنتقص حينئذ من فنية القصة ؟

إننا نظلم النص لو بادرنا بتقرير هذا المثلب الظاهرى ؛ لأن ثمة رابطاً غير منظور يجمع هذه الوحدات هو « القلق » بمستوييه الخاص والعام ، ولم يكن الفصل بينها إلا تعبيرا غير ملفوظ عن حس فنى عمل على إثارة عدة موضوعات كبيرة دالة قدمت بسرعة ، هى فى الواقع عدة هموم أدركها عم إبراهيم لكثرة ورودها على مسامعه ، وشكلت حركته — بوصفه شخصية مركزية — ودفعته إلى غاية غير معرفة الآن على الأقل .

لقد توالت هذه الموضوعات المثيرة على شيخوخة الرجل توالياً مؤثراً ؛ فالوحدة الأولى (ستكون السنة نهاية العام) مثلت قمعاً شديداً لأى أمل يغيرٌ من حاله ، فكيف يمكن له الانتظار والدمار الشامل يوشك أن يقع ؟ . والوحدة الثانية (وهل يخفى القمر) دعمت السابقة وأذكتها فزادت من إحساسه بالقمع ، فمن أين له بأى أمل إذا كان مديره يواصل نفاق الرؤساء ؟ ، وما فائدة حياة لا تجلب سوى الشقاء والعقوق ؟ — الثالثة — وكيف يأمن لعالم قاس يتحكم حتى فى أرواح المرضى ؟ — الرابعة — وإن الانتظار لبارقة أمل ضرب من الجنون ما دامت نهاية العالم أقرب مما تتصورون — الخامسة . وتأتى الوحدة السادسة والأخيرة : جهز الملف ١ — ٣ عام — لتكون بمثابة باب أحكم إغلاقه فى وجه الرجل . فعم إبراهيم إذن مواجه بتواليات عاصفة دفعته إلى أن يتخذ وضعاً متأهباً يدافع به عن وجوده المهدد وكيانه المقموع ، فيختفى بمرتبات الموظفين هارباً إلى جهة غير معلومـــة .

وثمة وحدات كلامية أخرى تتوالى بسرعة أيضاً بعد أن تنبه الموظفون إلى أختفاء عم إبراهيم ، توالت الوحدات هكـــذا :

« قال أحمد من بين الملفات : ١ — الرجل تأخر . لماذا تأخر ؟

وذهب إلى الخارج وعاد وهو يقول ٢ — لا أثر له ؛ ماذا أخره ؟ الرجل المخرف ؟

وفقدأحمدصبره فخرج ثم عادوهو يقول٣ـ أخذالكشف منذساعة ، فأين ذهب هذا المجنون؟

فسأله لطفى : ٤ — هل قبض هو مرتبه ؟

فأجاب محتداً : ٥ — نعم . قالوا لى ذلك عند شباك صرف الخدم السايرة.

٦ — لعله ذهب يتسوق .

٧ — قبل أن يسلمنا الماهيات ؟ !

٨ — لا تستبعد ذلك . إنه يأتى كل يوم بجديـــد !

ويقول مصطفى : ٩ — تصوروا أنه سرق فى الطريق !

ويقول لطفى : ١٠— أو وقع له حادث ؟ » (٦)

لا أظن أننا نجد صعوبة فى الوقوف على ترابط الوحدات الكلامية هذه المرة ، وذلك لامتلاك هذه الوحدات خاصية النمو ، وإمكانية الكشف والتوضيح على جهة المباشرة والصراحة ، إذ عرف — الآن — اختفاء الرجل . وتولد فى النفوس المتحاورة يقين أخذ ينمو ويتطور بأن الرجل عمد هذه المرة إلى خداعهم ، ولكن أظن أن من الضرورى الاعتصام بالتأنى عند قراءة هذه الوحدات حتى يمكن تلمس سبب التوالى السريع لها . إننا نرى الوحدة الكلامية المفردة هنا معروضة بصيغ استفهامية . بل الصيغة تتكرر : « الرجل تأخر . لماذا تأخر ؟ » ، «لا أثر له . ماذا أخره ؟ » ، وأين ذهب هذا المجنون ؟» ونرى وحدة أخرى بصيغة الرجاء المشوب بالاستفهام : « لعله ذهب يتسوق » ، وبصيغة التعجب المتضمن للتساؤل : « إنه يأتى كل يوم بجديد ! ، تصوروا أنه سرق فى الطريق ! أو وقع له حادث ! » .

إن تقديم الوحدات الحوارية على هذا النحو يجعلها تمضى فى نفس الوجهة التعبيرية التصعيدية ، حيث الاستفهام غالب ، والتعجب مثار » ، والقلق يعكس رد الفعل أمام الحادث الغريب ، وهى تواليات ناتجة عن حالة « توتر عالية » . تدفعنا إلى الاقتراب خطوة من فكرة أننا نتعامل مع شخصية غير عادية ، تتحرك حركة غير عادية ، ونتوقع أن تكون لغتها غير عادية ، غير أن المبادرة بتحديد حال الموظفين من جراء غياب الرجل كانت أدعى لترسيخ « آثار الغياب » قبل تحقيق حاجتنا إلى الاقتراب من هذه الشخصية الغريبة :

« بدت الوجوة كالحة . ومضى وقت أثقل من المرض . وتساءل صوت على وجه من أصبحنا اليوم . وذهب أحمد يبحث عن عم إبراهيم فى المراقبة كلها ثم عاد بوجه ناطق بخيبة سعاه . وفكر المدير فى المشكلة الغريبة التى لم تدر لأحد على بال . إنه يأبى أن يصدق . سيظهر الرجل المجنون فجأة عند الباب . ستنهال عليه الشتائم ، وسينتحل الأعذار وإلا فما العمل ؟ : لطفى وراءه زوجة غنية ، وسمير وغد معروف ، ولكن ثمة مساكين مثل أحمد قد يقضى عليهم الحادث . » (٧)

فلقد عنى الكاتب برصد آثار الاختفاء بطائفة من الصور السريعة المتعاقبة من جهة أن « التوتر » ما يزال حالا فى نفوس ضحايا الحادث الغريب ؛ فالوجوه بدت مغبرة نتيجة الوجل من المستقبل الغامض ، والزمن صار ثقيل الوقع على رءوس المنتظرين باللهفة والقلق والغضب ، وذهاب أحمد إلى « المراقبة » وعودته بسرعة دليل الإحساس العالى بثقل هذا الوقع ، وتفكير المدير فى المشكلة من عدة زوايا ترجمة لغضب انفعالى متوثب وحكم نهائى بتبدد أى أمل فى حضور الرجل .

إن إضافة هذه الصور المتعاقبة إلى الوحدات الفعلية والوحدات الكلامية على نحو ما تبين ، تبسط صورة متنوعة الظلال مختلفة الزوايا ، وتكون لهذه الصورة حينئذ وظيفة فنية ؛ إذ أثارت فى النفس رغبة ملحة فى جلاء الغموض الذى اكتنف شخصية عم إبراهيم منذ لحظة التعبير عنه وهو يؤدى عمله اليومى المعتاد إلى أن اختفى بالمال ، وهذه الرغبة الملحة دعت الفنان إلى مواصلة البناء اللغوى بأسلوب توالى الوحدات ، ومن ثم جعل حركة الشرطة نشطة تضرب فى كل اتجاه وتسعى إلى كل مقر ولجه الرجل ، وهى حركة تمثل إضاءات متوالية سلطت على هذه الشخصية التى يمكن وصفها بأنها « غائبة حاضرة » . هذه الإضاءات التى استمدت طاقتها من معلومات أخذت من الزوجة وآخرين ، ومن التحريات التى بدأت فى الإمساك بطرف الخيط كما يظهر من قراءة المقطعين التاليين :

(أ) ١ — « وكبس البولس بيت عم إبراهيم بدرب الحلة .

٢ — وكان المسكن عبارة عن أرضية بحوش بيت قديم تهدم سوره أو كاد .

٣ — ولم يكن بالحجرة إلا مرتبة متهرئة وحصيرة وكانون وحلة وطبق ساج وامرأة عجوز عوراء تبين أنها زوجته .

٤ — ولما سئلت عن زوجها أجابت أنه فى الوزارة ، ثم أكدت أنها لا تعرف شيئاً عن اختفائه .

٥ — رلم يكن له من ثياب إلا جلباب ففتشوه فعثروا على قطعة حشيش صغيرة»(٨)

(ب) « وقد أفادت المرأة بعد أن مثلت فى قسم البوليس أنه كان فى مطلع الحياة زوجاً طيباً وأنهما أنجبا أبناء . ولكنه تغير تغيراً خطيراً فى الأشهر الأخيرة وبعد أن بلغ أعقل العمر : إذ ترامت إليها أنباء عن تعلقه ببائعة أوراق ناصيب عند قهوة فؤاد » (٩) .

فى المقطع (أ) بدأ الغموض يتكشف نتيجة الهجوم المفاجىء للبوليس . وفى المقطع (ب) قدمت الزوجة معلومات مهمة سريعة أعانت على كشف هذا الغموض . ولقد عرض الكاتب هذا وذاك بنظام لغوى يتوافق مع أسلوب التوالى ؛ فالعين فى (أ) تنتقل بسرعة بين المنظورات المتعددة التى جرى التعبير عنها بجمل تتراوح بين الطول والقصر ولكنها تحافظ على تركيز موح ووافٍ ؛ حيث بدأت الجملة الأولى بالفعل « كبس » وهو أقوى من أى فعل بديل لما فيه من تصوير الحركة المباغتة التى توظف أثناء إلقاء القبض على أحد أو اعتقاله ، كما أن الحركة كانت شاملة لكل البيت الذى تعدى إليه الفعل . وقد وقعت الإشارة فى الجملة إلى مكان هذا البيت وهو « درب الحلة » من غير وصف ، وحينما جرى تناوله فى الجملة الثانية وصف وصفاً ناقصاً ؛ ذلك أنه « بيت قديم تهدم سوره أو كاد . . . » ، وإذ خصص المسكن بأنه مجرد حجرة فى الجملة الثالثة تم ذلك بأسلوب الحصر : « ولم يكن بالحجرة إلا . . » ليستجلب منظورات أخرى : المرتبة — الحصيرة — الحلة — الطبق الساج — المرأة ، للتدليل على تواضع المكان وفقره ، دون توظيف إشارة وصفية صريحة إلى ذلك . ولم يذكر صراحة فاعل الفعل « تبين » فى نفس الجملة لكونه مفهوما من السياق ، ولغرض تركيز لغة الحدث . وقد عبر عن الجملة الرابعة بصيغة المبنى للمجهول « ولما سئلت . . » حيث حذف الفاعل لذات السبب . وقد انتهى هذا المقطع بالجملة الخامسة التى اقتصر فى بدايتها على الضمير الغائب (له) مغفلا اسم الرجل قصداً إلى التركيز أيضاً ، وأورد فعلين (فتش — عثر) متعاقبين قرن كل منهما بالفاء فى إطار أسلوب الحصر « ولم يكن له من ثياب إلا جلباب ففتشوه فعثروا . . . » ، مشيراً إلى أن هذا التعاقب يمثل اتصالا وثيقاً للحركة النشطة ، ويدل على سرعة التنقل التى تقتضيها هذه الحركة .

وترى الزوجة فى المقطع « ب» تستجوب فى قسم البوليس عن الزوج المختفى ، فتفيد بعبارة غاية فى التركيز « أنه كان فى مطلع الحياة ، زوجاً طيباً ، وأنهما أنجبا أبناء » .

إن ظاهر هذه العبارة يمثل نقصاً فى « معلومات » نحتاج إليها فى حال كهذه ؛ فأى حياة تقصدها الزوجة ؟ هل الحياة على إطلاقها أم خصوصية الحياة ؟ وعلام يدل الوصف « طيب » ؟ أيدل على بساطة التفكير ؟ أم السذاجة والغباء ؟ أم طيبة القلب رغم ما بدر منه ؟ . والاكتفاء بالقول « وأنهما أنجبا أبناء » يستدعى تساؤلات من نوع : أين ؟ ، وكم ؟ ، ولم تخلوا ؟ . وأليس من المختمل أن يكون الرجل الهارب عند أحدهم ؟.

إن الصيغ كما ترى قاصرة عن التحديد، ولكنها موحية ودالة ومثيرة لأسئلة عديدة . ورغم ما تمثله هذه المعلومات المرجوة من أهمية لرجال الشرطة لكن الكاتب آثر أن تمضى الصيغ حرة دون اعتراض ، وأن تغفل الشرطة عن أهميتها ، ومن ثم توالت الصيغ أو عبرت العيون المراقبة بها دون الإفادة من أى منها ، لخصوصية التركيز التى تفتح أبواب الحيرة والاحتمالات فيتحقق الغرض الفنى وهو تفاعل القارئ مع النص فينهض ببذل مزيد من الجهد ليتعادل مع جهد المؤلف أو يقاربه .

وتضيف الزوجة فى نفس المقطع : « ولكنه تغير تغيرا خطيرا »، فتستدرك بالأداة « لكن » التى انتقصت من منزلة الرجل وهددت من صفة « الطيبة » التى عرف بها لدى الزوجة والتى ألقت مزيداً من الضوء على تصرف الرجل الغامض . إلا أن الصيغة النامية التى تلت الاستدراك وهى « تغير تغيراً خطيراً » المؤلفة من الفعل والمصدر ووصف المصدر — قد تبدو غامضة لافتقادها إمكانية التحديد المباشر ؛ حيث اقتصرت الإشارة إلى هذا التغير على علاقة الرجل ببائعة الناصيب ؛ فلا نعرف حقيقته : هل كان التغير إلى الأفضل أم إلى الأردأ ؟ ، وهل آذى عم إبراهيم أحداً وهو بسبيل هذه العلاقة ؟ وما حجم انعكاس هذا التغير على الزوجة التى شاركته شظف العيش ؟ .

ولكن هذه العبارة الاستدراكية التى تبدو غامضة مثيرة للتساؤلات — قد تضمنت معبراً إلى مركز الحركة المتوترة انتبهت له الشرطة ؛ فقد عـنيت بالتغير الذى طرأ على الرجل فانطلقت وراء الأسباب ، ومن ثم « انقض المخبرون على قهوة فؤاد ثم رجعوا ببعض ماسحى الأحذية . » (٩) وهو تصرف نشيط وسريع أظهره « الانقضاض » على المقهى ، و « الرجوع » إلى القسم بالشهود . وهاتان الحركتان لم يفصل الكاتب بينهما بالصور أو الأحداث ، فالتقيتا بذلك مع رغبة عجولة ملحة من القارئ فى التوصل إلى الرجل مركز الحركة المتوترة ، ولذلك استدعت هذه الاستجابة الثنائية لغة عجلى ذات معلومات إضافية هكذا « وهؤلاء وهؤلاء أكدوا أن ثمة علاقة بين عم إبراهيم وبائعة الناصيب الصغيرة التى تدعى بالإنجليزية والتى ربما تزوجهافورد اسما الإشارة متجاورين « وهؤلاء وهؤلاء»

دون ذكر المشار إليه لكل منهما ، إذ لا حاجة إليه لذكره من قبل من جهة ، ولأن الاهتمام مركز الآن على ما يقال عن الرجل من جهة أخرى .

وفى نطاق هذا التركيز على إثبات سريع لما هو ضرورى جاءت إفادات الشهود عن علاقة الرجل بالفتاة موجزة مختصرة ؛ فقد أكدوا العلاقة بينه وبين «بائعة الناصيب» « الصغيرة » — « الحسناء » — — « التى ربما تزوجها » . وهذه التحديدات المتوالية التى لم نعرف غيرها قد أزكت حرارة الاستجابة الثنائية : التصرف النشيط للشرطة ورغبتنا العجولة — لتتصواصل الاستجابة كشفاً للحقيقة وتعرفا عليها ، وحينئذ يعمد الكاتب — على هذا الأساس — إلى أن ينتقل نقلة كبرى غير ممهدة لأمر ، وغير مشعرة به ؛ إذ لا حاجة الآن إلى التمهيد والإشعار ؛ فعلى الرغم من أن البوليس — بناء على ما تلقى من معلومات — قد « اطمأن إلى أنه قد قبض على طرف الخيط لكنه لم يكن يعلم أن الطرف الآخر فى أبو قير » (١٠) .

حقاً لقد نقلتنا العبارة الأخيرة نقلة مفاجئة من القاهرة حيث يعيش أناس آثار الحادث الغامض إلى شاطئ « أبو قير » بالإسكندرية وهو المهرب الذى أوى إليه ارجل مركز الحركة المتوترة ، وقد اتسمت هذه العبارة الواحدة بالتركيز الشديد المتلائم مع النقل المفاجئ ، فضلا عن تضمنها لجانب إيجابى هو « اطمئنان البوليس إلى الوصول . . . » ، وجانب سلبى هو « جهل البوليس بمكانه حتى الآن » ، وقد عملت العبارة بدلالتها المركبة : « الاطمئنان — الجهل » فى نطاق الاستجابة الثنائية فأضيف الاطمئنان إلى حركة البوليس النشطة . وزاد الجهل من حدة رغبتنا فى التعرف على الحقيقة من هذا « الطرف الآخر » .

وما دامت حركة الشرطة قد غلت ورغبتنا فى سبر الغموض قد زادت ، فلا بد من نشوء إحساس عال يدعو إلى الاقتراب من باطن الرجل ، وهنا يثار سؤال من نوع ؛ هل بمقدور التعبير الموجز السريع أن ينهض بهذه المهمة لينكشف الغموض وتنجلى الحقيقة؟ لقد كان من الضرورى أن لا يغيب عن الفنان تساؤل كهذا فيعمد من ثم إلى تهدئة سرعة العبارة واعطائها قدراً من الحرية وبعضاً من التفصيل ، قصداً إلى إبطاء حركة الحدث المتقدمة ، بغرض إيقافنا على باطن عم إبراهيم مركز الحركة المتوترة ؛ فلجأ إلى التعبير المتأنى عن شخصية الرجل وعن الجو المحيط به فى مهربه النائى عن الأنظار ، وهذا التأنى فى التعبير قد تشكل من عناصر أسلوبية متنوعة تدعو إلى التأمل والنظر لما تتضمنه من طاقة عالية الإيحاء ، فعم إبراهيم فى مهربه « يجلس جلسة مريحة على الشاطئ ، يراوح النظر بين البحر وبين ياسمينه التى تطايرت خصلاتها الذهبية فى مهب النسائم ، وبدا حليق الذقن

مستور الصلعة تحت طاقية بيضاء كالحليب ، وعكست بشرته رواء وارتدت ياسمينه فسناناً أنيقاً ، وتجلت نضارتها كالماء المقطر ، جلسة عائلية سعيدة مريحة راضية ، وإن لم يخل هواء إبريل من لسعة برد ، والمكان شبه خال : لا أحد من المصيفين جاء . وأصحاب البيوت من اليونانيين بعيدون عن الشاطئ ، والحب يرفرف راقصاً حول الجلسة الجميلة . وتجلت فى عينى عم إبراهيم نظرة تشوف ودهشة ، كأنه يستقبل العالم لأول مرة فى طفولة بريئة ؛ فما رأى بحراً من قبل ، بل إنه لم يجاوز أعتاب القاهرة طيلة حياته ، لذلك بهره البحر المصطخب والساحل المترامى والسماء الملفعة بالسحب البيضاء فى صفاء الورد . ومضى يصغى إلى الهدير المتقطع وهو يرسم ابتسامة فرحة سعيدة لا تفارق شفتيه . بدا أنه انطلق من أغلال الهموم ، وأنه يحلق فى حلم ، وأنه يستمتع بأنغام الحب الشجية التى ترددها أعماقه النشوى»(١١)

حقاً لقد عمد الكاتب إلى إبطاء التعبير وتفصيله وهو بسبيل الاقتراب من الرجل ، ولكنه لم يهدف بذلك إلى عرض اعتراف صريح يدين أو يبرئ ، لأنه معنى بأمر آخر هو أن الرجل « متوافق » مع نفسه توافقاً قد تأسس على ما يحيط به من مظاهر الجمال وعلى ما يشعر به من غبطة وسعادة إزاء هذا الجمال .

وقد أبرزت هذا التوافق جزئيات « لغوية » عديدة ، تعاونت على تشكيل معنى استدعى بدوره قدراً من التريث التعبيرى ، فتتحدد من ثم انعكاسات تلك المظاهر الجمالية ؛ فالبحر يجتذب البصر والبصيرة لأنه يقابل « بحر القرار » الهادر الذى أراده دون ندم واستمر فى تنفيذه من غير تراجع ، ولذا اقترن البحر بعروسه الصغيرة عندما أخذ « يراوح النظر بين البحر وبين ياسمينة » ، إذ هى أحد عناصر القرار السعيد . ويمثل البحر من جهة أخرى — « الانفتاح » على العالم الجديد بعد أن ظل سنوات طويلة أسير عالم مغلق ، فهو الآن « كأنه يستقبل العالم لأول مرة فى طفولة بريئة ؛ فما رأى بحراً من قبل ، بل إنه لم يجاوز أعتاب القاهرة طيلة حياته » ، فالمدينة القديمة فى نظره جامدة القلب متحجرة العاطفة لا تعرف الرحمة ، وهى حقيقة بالتخلص منها فى مقابل هذا العالم الجديد النابض بالحركة الفريدة الآخذة بجماع البصر والبصيرة . هو « البحر المصطخب ، والساحل المترامى » . وهو « الهدير المتقطع » ، هو الحياة الجديدة الحافلة بالمباهج المرتفعة فوق تضاريس معاناته بينما هو يسعى وينشد « الطريق » ليحتمى بالصفاء والمحبة ، وليتحد بالعالم الجديد على عناصر وسمت بطائفة من التجليات ومن الأوصاف الصافية ، التى توظف لمن ينشد « الوصول » الصوفى المتحرر من الجذب المادى ؛ فعم إبراهيم « حليق » — « مستور » بطاقية « بيضاء كالحليب » . وبشرته صافية تعكس « رواء » وياسمينة « تجلت نضارتها

كالماء المقطر » ، والحب مجنح « يرفرف راقصاً » ، وقد « تجات » فى عينى الرجل نظرة « تشوف » و « دهشة » كأنه يستقبل العالم لأول مرة فى طفولة بريئة .

إن الرجل قد ارتكب فى حق الآخرين جريمة أجمع عليها الموظفون ورجال الشرطة ولكن عم إبراهيم لا يرى فيما حدث جريمة ، لأنه حكم مقياساً يخالف مقاييسنا « الوضعية » ولذلك لم ترد فى النص أية وحدة تعبيرية من منظور عم إبراهيم تشير إلى الحادث ، فكأن ما أرتكبه يعد عملا مشروعا أو حقاً لا ينبغى أن يؤاخذ عليه . إن الذى يدركه هو أنه قد وضع على طريق السعادة الحقيقية ، ويجب أن تتضاءل الوسيلة وهو يمضى فى هذا الطريق أمام رغبته فى « الوصول » إلى تلك الغاية العالية ، التى جعلته لا يرى فى الموجودات إلا جوهرها الصافى وأساسها الرائق ، وجعلته يقوى من رؤيته الجديدة حيث « رأى ما لم يكن يراه : رأى الفجر فى طلعته السحرية ، والغروب فى عجائب ألوانه التى تنساب من الشفق ، ورأى النجوم الساهرة والقمر الساطع والآفاق اللامتناهية ، رأى ذلك كله بقوة الحب الخالصة ، حتى عجب كيف يوجد بعد ذلك النكـد (١٢) » .

لقد أدى التكرار البلاغى لمادة الفعل « رأى » دوره فى التأكيد على هذه الرؤية التى أصبحت « قراراً » لا تراجع فيه ، وأنى له التراجع ومجال الرؤية قد تعدى إلى عناصر تدنيه دنواً من الغاية العالية : الفجر فى طلعته السحرية — الغروب فى عجائب ألوانه — النجوم — القمر — الآفاق اللامتناهية — لقد كان خلف رؤية صور هذه العناصر العديدة إدراك غير عادى « لقوة الحب الخالصة » التى هى هدف الواصلين فى النهاية .

وقد أتى فى أعقاب هذا « التكرار » تكرار آخر لوحدات مدارها كلمة السعادة مختلفة التركيب والموقع : « ربما حام حوله كدر ولكنه كان مصمماً على السعادة ، السعادة التى يدرك أكثر من غيره كم هى زائلة ، لم يكن يطمع فى أكثر من الاحتفاظ بما نال من سعادة إلى حين ، وألا يقع القبض عليه قبل أن تنهار دعائم سعادته انهيارها الطبيعى بانفاقه آخر مليم مما يملك » (١٣) . فقد عمل هذا التكرار فى مجال القرار الذى دفع دفعاً إليه ؛ حقاً أنه حقق السعادة بالحب الجزئى والمال والمنظر البديع ، ولكنه الآن لم يعد يهمه أن تدوم أو تتلاشى ، إنه يدرك « كم هى زائلة » ، وأن الاحتفاظ الدائم بهذا النوع من السعادة ضرب من المستحيل ، إنها مؤقتة ، وهى فى سبيلها إلى الانهيار للانهيار الحتمى لأسبابها المادية ، ولكن يكفيه أن قد « عرف » و « رأى » ، و « وصل » عن طريق ما نال من سعادة أساسها تلك الجزئيات المادية .

وسواء لديه أبقيت أم انتهت ، فلم يعد يهتم . ولذلك أمره صوت من الأعماق أن يسرح عروسه الصغيرة الجميلة ، ويتخلى لها عما بقى فى حوزته من نقود بعد أن صدم فيها باكتشاف محاولتها سرقته : « وسمع صوت حنوناً فى أعماقه يقول له : أوهبها النقود وسرحها » (١٤) ، ففعل : ولقد أمره نفس الصوت الحنون فى أعماقه بالاعتصام بجامع أبى العباس فاستجاب لتنقطع بالاعتصام كل صلة له بذلك العالم المادى . وهنا تعود اللغة إلى سابق نظامها وهو « التوالى السريع » ، فتتوالى الوحدات بسرعة لكونها ناشئة عن توتر روحى أمام « الحضرة الإلهية » ، وقد جعل الكاتب مدار هذة الوحدات فعلا مركزيا مكرراً هو « يرضى » مسبوقاً باستفهام لا يطلب جوباً : « لا يمكن أن يرضيك ما حصل لى ولا ما يحصل فى كل مكان — صغيرة وجميلة وشريرة . أيرضيك هذا ؟ وأبنائى : أين هم ، أيرضيك هذا ؟ والعالم يطاردنى لا لشىء إلا أننى أحبك . فهل يرضيك هذا » (١٥) ودعاه نفس الصوت مرة ثالثة إلى الاستسلام ليد الشرطى الذى ساقه قائلا :

— « تقدر تقول لى ما ذا دفعك إلى تلك الفعلة وأنت فى هذا العمر » فيجيب إجابة فورية قاطعة صدقت على قراره النهائى وأكدت مواصلة سعيه فى الطريق الجديد

— « الله » (١٦) .

الهوامش :

(١) انظر الدكتور محمود الربيعى: قراءة الرواية دار المعارف بمصر ط الأولى ١٩٧٤، ومقدمة كتاب حاضر النقد الأدبى دار المعارف ط الأولى ١٩٧٥، ومقالات نقدية — مكتبة الشباب القاهرة ط الأولى ١٩٧٨ ، وقراءة الشعر — مكتبة الزهراء ١٩٨٥ .

(٢) سبب اختيارى، قصة لنجيب محفوظ راجع إلى أن أغلب الدراسات التى تناولت القصة القصيرة بمفهوم « الوقفة البعيدة عن النص »، قد جعلت من قصصه ميدانا خصباً لها ومنطقة ظلم أيضاً . . .

(٣) المجموعة القصصية دنيا الله مكتبة مصر .

(٤) السابق ص ٦ .

(٥) السابق ص ٧ .

(٦) السابق ص ٨ - ٩ .

(٧) السابق ص ١٠ — ١١

(٨) السابق ص ١٥ .

(٩) السابق ص ١٦ .

(١٠) السابق ص ١٦ .

(١١) السابق ص ١٧ .

(١٢) السابق ص ١٧ — ١٨

(١٣) السابق ص ٢٢ .

(١٤) السابق ص ٢٣ .

(١٥) السابق ص ٢٤ .

(١٥) السابق ص ٢٤ .

(١٦) السابق ص ٢٥ .

فهـــرس

مطبعة التقدم
ت : ٨٤١٤٢١

رقم الايداع بدار الكتب القومية

١٩٨٦ / ٥٥٧٠